

لجنة التأليف والترجمة والنشر

أَحْيَاءُ النَّجْوَى

لأبراهيم مصطفى

مطبعة مكتبة الأنجلو المصرية والنشر

١٩٣٧

لجنة التأليف والترجمة والنشر

أَحْيَاءُ النَّجْوَى

لِأَبِرَاهِيمَ مَصْطَفَى

طبعة بمطبعة دار الفكر في بيروت

١٩٣٧

تقديم الكتاب

للأستاذ الدكتور طه حسين بك

هذا كتاب سيراه الناس جديداً ، وما أرى أنهم سيتلقونه بما تعودوا أن يتلقوا به الكتب من الدعة والهدوء .
وما أحسبني أخطئ إن قدرت أنهم سيدهشون له ، وأن كثيراً منهم سيفضيقون به ، وقد يتجاوزون الضيق إلى الخصومة العنيفة والإنكار الشديد ، لأن الكتاب جديد كما قلت ، في أصله وفي صورته ، وهو من أجل ذلك يخاف كثيراً جداً مما ألف الناس ، وقد يغير كثيراً جداً مما ألف الناس . فلا غرابة في أن يلقوه بالدهش ، وفي أن يشور به الثائرون .

ولكني مع ذلك لا أقدمه إلى الناس كما أقدم شيئاً جديداً بالقياس إلى ، فإن عهدي به قديم ، وإلقي له متصل . ولست أجاوز القصد إن قلت إنني لقيته لقاء الصديق ، واستمعت له كما أستمع لحديث الصديق ، في كثير من الحب والحنان

(ج)

والوفاء . فهو يذكركنى أكثر أطوار حياتى العلمية ، منذ أخذت أطلب العلم صبيا وشابا إلى الآن . ذلك أنه كتاب نشأ مع عقل صاحبه ، وتطور بتطوره ، واختلفت عليه الصروف ، كما اختلفت على صاحبه الصروف ، ثم خرج منها كما رأيته وكما سيراه القراء ، قويا صلبا متينا ، لا يعرف الضعف ولا الفتور ، ولا يعرف الخور ولا لين القناة .

أنا قديم المهذب ، ألقاه الآن لقاء الصديق ، لأننى قديم المهذب بصاحبه ، ما لقيته قط إلا امتلأت نفسى بهجة ورقة ، وحنانا ، لأننى أرى فيه خير ما مر بى من أطوار الحياة ، وشر ما مر بى من أطوار الحياة أيضا . وأراه الصديق الأمين والأخ الوفى ، فى أطوار الخير والشر جميعا ؛ وأرى معه هذا الكتاب يتحدث إلىّ به ، ويجادلنى فيه ، ويلج على فى الحديث والجدال . فلا يبلغ الحاحه منى مللا ولا سأمًا ، وإنما يثير فى رغبة مجردة إلى المناقشة والحوار .

وما رأيك فى أنى أعرف إبراهيم منذ آخر الصبا وأول الشباب ، حين كنا نلتقى فى حلقات الدرس فى الأزهر الشريف

(د)

فنسمع لشيوخنا ، ثم نلتقي بعد الدرس فنعيد ما كانوا يقولون
نكبر أقله فنستيقه في أنفسنا ، ونصغر أكثره فنعرض عنه
إعراضا ، أو نتخذ موضوعا للعبث والمزاح .

وحين اقررنا فذهب هو إلى دار العلوم وبقيت أنا في
الأزهر ، ثم أبى الله إلا أن يجمعنا ، ولما عيى على فراقنا
إلا أقل الوقت وأقصره ، فإذا نحن نلتقي في غرفات الجامعة
المصرية القديمة ، نسمع للأساتذة المحدثين من المصريين
والأجانب ، ثم لا نكاد نخرج من غرفات الدرس ، حتى
يتصل بيننا الحديث كما كان يتصل بيننا في الأزهر ، وإذا
دروس الجامعة تفتح لحوارنا آفاقا طريفة ، كنا نستلذ بها
ونستحبها ، فنمضى في الحوار وننسى له كل شيء وكل إنسان .
تقطع الآماد البعيدة ماشين وقد أنسينا جهد المشى ، وصرفنا
عما حولنا من حركة الحياة واضطراب الأحياء ، وقد تنتهى
إلى مكان نأوى إليه ثم ننسى أنفسنا فيه ؛ قد صُرفنا عن هذا
المكان وعن أنفسنا ، وعن يحيط بنا من الناس ، إلى ما نحن
فيه من حوار ، وإلى ما نستمتع به من لذة الحديث .

ثم فترق مرة أخرى ، فيذهب هو إلى مصر العليا
مشتغلاً بالتعليم . وأذهب أنا إلى ما وراء البحر مشتغلاً
بالتعلم ، وينقطع الحوار بيننا ، وتنقطع الرسائل أيضاً ، ويكاد
يختل إلى كل واحد منا أنه قد نسى صاحبه ، وأن صاحبه قد
نسيه . وتمضى على ذلك الأعوام الطوال ، ثم نلتقي ، ولا
نكاد نأخذ في الحديث حتى يتبين كل واحد منا أنه لم ينس
صاحبه قط ، وكأنما التقينا أمس واستأنقنا لقاءنا اليوم ،
فنحن نصل حديثاً لم نقطعه إلا أمس ، وإن كنا قد قطعناه
منذ أعوام طوال .

ثم يريد الله أن يجمعنا بعد الافتراق مرة أخرى ، فإذا
نحن في الجامعة المصرية الجديدة نعمل معاً في التعليم ، بعد أن
كنا نشتغل معاً في التعلم . وإذا أحاديثنا تتصل في الجامعة
الجديدة ، كما كانت تتصل في الجامعة القديمة ، وكما كانت
تتصل في الأزهر الشريف ، وإذا الأمر يتجاوز بيننا اتصال
الأحاديث ، فيجد كل منا لغة في أن يختلف إلى بعض ما يلقى
صاحبه من دروس ، ويشارك فيما يثير بين الطلاب من مناقشة
أو حوار .

ثم تفرق الأيام بيننا — استغفر الله — تحاول الأيام أن تفرق بيننا فلا تستطيع . أخرج أنا من الجامعة وألزم داري حيناً ، وأشتغل بالسياسة النيفة حيناً آخر ، ولكنني ألقى صاحبي أكثر مما كنت ألقاه قبل المحنة ، ويتصل الحديث بيننا أكثر مما كان يتصل قبل الأزمة . ثم أعاد إلى الجامعة ، وإذا نحن نعود إلى الاشتراك في الدرس ، ونغضى فيما كنا فيه من الجدل والحوار .

وكان النحو أشد موضوعات الحديث خطراً ، وأكثرها جريئاً فيما كان يكون بيننا من حوار . ضيقنا بأصوله القديمة منذ عهد الأزهر ، وأخذنا ننكر هذه الأصول أيام الجامعة القديمة ، وأخذنا نلتمس له أصولاً جديدة منذ التقينا في الجامعة الجديدة .

فأنت ترى أنني حين أقدم إليك هذا الكتاب الجديد ؛ إنما أقدم إليك صديقاً قديماً عرفته منذ عهد بعيد جداً ، ورايته يشب وينمو ويتطور حتى تم خلقه واستوى كما تراه في هذه الصفحات .

ولعلك بعد هذا تصدقني إن قلت لك إني الآن حائر
لا أدري أى الطريقين آخذ ؟ وأى الطريقين أدع ؟ طريق
الحديث عن الكتاب ، أم طريق الحديث عن صاحب
الكتاب ؟ فكلاهما عملاً نفسي حباً وحناناً وإعجاباً .

فأما الكتاب ، فلأنه لا يصور الحياة العقلية لصاحبه
وحده منذ أكثر من ربع قرن ، ولكنه يصور طرفاً من
أطراف الحياة العقلية لى أنا أيضاً ، وإن صاحبي ليقراً على
الباب من أبواب الكتاب فلا أسمع صوت صاحبي ، وإنما
أسمع صوت إبراهيم ، ولا آتجه إلى ما أسمع كما تعودت أن
آتجه لما يقرأ على من الكتب والأسفار ، وإنما آتجه له
في شيء من الاستعداد للمناقشة والتهيو للجدل والتأهب للنقد
الشديد ، كأني أناقش إبراهيم في مسألة من مسائل النحو ،
وما أعرف أنني لقيته فأطلت لقاءه ثم افترقنا دون أن نلم
بطرف من أطراف النحو ونخوض في مسألة من مسائله ،
ونستحضر قول هذا النحوي أو ذاك ، ونحاول تخرج هذا
اليتم أو ذاك .

(ح)

والكتاب بعد هذا أو قبل هذا يصور صاحبه أدق
تصوير وأصدق وأبرعه ، فهو برئ كل البراءة من هذا
الغلو الذي يتنازع به المجددون في لون من ألوان العلم ، فإذا هم
يفتنون بآرائهم الجديدة ، ويضنون فيها ، وينسون كل قصد
واعتماد ، ويتكلفون في سبيل ذلك ما يقبل وما لا يقبل من
الرأى ، ويحتملون في سبيل ذلك ما يطاق وما لا يطاق من
التبعات .

والكتاب برئ من هذا كله ، يزينه قصد صاحبه
وإثارة للاعتدال . تقرأ فلا تحس أنك تُنزع من النحو
القديم انتزاعا ، وإنما تحس أنك تمن فيه إمعانا ، وكأنك
تقرأ كتب الأئمة المتقدمين من أعلام البصرة ، أو الكوفة
أو بغداد .

علم غزير صحيح بأصول اللغة وفروعها ، ومذاهب
النحويين والأدباء في فهم هذه الأصول والفروع وتخريجها ،
وتحدث عن ذلك بلغة الرجل الذي ألفه وتموده ، فليس
متكلفا له ولا محدثا فيه ، وتواضع لا يفرضه صاحبه على نفسه

ولا يحتال في الازديان به ، وإنما هو صورة للطبع ومكون
من مكونات المزاج .

تواضع تحسه ، فيفيض في نفسك حب صاحبه ، والميل
إليه ، والإعجاب به ، والثقة بما يلقى إليك من الحديث .
وأمانة في الرأي والنقل جميعاً ، لا تكاد تمضى في الكتاب
حتى تحسها قوية جليلة ، كأقوى ما تكون الأمانة وأجلها
وإذا أنت ترى المؤلف يحاسب نفسه أشد الحساب كلما خطر
له رأى . وكلما جرى قلبه بكلمة ، أبنض الناس للتزيد ،
وأشد الناس انصرافاً عن هذا التهاون مع النفس ، الذي يبيح
لكثير من الناس مالا يباح للعالم الخلق بهذا الوصف .

ثم فقه بعد هذا كله بدقائق النحو ودخائله ، يحمله
يضطرب في هذا العلم المويص الملتوى ، كما يضطرب الرجل
في بيت ألفه منذ نشأته ، وعرف زواياه وخفاياه ، فهو
لا يخطو إلا عن علم ، ولا يتقدم إلا عن بصيرة .

وهذا الفقه لبدقائق النحو ودخائله ، هو الذي ملأ قلب
إبراهيم حباً للنحو ، وكلفنا به ، وحنينا إليه ، وعطفاً عليه ،

فهو يدرس النحو رفيقاً به متلطفاً في الدرس ، كأنه يخاف أن يؤذيه أو يشق عليه ، وكأنه يكره أن يناله بما لا يجب .

يقف عند مسألة من مسائل النحو ، فيطيل النظر فيها مشغولاً بها ، ثم إذا أرضى فيها حاجته عاد إليها فأطال الوقوف عندها والنظر فيها ، متهماً فهمه الأول ، ملتسماً أشياء يشفق أن تكون قد غابت عنه ، أو خفيت عليه . ثم هو يقلب المسألة على وجوهها المختلفة ، وأشكالها التباينة ، ثم هو لا يرضى بكتاب أو كتابين أو كتب ، ولا يقنع فيها برأى إمام أو إمامين أو أئمة ، ولكنه يستقصي ويعمن في الاستقصاء . وإذا المسألة التي يدرسها من مسائل النحو قد أصبحت عنده كأننا حيا له تاريخه ، فهو يتبع هذا التاريخ من أصوله . يرجع إلى أصل هذه المسألة كيف نشأت ، وكيف تصورها النحويون الأولون ، وكيف تحدثت منهم إلى كتب الأجيال المختلفة من النحاة ، وبأى طور مرت عند ذلك الجيل ، وإلى أى طور انتقلت عند هذا الجيل ، حتى إذا أرضى نفسه من هذا الاستقصاء ، وما أصعب رضا نفسه ،

(ك)

عاد إلى المسألة يدرسها من جديد كأنه لم يدرسها من قبل ، ولكنه في هذه المرة لا يلتزمها في كتب النحويين ، وإنما في كلام العرب على اختلاف أجيالهم . يوازن بين ألوان هذا الكلام ويستخلص منه ما يرى أنه الحق ، وإذا هو يتفق مع النحويين حيناً ويخالفهم أحياناً ، وليس هذا الكتاب إلا تصويراً لبعض النتائج التي وصل إليها من هذا الدرس المزدوج .

وإنى لمعجب أشد الإعجاب بهذا الصبر الطويل ، وهذا الجلد الذي لا أعرف له نظيراً في هذا الجيل الذي نعيش فيه ، فليس يسيراً أن تعاشر النحويين فتطيل عشتهم ، فضلاً عن أن تنفق حياتك كلها في مصاحبتهم ، والتحدث إليهم ، والتحدث عنهم .

والناس بمد يضيقون بالنحو ويتبرمون بحديثه ، فما بالك برجل قد أصبح يضيق بكل شيء لا يتصل بالنحو ، ويتبرم بكل حديث لا يس النحو من قريب أو بعيد ، حتى صميناها فيما بيننا بالفراخ .

أنا معجب بهذا الصبر ، ولكن إيجابى بنتائج عظيم
أيضاً ، وما رأيك فى رجل يستطيع أن يؤرخ نشأة النثر العربى
يستخلص تاريخه لهذا الفن الأدبى العظيم من درس النحو
وإطالة النظر فيه ، ويصل إلى نتائج باهرة حقاً ؟ وما رأيك
فى رجل يطيل النظر فى النحو ، فإذا هو يرد تفكير النحويين
إلى تفكير الفلاسفة والمتكلمين من المسلمين ، وإذا هو يرد
قصور النحو وتقصيره إلى علته الطبيعية ، وهى أن النحويين
قد فلسفوا النحو ، فقصروا به عن أن يذوق جمال العربية ،
ويصور ذوقها كما كان ينبغي أن يصور .

وهو لا يتحدث إليك بهذا كله حديث المدعى بنير دليل ،
أو المتكبر من غير طائل ، ولكنه أمين دقيق ، لا يقول إلا
عن علم ، ولا يرى إلا عن بصيرة ؛ دليله معه دائماً ، ودليله
ملزم دائماً ، لأنه لا يحاول أن يقنعك إلا بعد أن يفرغ من
إقناع نفسه ، وليس إقناعه نفسه بالشئ اليسير .

أليس هذا كله خليقاً أن يحجب إلى الحديث عن هذا
الكتاب وتقديعه إليك ؟

أليس هذا كله خليقاً أن يصرفني إلى الكتاب عن صاحبه ؟ ولكن صاحب الكتاب كما قلت ملائم أشد الملائمة لكتابه ؛ لا ترى في الكتاب خصلة إلا وهي مستمدة من نفس صاحبه ، ملائمة لطبعه ، مشتقة من مزاجه ، فهو أبعد الناس عن التكلف ، وأبغضهم للتصنع ، وأشدّهم ترفهاً عن الرياء .

ما في الكتاب من صدق اللهجة ، صورة ما في صاحبه من صدق الخلق . وما في الكتاب من الدقة والأمانة ، صورة ما في صاحبه من الدقة والوفاء . وما في الكتاب من القصد والاعتدال ، صورة ما في نفس صاحبه من التواضع الذي يكرم به الرجل ، ويعلاً قلوب الذين يعرفونه حبا وإكباراً ووفاء . أقبل على إبراهيم ذات يوم ، فقرأ على فصولاً من كتابه هذا . فأيت عليه إلا أن يمضي في القراءة من الغد ، وما زلنا كذلك ، يقرأ وأسمع وأناش ، حتى فرغنا من قراءة الكتاب ولم يكن يعرف له اسماً ، فاقترحت عليه هذا الاسم الذي رسمه به « إحياء النحو » فأكبره واستكثره وأشفق منه ،

وألحمت أنا فيه ، فلم يستطع لى خلافا .
وأنا أتصور إحياء النحو على وجهين : أحدهما أن يقربه
النحويون من العقل الحديث ليفهمه ويسينه ويتمثله ، ويجرى
عليه تفكيره إذا فكر ، ولسانه إذا تكلم ، وقلبه إذا كتب .
والآخر أن تشيع فيه هذه القوة التي تجذب إلى النفوس درسه
ومناقشة مسائله ، والجدال في أصوله وفروعه ، وتضطر الناس
إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه ، ويخوضوا فيه بعد أن
أعرضوا عنه .

وأشهد لقد وفق إبراهيم إلى إحياء النحو على هذين
الوجهين . فانظر في هذا الكتاب فسترى أن إبراهيم لا يعرض
عليك علماً ميتاً ، وإنما يعرض عليك علماً حياً يمت الحياة
في النوق .

ثم سترى أن إبراهيم لا يعرض عليك مسائل جامدة
هامدة ، ولكنه يفتح للنحويين طريقاً إن سلكوها فإن يحبوا
النحو وحده ، ولكنهم سيحبون معه الأدب العربي أيضاً .
ثم انتظر بهذا الكتاب وقتاً قصيراً ، فسترى أنني لم

أغلُ ولم اسرف ، حين زعمت في أول هذا الحديث أنه
سيحفظ قوما ، وسيدفعهم إلى الخصومة والجدال دفعا .
فالكتاب كما ترى ، يحیی النحر لأنه يصلحه ، ويحيي
النحر لأنه ينبه إليه من اطمأنوا إلى النقلة عنه ، وحسبك
بهذا إحياء .

أرأيت أنى كنت خليقا أن أقف موقف الحائر ! لأدري
أأتحدث عن الكتاب أم عن صاحبه ، وإنى خليق الآن بعد
أن بينت لك مصدر هذه الحيرة أن أكتفى من تقديم هذا
الكتاب إليك ، بأن أسجل بهذه الكلمة القصيرة القاصرة
ما يملأ قلبي من حب لإبراهيم ، وما يملأ عقلي من إعجاب
بكتاب إبراهيم ؟
لم حسين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا بحث من النحو ، عكفت عليه سبع سنين وأقدمه إليك في صفحات . سبع سنين من أوسط أيام العمر وأحراها بالعمل ، صدقتُ فيها الاعتكاف إلى النحو ، وإلى ما يتصل بمباحثه ، وأضعت له من حق الصديق والأهل والولد والنفس جميعاً .

كان سبيل النحو موحشاً شاقاً ، وكان الإيصال فيه ينقض قواى تقضاً ، ويزيدنى من الناس بعداً ، ومن التقلب فى هذه الدنيا حرماناً . ولكن أملأً كان يزجنى ويحدو بى فى هذه السبيل الموحشة ؛ أطمع أن أغير منهج البحث النحوى للغة العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة ، تقربهم من العربية ، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها .

كانت بارقات الأمل — خادعة وصادقة — تدفعنى فى

(ب)

سبيل ، غير راحة ولا وانية . فليكن ما أنفق من هذا العمر
ذخراً في أعمال البراري من بعد ، وليكن شيخوخة هذا
الشيخ فدى للحرية ؛ أن تُقَرَّب من طالبيها ، وَيُهَدَّ السبيل
للمعلميها .

اتصلت بدراسة النحو في كل معاهده التي يدرس فيها
بعض ، وكان اتصالاً طويلاً وثيقاً ؛ ورأيت عارضة واحدة ،
لا يكاد يختص بها معهد دون معهد ، ولا تمتاز بها دراسة
عن دراسة ، هي التبرم بالنحو ، والضجر بقواعده ، وضيق
الصدر بتحصيله ؛ على أن ذلك من داء النحو قديماً ، ولأجله
ألف « التسهيل » و « التوضيح » ، و « التقريب » ، واصطنع
النظم لحفظ ضوابطه ، وتقييد شوارده .

والنحو مع هذا لا يعطيك عند المشكلة ، القول البات ،
والحكم الفاصل . قد يهدى في سهل القول ، من رفع فاعل
ونصب مفعول ، فإذا عرض أسلوب جديد ، أو موضع
دقيق ، لم يسمعك النحو بالقول الفصل ، واختلاف الأقوال ،
واضطراب الآراء ، وكثرة الجدل التي لا تنتهي إلى فصل

(ج)

ولا يحكم ، كل ذلك قد أفسد النحو أو كاد ، فلم يكن الميزان الصالح لتقدير الكلام ، وتمييز صحيح القول من فاسده .

وإذا جئنا إلى مدارس الناشئين ، كانت المشكلة في تعليمهم النحو أشد وأكث ؛ فهو على ما تعلم من بُعد تناوله ، وصعوبة مباحثه ، قد جُمِلَ المفتاح إلى تعلم العربية ، وكُتِبَ على الناشئ أن يأخذ بنصيبه منه ، منذ الخطوة الأولى في التعليم الابتدائي والثانوي . واختير له جملة من القواعد ، قدر أنها تفي بما يحتاج إليه لأصلاح الكلام وتقويم اللسان ، ثم كانت خصومة هادئة قاسية بين طبيعة التلميذ ، وبين هذا المنهاج والقائمين عليه . أما التلميذ فقد بذل الجهد وأعبا ، ولم يبلغ من تعلم العربية أربا . وأما أصحاب المنهج ، فقد رأوا أن يزيدوا في منهجهم ، ويكملوا للتلميذ حظه من القواعد ، فلا سبيل له إلى العربية غير هذا النحو ؛ فزادوا في هوامش كتبهم ما يكمل القواعد ويتم الشروط — ثم تسلت هذه الزيادات إلى جوف الكتاب فضخم ، وزاد المنهاج المفروض — ولكن طبيعة التلميذ الصادقة في إياه هذه القواعد ، والتأمل بحفظها ، لم تحف

(د)

شهادتها ، ولم يستطع جردها ، فكانت ثورة على المنهاج وأصحابه ، وخفف منه ، وانتقص من مسأله ، والداء لم يبرأ ، والموارض لم تتغير ، وتكررت الشكوى ، وعادوا على المنهاج بالنقص ، حتى كان المقرر قواعد من النحو مختلفة ، كأنما هي نماذج يراد بها عرض نوع من مسأله .

قد كان في هذا ، الشهادة الصريحة بفشل هذا النحو أن يكون السبيل إلى تعلم العربية ، والمفتاح لبابها .

ولقد بذل في تهوين النحو جهود مجيدة ، واصطنعت أصول التلميم اصطناعا بارعا ، ليكون قريبا واضحا ؛ على أنه لم يجه أحد إلى القواعد نفسها ، وإلى طريقة وضعها ، فيسأل : ألا يمكن أن تكون تلك الصموية من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده ، وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية ؟

هذا السؤال هو الذي بدا لي ، وهو الذي شغلني جوابه طويلا .

ولقد تميز عندى نومان من القواعد : نوع لا تجدد في

(٨)

تعليمه عسراً ، ولا في التزامه عناء ، ولا ترى خلاف النحاة فيه كبيراً ، وذلك كالمعدد ورعاية أحكامه في مثل : قال رجلان ، والرجلان قالا . وقال رجال ، والرجال قالوا . فع دقة الحكم في رعاية العدد ، واختلافه تبعاً لموضع الاسم والفعل من الجملة ، لا تجمد العناء في تصوره ، ولا المزية في استعماله . ونوع آخر لا يسهل درسه ، ولا يؤمن الزلل فيه ، وقد يكثر عنده خلاف النحاة ، ويشتد جدلهم ، كرفع الاسم أو نصبه في مواضع من الكلام . .

ثم رأيت علامات العدد تصوّر جزءاً من المعنى يحسه المتكلم حين يتكلم ، ويدركه السامع حين يسمع . أما علامات الإعراب ، فقلّ أن ترى لاختلافها أثراً في تصوير المعنى ، وقلّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع ؛ ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في المعنى ، لكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه ، ولكان هو الهادى المتكلم أن يتبع في كلامه وجهاً من الإعراب .

فلو أن حركات الإعراب كانت دوالاً على شيء في

(٥)

الكلام ، وكان لها أثر في تصوير المعنى ، يحسه المتكلم ويترك ما فيه من الإشارة ومن وجه الدلالة ، لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة ، ولا كان تعلقه بهذه المكاتة من الصهوية ، وزواله بتلك المنزلة من السرعة .

ألهذه العلامات الإعرابية معان تشير إليها في القول ؟
أُتصور شيئاً مما في نفس المتكلم ، وتؤدي به إلى ذهن السامع ؟
وما هي هذه المعاني ؟؟ .

والمرية — لغة القصد والإيجاز — أتلتزم علامات الإعراب على غير فائدة في المعنى ، ولا أثر في تصويره ؟
أقد أطلت تتبع الكلام ، أبحث عن معاني لهذه العلامات الإعرابية ، ولقد هداني الله — وله خالص الإخبات والشكر — إلى شيء أراه قريباً واضحاً ، وأبادر إليك الآن بتلخيصه :

(١) إن الرفع علم الأستاذ ، ودليل أن الكلمة يتحدث عنها .

(٢) إن الجر علم الإضافة ، سواء أكانت بحرف أم بغير حرف .

(ز)

(٣) إن الفتحة ليست بعلم على إعراب ، ولكنها الحركة الخفيفة المستجبة ، التي يجب العرب أن يهتموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت ؛ فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة .

(٤) إن علامات الإعراب في الاسم لا تخرج عن هذا الإلإى بناء ، أو نوع من الاتباع ، وقد يئناه أيضاً .

فهذا جماع أحكام الإعراب ؛ ولقد تتبعنا أبواب النحو باباً باباً ، واعتبرتها بهذا الأصل القريب اليسير ، فصح أمره ، واضطرد فيها حكمه .

ثم زدت فى تتبع هذا الأصل ، فتجاوزت حركات الإعراب ، ودرست التنوين على أنه منبئ عن معنى فى الكلام ، فصح لى الحكم واستقام ، وبدلت قواعد « ما لا ينصرف » ، ووضعت للباب أصولاً أيسر وأنفذ فى العربية ممارسمة النحاة للباب . ولا أوجل عنك إجمال هذه الأصول أيضاً :

(١) إن التنوين علم التكرين .

(٢) لك فى كل علم ألا تنونه ، وإنما تلحقه التنوين

(ح)

إذا كان فيه حظ من التنكير .

(٣) لا تُحرم الصفة التنوين حتى يكون لها حظ من

التعريف .

والبحث الذى أقدمه إليك الآن ، هو شرح موجز
لهذه الفكرة ، ودرس لها فى أبواب النحو المختلفة ، وبيان
لما رأينا من الأدلة لتأييدها .

وكنتم أريد أن أشكر لصديق الدكتور طه حسين ،
وأذكر فضله فى إتمام البحث وإخراج الكتاب ؛ ولكنه
آثر أن يقدم الكتاب ، وانزلق إلى الشناء على صاحبه ،
فأجرت أن أتكلم .

وحق على أن أشكر تلاميذى الذين عاونونى فى شئ
من المباحث ، وإن لم أملك الآن أن أسميهم وأعمالهم .
وأحمد الله حمداً ملؤه التوحيد والتمجيد والشكر .

حد النحو كما رسمه النحاة

يقول النحاة في تحديد علم النحو — إنه علم يعرف به أحوال
أواخر الكلم إعراباً وبناءً.^(١) — فيقصرون بحثه على الحرف
الأخير من الكلمة؛ بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب
والبناء. ثم هم لا يمتنون كثيراً بالبناء ولا يطيلون البحث
في أحكامه، وإنما يحملون مهمم منه بيان أسبابه وعلاؤه.

فتأية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى سماه
بعضهم علم الإعراب^(٢)؛ وفي هذا التحديد تضيق شديد لدائرة
البحث النحوي، وتقصير لمداها، وحصره في جزء يسير مما ينبغي
أن يتناوله، فإن النحو — كما نرى، وكما يجب أن يكون —
هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه
الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تنسق العبارة ويمكن
أن تؤدي معناها.

(١) انظر كتاب الحدود في النحو للفاكهى، وحاشية الصبيان
على الأشتوني عند تعريف النحو
(٢) انظر مقدمة الفصل

وذلك أن لكل كلمة وهى منفردة معنى خاصاً تتكفل اللغة
ببيانه، ولل كلمات مركبة معنى ؛ هو صورة لما فى أنفسنا، ولما تقصد
أن نعبّر عنه ونؤديه إلى الناس . وتأليف الكلمات فى كل لغة
يجرى على نظام خاص بها، لا تكون العبارات مفهومة ولا مصورة
لما يراد حتى تجرى عليه، ولا ترغ عنه .

والقوانين التى تمثل هذا النظام وتحدده تستقر فى نفوس
المتكلمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا كشفت
ووضعت ودونت فهى علم النحو .

ولو عُرِضت عليك جملة من لغة لا تعرفها، ويُنِت لك
مفرداتها كلمة كلمة، ما كان ذلك كافياً فى فهمك معنى الجملة،
وإحاطتك بدلولها، حتى تعرف نظام هذه اللغة فى تأليف
كلماتها، وبناء جملها، وذلك هو نحوها .

وكثير من اللغات لا إعراب فيها، ولا تبديل لآخر كلماتها،
ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة، وقوانين
تأليف الكلم .

فالنحاة حين قصرُوا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف

أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقاً منحرفاً ، إلى غاية قاصرة ، وضيّعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة .

فطرق الإنبات ، والنفي ، والتأكيد ، والتوقيت ، والتقديم ، والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس ، إلا ما كان منها ماساً بالإعراب ، أو متصلاً بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية ، وتقدير أساليبها .

نم : ربما تعرضوا لشيء من هذه الأحكام حين يضطرون إليها لبيان الإعراب وتكميل أحكامه ؛ فقد تكلموا في وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام وبعض أدوات النفي ، حين أرادوا شرح التعليق وبيان مواضعه ، ولزمهم أن يحصوا من الأدوات ما يجب ما قبله عن العمل فيما بعده . وينتوا بعض الأدوات التي يجب أن يليها فعل ، والتي لا يليها إلا اسم ، حين أرادوا تفصيل أحكام الاشتغال . ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الأبواب ، تابعة لتغيرها ، فلم يُستوفَ درسها ولا أُحيطَ بأحكامها . فالنفي مثلاً كثير الدوران في الكلام ، يختلف الأساليب

في العربية ، متعدد الأدوات . يُنْفَى بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم .
وكان جديراً أن يدرس منفرداً لتُعرف خصائصه ، وتميز أنواعه
وأساليبه ، ولكنه دُرِسَ مفرّقا على أبواب الإعراب ممزقا
كما ترى :

١ - « ليس » درست في باب كان لأنها تعمل عملها ، على
أن « كان » للإثبات و « ليس » للنفي ، وعلى أن « كان » للمضي
و « ليس » للحال ، ولكن العمل وحده - وهو الحكم
اللفظي - كان سبب التوبيع والتصنيف .

ب - « ما ، وإن » درست في باب ألحق بكان لأنهما يماثلانها
في العمل أحيانا .

ح - « لا » درست ملحقة بكان ، ثم تابعة للإن ، إذ كانت
تماثل الأولى في العمل مرة ، وتماثل الثانية فيه مرة أخرى . وهذا
الحرف أكثر استعماله أن يكون مُهْمَلًا ، ويتصرف إذا في النفي
تصرفا واسما ، ولكن النحاة لا يمتنعون به إلا أن يكون عاملا ،
وأن يكون ذا أثر في الإعراب .

د - « غير ، وإلا ، وليس » تدرس في باب الاستثناء .

هـ - «لن» في نصب الفعل .

و - «لم ولما» في جزمه .

درست هذه الأدوات كما ترى متفرقة ، ووجهت العناية كلها إلى بيان ما تحدث من أثر في الإعراب ، وأغفل شراً إغفال درس معانيها ، وخاصة كل أداة في النفي . وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال . ولو أنها جمعت في باب وقُرنت أساليبها ، ثم وُوزن بينها ، وبينَ منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي ، وما يكون تقياً لمفرد ، وما يكون تقياً لجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص الفعل ، وما يتكرر ؛ لأحطنا بأحكام النفي وفقهنا أساليبها ، ولَظَهَرَ لنا من خصائص العربية ودقتها في الأداء شيء كثير أغفله النحاة ، وكان علينا أن نتبَّعُه ونبيِّنَه .

ومثل النفي في ذلك التأكيذ يدرسونه في «باب إنَّ» ، ويقولون «يَنَّ» المؤكدة «أَنَّ» الواصلة ، «وليت» التمنيّة ، لأنها أدوات تماثل في العمل ، وإن تباعد ما بينها في المعنى والنقض . وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد وأحكامها لأثرهما في إعرابه . وفي بحث التوابع يحملون للتوكيد باباً خاصاً

يدكرون فيه عدداً من الكلمات ، حكمها في الإعراب حكم ما قبلها .
ولو جُمعت أساليب التوكيد في المريسة - ما ذكر هنا
وما لم يذكر - ويُنَّ ما يكون تنبيهاً للسامع ، وما يكون تأكيداً
للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان أقرب إلى أن تدرس كل
أنواع التوكيد ، ويُنَّ لكل نوع موضعه ؛ ولكان أدنى
إلى توضيح أساليب المريسة ومرها في التعبير .

والزمن جعله النجاة ثلاثة أنواع : الماضي ، والحال ،
والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين ^(١) فقط : الفعل الماضي ،

(١) من الواضح أن الأمر طلب فليس مما يبين به أزمان الخبر . ومن
النجاة من يقول : إنه لما كانت الأزمنة ثلاثة ، الماضي والحال والاستقبال ،
كان الأفعال ثلاثة ، الماضي والمضارع والأمر .

قال ابن عيني في شرح المفصل ص ٤ ج ٧ طبع مصر :
« لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال توجد
عند وجوده وتنعدم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان ؛ ولما كان الزمان
ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ،
فإنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت ، ومنها حركة تفصل بين الماضية
والآتية ، كانت الأفعال كذلك : ماضٍ ومستقبل وحاضر ، فالماضي
ما عدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده .
والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد ؛ بل يكون زمان الاخبار قبل زمان
وجوده . أما الحاضر فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده »

والفعل المضارع . وكفاهم ذلك ، لأن أحكام الإعراب لا تكلفهم أكثر منه . ولم يحيطوا بشيء من أنواع الزمن وأساليب الدلالة عليه ، وهي في العربية أوسع من هذا وأدق ، يُدَلَّ على الزمن بالفعل ، وبالإسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والإسم ، وبالحرف . ولكل أسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه .

وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تُفصّل فيه وتبين أحكامها إلا علم النحو .

وقد ذكرنا هذه الأمثلة لتبين أن النحاة حين قَصَرُوا النحو على البحث في أواخر الكلم قد أخطأوا إلى العربية من وجهين :

الاول : إنهم حين حددوا النحو وضيّقوا بحته ، حرموا أنفسهم وحرّمونا إذ اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة ، ومقدرتها في التمييز ؛ فبقيت هذه الأسرار مجهولة ، ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرونها ، ونزعم أننا نفهمها ونحيط بما فيها من إشارة ، وما لأساليبها من دلالة ، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ومن دقائق التصوير بها .

الثاني : إنهم رسموا للنحو طريقاً لفظية ، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى . يميزون في الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب ، ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر في رسم المعنى وتصويره . وبهذا يشتد جدلهم ويطول احتجاجهم ، ثم لا ينتهون إلى كلمة فاصلة .

على أن هذا السبيل المحدود ، وتلك الناية القاصرة ، لم يصِر إليها النحاة عرضاً ، ولكن كان في مساق التاريخ ما رسم الطريق وحدّده .

وسنشير إلى شيء من هذا التاريخ لانتعذر عن النحاة فحسب ، ولكن تهتدى به ولنسلك في درس النحو أهدي سبيل وأجداه .

وجهات البحث النحوى

كان العرب شديدى العناية بالإعراب ، وكان حسهم به دقيقاً يقظاً ، يعدونه عنوان الثقافة التامة ، والأدب الرفيع ، والخلق المهذب . قالوا : اللحن هجنة على الشريف . وكان الرجل منهم إذا تكلم فلهن سقط من أعينهم . وكان خالد بن صفوان يحسن الكلام ويلحن فى الإعراب ، فقال له مرة بلال بن أبى بردة : « تحدثنى حديث الخلفاء وتلحن لحن السقامات » .

وكان العرب يرقبون ذلك من أنفسهم ، ويعتمدون الإعراب ويحرصون عليه أن يخطئوه . يروون لعبد الملك ابن مروان أنه قال : « شيبنى ارتقاء المنابر وتوقع اللحن » .

ويروون عن الحجاج بن يوسف — وهو ما تعلم من الفصاحة وقوة البيان — أنه كان يسأل يحيى بن يسمر النحوى « أترانى لحن ؟ » ويشدد عليه أن يبين له ما يسمعه منه من لحن .

أما أبو الأسود الدؤلى الكنانى فكان يقول : « إني لأجد للحن عمراً ^(١) كغمير اللحم » .

(١) التمر دبح اللحم إذا فسد

فلما وقع اللحن في القرآن كان أثره عليهم أشد ، وكان إليهم
أبفض ، فبادروا إلى إعراب القرآن وضبط كلماته بنقط يكتبونها
عند آخر الكلمات تدل على حركاتها — وكان ذلك عمل أبي الأسود
في النحو ، وعمل طبقتين من النحاة بعده ؛ يُعربون المصحف ، أي
يضبطون أواخر كلماته بالنقط ، ويرسلون المصاحف في الناس
يهتدون في القراءة بها وتكون لهم إماماً .

وقد أطالوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات ، وربما اختلفوا
فيها ، وتجادلوا عندها . وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هدام
إلى كشف سر من أسرار العريية عظيم ؛ وهو أن هذه الحركات
ترجع إلى علل وأسباب يطردها حكمها في الكلام ، ويمكن الرجوع
إليها والاحتجاج بها .

وقد أعجبوا بهذا الكشف إعجاباً عظيماً فألحوا في الدرس
وفي تتبع الأواخر والكشف عن أسرار تبدلها ؛ وسموا ما كشفوا
أول الأمر — علل الإعراب — أو علل النحو ، ثم لم يلبثوا
أن أوجزوا فسموها علم النحو أو الإعراب . ولم يمض عليهم زمن
طويل منذ هدوا إلى علل الإعراب حتى كانوا قد أحاطوا بها

ودونوها، وجمعها سيويه في كتابه الذي لم يزل من بعده إمام النحاة وإذا كانت فتنة النحاة بما كشفوا قد دفعتهم إلى التسابق في الكشف، وإلى التعمق في البحث حتى أحاطوا بقواعد الإعراب في سرعة معجزة؛ فإنها صرقهم عن درس ما سوى الإعراب مما في المرية من قواعد لربط الكلام وتأليف الجمل. وقد بدا لبعض النحاة مسلك آخر في درس المرية يتجاوز الإعراب إلى غيره من القواعد المرية؛ فألف أبو عبيدة معمر ابن المثنى المتوفى سنة ٢٠٨ كتاباً في «مجاز القرآن»، حاول أن يبين ما في الجملة المرية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها، وكان باباً من النحو جديراً أن يفتح، وخطوة في درس المرية حرية أن تتبع الخطوة الأولى في الكشف عن علل الإعراب، ولكن النحاة - والناس من ورائهم - كانوا قد شغلوا بسيويه ونحوه، وقتلوا به كل الفتنة، حتى كان الإمام أبو عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٧ يقول: «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيويه فليستحي»^(١)؛ فلم تتجه عنايتهم إلى شيء مما

(١) ٧٥ من طبقات الأدباء لابن الانباري طبع مصر، ٣٨٨ من الجزء الثاني من معجم الأدباء طبع أوروبا.

كشف عنه أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، وأهل الكتاب ونُسى . ووقع بعض الباحثين في أيماننا على اسمه فظنوه كتاباً في البلاغة . وما كانت كلمة المجاز إلى ذلك العهد قد خصصت بمعناها الاصطلاحي في البلاغة وما كان استعمال أبي عبيدة لها إلا مناظرة لكلمة النحو في عبارة غيره من علماء العربية فإنهم سموا بحجهم «النحو» أي سبيل^(١) العرب في القول ، واقتصروا منه على ما عسى آخر الكلمة . وسمى بحجته المجاز ، أي طريق التعبير ، وتناول غير الإعراب من قوانين العبارة العربية ، ولم يكثر ما أكثر سيئويه وجماعته ، ولم يتعمق ما تعمقوا ، ولا أحاط إحاطتهم ، ولكنه دل على سبيل تبصرة انصرف الناس عنها غافلين ، وقد بقي لنا من هذا الكتاب جزء يسير ننقل منه ما يبين أسلوب بحثه ، ويصدق ما ذهبنا إليه من رأى في تقديره .

بدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها كثيراً من أنواع المجاز التي يقصد إلى درسها ، ثم أخذ في تفسير القرآن الكريم كله ،

(١) انظر لسان العرب مادة نما . وكتاب الخصائص لابن جني

يبين ما في آياته من مجاز على المعنى الذى أراد .

فمن المقدمة قوله : « ومن مجاز ما خبر عن اثنين مشتركين أو عن أكثر من ذلك فجعل الخبر لبعض دون بعض ، وكفى عن خبر الباقي ، قال « الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله » . ومن مجاز ما جعل في هذا الباب الخبر للأول منهما أو منهم ، قال « وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها » . ومن مجاز ما جعل في هذا الباب الخبر للآخر منهما أو منهم ، قال « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يري به بريئاً » . ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الغائب ومعناه الشاهد ، قال « ألم ذلك الكتاب » مجازة هذا القرآن^(١) . ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد ثم تركت وحولت مخاطبته هذه إلى مخاطبة الغائب ، قال الله تعالى « حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم » أى بهم . ومن مجاز ما جاء خبراً عن غائب ثم خوطب الشاهد ، قال

(١) المحققون من النحاة والمفسرين يحملون « هذا » إشارة للحاضر و « ذلك » إشارة للغائب ، وما في حكمه من الأمور المنوية — وقد بينه أئمة بيان الإمام الفراء في معاني القرآن عند الآية الكريمة (ذلك الكتاب) ، وفي مواضع أخرى من المعاني .

« ثم ذهب إلى أهله يتمطى أوئى لك فأوئى » .

ثم قال : ومن مجاز المكرر للتأكيد ، قال « إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين » أعاد الرؤية ، وقال « أوئى لك فأوئى » أعاد اللفظ ، وقال « فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة » وقال « تبت يدا أبى لهب وتب » . ومن مجاز المقسم والمؤخر ، قال « فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » أراد ربت واهتزت . ومن مجاز ما يحول خبره إلى شيء من سببه ويترك خبره ، قال « فظلت أعناقهم لها خاضعين » حوّل الخبر إلى الكناية التى فى آخر الأعناق .

ثم قال : وكل هذا جائز معروف قد يكلمون به .

فهذا مثال مما جاء فى مقدمة الكتاب . ومن التفسير قوله : « مالك يوم الدين » نصب على النداء وقد تحذف ياء النداء مجازه « مالك يوم الدين » إنه مخاطب شاهداً ، ألا تراه يقول « إياك نعبد » فهذه حجة لمن نصب ، ومن جرّ قال : هما كلامان مجازه مالك يوم الدين إنه حدّث عن غائب ثم رجع مخاطب شاهداً

قال « إياك نعبد وإياك نستعين » . قال عترة :

شَطَّتْ مَزَارُ العاشقين فأصبحت

عسراً عَلَى طِلَابُكَ ابنةَ مخرم

قال أبو كبير الهذلي :

يا لَهْفَ نَفْسِي كَانَ حُرَّةً وَجْهَهُ وَيَا ضُجُجَ لَلتُّرَابِ الْأَعْفَرِ

« غير المضروب عليهم ولا الضالين » مجازة غير المضروب

عليهم والضالين ، ولا من حروف الزوائد والمعنى إلغاؤها .

قال العجاج :

فِي بَرٍّ لَا حُورٍ سَرَى وَلَا شَعَرَ : —

أَي فِي بَرٍّ حُورٍ : أَي هَلَكَةٍ .

وقال أبو النجم :

فَا أَلُومُ الْبَيْنِ أَلَّا تَسْخَرَا لِمَا رَأَيْنَا الشَّمْطَ الْقَفْنَدَرَا

والقفندر : القبيح الفاحش ، أَي مَا أَلُومُ الْبَيْنِ أَنْ يَسْخَرْنَ .

وقال :

وَيَلْحَنِي فِي اللَّهْوِ أَلَّا أُجِبَّهُ وَلِلَّهْوِ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ

والغنى ويلحني في اللهو أن أحبه . وفي القرآن آية أخرى :
 « ما منكم ألا تسجد » مجازه أن تسجد^(١) اه .

ولقد نكون أطلنا الاقتباس ولكنه مثل من البحث النحوي
 نريد أن نجليه للناس ، وأن ندعوم إليه ونستزيد منه — لهم
 ينوون من سر العريّة ونظم تأليفها ما يتجاوز آخر الكلمة
 وحكم إعرابه .

وجاء بعد ذلك بآماد الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، المتوفى
 سنة ٤٧١ ، ورسم في كتابه دلائل الإعجاز طرقاً جديدة للبحث
 النحوي ، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب ، ويتبين أن
 للكلام « نظماً » وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل
 إلى الإبانة والإفهام — وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم
 لم يكن مفهماً معناه ، ولادالاً على ما يراد منه ، وضرب المثل
 لذلك بالمطلع المشهور ، وهو :

(١) بالمكتبة الملكية بمصر قطعة من أوله تحت رقم ٥٨٦ سجلت
 بمنوان « تفسير غريب القرآن » وخطها مغربي حديث ولم أجد منه غير
 هذه القطعة . وأسأل من عرف منه نسخة أخرى أن يهديني إليها مشكوراً .

« قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل »

لو خولف فيه « النظم » وعدل به عن سننه وقواعده قليل :

نيك قفا حبيب من ومنزل ذكرى

لكان لنمواً من الكلام وعبثاً . ثم بين أن هذا النظم يشمل ما في الكلام من تقديم وتأخير ، وتريف وتنكير ، وفصل ووصل ، وعدول عن اسم إلى فعل ، أو عن صيغة إلى أخرى ، وغير هذا من سائر أحوال الكلمة إذا ألقت مع غيرها لتفهم .

ثم بين أنه ليس شيء من هذا « النظم » إلاً ويانه إلى علم النحو . قال في صفحة ٦١ من دلائل الإعجاز^(١) : « واعلم أنه ليس

النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا ترغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها ؛ وذلك أنا لا نعلم شيئاً يتبعه الناظم بنظمه ، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ،

(١) طبع مجلة النار بمصر سنة ١٣٢١ هـ هي الطبعة الأولى .

والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق . وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه
 التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت ،
 وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن خرجت
 خارج وينظر في التعرف والتنكير ، والتقديم
 والتأخير ، وفي الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار ، والإضمار
 والإظهار ، فيضع كلاً من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة ،
 وعلى ما ينبغي له . هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع
 صوابه إن كان صواباً وخطأه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل
 تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به
 موضعه ، ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل
 عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له . اهـ

وكرر عبد القاهر يان هذا المعنى في مواضع من كتابه ،
 وبالغ في الاستدلال له ، وكأنه أحسن ذلك من صنيعه ، فقال :
 « واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه من أنه
 لا معنى للنظم غير توحي معاني النحو فيما بين الكلم ، قد بلغت من
 الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية ، وإلى أن

تكون الزيادة عليه ، كالتكلف لما لا يُحتاج إليه ، فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة ^(١) . الخ .

وفي الحق أن الإمام أبابكر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه ، وفي الاستدلال له وتأيدته ، وأنه تركه بعد في غموض ، وخطى العلماء منه في اضطراب .

فجمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتموا منه بشيء ، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر يائناً لرأيه ، وتأيداً لمذهبه ، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه : « علم المعاني » وفصلوه عن النحو فصلاً أزهى روح الفكرة ، وذهب بنورها ؛ وقد كان أبوبكر يبدى ويسيد في أنها معاني النحو ، فسموا عليهم : « المعاني » ، وبتروا الاسم هذا البتر المضلل .

كان الذي صرف النحاة عن « مجاز » أبي عبيدة فتنهم بنحو سيئويه ، وقرب عهدهم بكشفه ، أما « نظم » عبد القاهر ، فقد كان نصيبه أبجس ، وشغل الناس عن فهمه أمران :

(١) ٢٦٤ من الطبعة الأولى للنار بمصر .

الاول : علم يتصل بحال العلم في القرن الخامس ، عصر أبي بكر ، إذا كانت العقول قد همدت وقيدت بسلاسل من التقليد حرمت عليها تقبل أى ابتداع أو تجديد .

الثاني : خاص يعود إلى طبيعة المذهب ، وأن أساسه الفوق وتنبيه الحس اللغوى لزلة الأساليب ودرك خصائصها ؛ وقد كانت المعجزة إذ ذاك غالبية بقلية الأعاجم ، والعلماء واقفون من علم العربية عند ظاهر لفظها ، لا يبلغ بهم الحس اللغوى أن يذوقوا مذاق عبد القاهر ، ولا أن يدركوا ما أدرك ، فاضطر إلى مضاعفة الجهد فى الكشف عن رأيه والاحتجاج له ، ثم كتب له أن يخلى رأيه - على وضوحه - غامضاً يمرض عنه قوم ويحرفه آخرون . ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوى ، فإن من العقول ما أفاق لحظه من التفكير والتحرر ، وأن الحس اللغوى أخذ ينتعش ويتنوق الأساليب ، ويزنها بقدرتها على رسم المعانى ، والتأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية ، وسئم زخارفها . وإجمال ما فى هذا الفصل أن حس العرب بالإعراب

وإكرامهم له دعام أن يضبطوا بالنقط آخر الكلمات في القرآن الكريم حين يكتبونه ، وأن ممارسة النحاة لهذا الضبط هدتهم إلى كشف علل الإعراب ، فكان علم النحو ؛ وأن اتجاههم إلى أواخر الكلمات وضبط قواعدها قد صرفهم عما كان ينبغي لهم أن يدرسوه من سائر نحو اللغة ؛ وإنه قد كان من أئمتهم من دلهم على أهدي مما بأيديهم من قواعد الإعراب فأغفلوه وأعرضوا عنه ، موفرين جهدهم على درس الإعراب .

وننظر الآن مبلغ ما كشفوه من سرّ الإعراب .

أصل الإعراب

أكتب النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام ، لا يعدلون به شيئاً ، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه ، وألقوا فيه الأسفار الطوال ، وأكثروا من الجدل والناقشة في تعليقه وفلسفته ، حتى تركوا نحو العربية أوسع الأتحاء أسفاراً وتأليفاً وفلسفة وجدلاً . فإذا بلغوا من كشف سر الإعراب وبيان حقيقته ؟

أساس كل بحثهم فيه أن « الإعراب أثر يجلبه العامل » ،

فكل حركة من حركاته ، وكل علامة من علاماته ، إنما تجيء تبعاً لمامل في الجملة — إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً ، فهو مقدّر ملحوظ — ويطلقون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله ، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله .

أليس النحو هو الإعراب ، والإعراب أثر المامل ؟ ! فلم يبق إذاً للنحو إلا أن يتبع هذه العوامل ، يستقرئها ويبين مواضع عملها ، وشرط هذا العمل ؛ فذلك كل النحو .

وعلى هذا أُلِّقَتْ كتب تجمع قواعد النحو بعنوان
« العوامل » ؛ فألف الإمام أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧
كتاب العوامل ومختصره ؛ وألف الشيخ عبد القاهر الجرجاني
المتوفى سنة ٤٧١ كتاب « العوامل المائة » ، وهو باق بأيدينا ،
يحيط بقواعد النحو ، يجعل منهاجاً للتعليم زمنًا ، وتوفّر الناس
على درسه وشرحه ، كما جعلت ألفية ابن مالك إلى هذا المهد .
ودوّنوا للعامل شروطًا وأحكامًا هي عندم فلسفة النحو ،
وسرّ الرمية ، سنجمع هنا من كلامهم ومن ثنايا أدلّتهم وحججهم
ما يشرح لك أصول نظرياتهم في العامل . قالوا :

(١) كل علامة من علامات الإعراب فهي أثر لعامل ،
إن لم تجده في الجملة وجب تقديره ، وقد يكون هذا العامل
واجب الحذف لا يصح أن يُنطق به في كلام ، ولكنه من المحتوم
أن يقدر ، وقد يقدر في الجملة عاملان مختلفان كما في إِيَّاكَ
والأَسَدَ^(١) ، وسَقِيًّا^(٢) لك .

-
- (١) يقدرون احذرك واحذر الأسد ، لا يكتفون بفعل واحد .
(٢) يقولون . إسق اللهم سقيًا دعائي لك . وانتظر لهذين باب البتداء
والفعل المطلق ، والتحذير .

(٢) لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإذا وُجد ما ظاهره أنه سُلطَ عاملان على معمول ، جملوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ ، وللآخر التأثير في الموضع ، كما في « بحسبك هذا » و « ربّ رجل لا يحمل قلب رجل » ؛ فِلِرَبِّ والباء العمل في اللفظ ، والكلمتان بعدهما مرفوعتان محلاً للابتداء .

ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد خلقوا باب التنازع في العمل ، وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من اعتساف وتعقيد .

(٣) الأصل في العمل للأفعال ، وهي تعمل في الأسماء فقط ، فترفعها وتنصبها ، ولكنّها لا تجر ، ولا ترفع إلا أسماءً واحدةً ، وتنصب اسمًا أو أكثر ؛ وتعمل الرفع والنصب معاً .

(٤) كلما كان الفعل أمكن في باب الفعلية كان أوفر من العمل خطأً . فالفعل الجامد عامل ضعيف ، لا يعمل فيما يتقدمه ، وقد لا يعمل إلا بشروط تحدّد عمله ، كفعل التمجّب ، ونم وبئس ؛ لا يرفع الأول إلا ضميراً مستتراً واجب الاستتار ؛ ولرفوع نم وبئس من الشروط ما هو مبين في بابّه ، كذلك

الفعل الناقص محدود العمل لا يعمل إلا في المبتدأ والخبر ،
وقد يشترط لعمله شروط ، كسبق النفي أو غيره .

(٥) يكون الاسم عاملاً — ويحمل في ذلك على الفعل ،
فيجب أن يتحقق له شَبَهٌ بالفعل يقربُه منه ويؤهلُه لحكمه ،
كما ترى في اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر . ويناط نصيبه
من العمل بمحظه من شبه الفعل ، فيكون أقوى عملاً إذا اتصل
به ما يقربُه من الفعل ويتم شبهه به ، كاعتماد اسم الفاعل على نفي
أو استفهام ، أو وقوعه صلةً لآل ، ويكون أضعف إذا طرأ له
ما يبعده عن الفعل ، كاسم التفضيل فإنه لما قُرِنَ بِمِنْ كان بمنزلة
المضاف فضمُّف شبهه بالفعل وقَلَّ عمله ، واقتصر على رفع الضمير
وامتنع أن يرفع الظاهر ؛ والمصدر إذا صغر أبعد التصغير
عن شبه الفعل فحُرِمَ العمل . والاسم يعمل في الاسم وفي الفعل ،
فيرفع الاسم ونصبه ، ويجزم الفعل ولكن لا ينصبه .

(٦) وللحرف طريقتان في العمل :

الأولى — أن يكون أصلاً فيه غير محمول على الفعل .

الثانية — أن يمثل حملاً على الفعل ؛ وهو أبعد في العمل

مسلكاً ، يعمل في الاسم وفي الفعل ، فيرفع الاسم وينصبه ويجره ، ويجزم الفعل وينصبه ، ويعمل الجزمين معاً كما في أدوات الشرط ، ولا يعمل الرفع إلا إذا عمل النصب معه . يقول النحاة : « ليس لنا حرف يعمل الرفع إلا وهو يعمل النصب معاً » .

وإذا عمل الحرف حملاً على الفعل كان نصيبه من العمل بمقدار ما فيه من مشابهة الفعل معنى ولفظاً ؛ فإنّ تعمل لأنها تدلّ على التأكيد فأشبهت الفعل معنى ، ولأنّها ثلاثية فأشبهته صورة ؛ فإذا خففت ضعف شبهها به فقلّ عملها . قال ابن مالك : « وخففت إنّ فقلّ العمل » .

قال الشراح : وذلك لبعدها عن شبه الفعل في اللفظ بتخفيفها .

(٧) إن الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصاً به ؛ « فلم ولن » عاملتان في المضارع لاختصاصهما به ، و « قد » لم تعمل لدخولها على الماضي والمضارع ، و « هل » الاستفهامية حُرمت العمل لأنها قد تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل .

(٨) يعمل الحرف في موضع عملاً وفي غيره عملاً آخر ،
مثل « لا » تُحمل على « ليس » فتعمل عملها ، وعلى « إن »
فتكون مثلها .

(٩) مرتبة العامل التقدم ، وإذا كان العامل قوياً أمكن
أن يعمل متقدماً ومتأخراً ، فإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدماً .
(١٠) الأصل ألاّ يفصل العامل من معموله ، ويمكن تجاوز
هذا في الفعل لقوته ، وفي الاسم حملاً عليه ؛ أما الحرف فلا يجوز
الفصل بينه وبين معموله .

(١١) العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء ،
فموامل الأسماء متى توفرت شروطها وجب إعمالها ؛ أما عوامل
الأفعال فقد تلغى وكل شروطها مستوفاة ، كأدوات الشرط ،
وواو المية ، وفاء السببية .

(١٢) يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معاً ،
ولكن الكلمتين لا تتبادلان العمل فتكون كل منهما عاملة
في الأخرى معمولة له .

(١٣) جزء الكلمة لا يكون عاملاً فيها .

(١٤) قد يمترض العامل ما يلغى عمله أو يكفه عنه ،
وقد يمترضه ما يملقه عن العمل فيكون حاملاً في المحل وليس له
من أثر في اللفظ . فللعامل ثلاث حالات :

الإعمال ، والتعليق ، والإلغاء ، ولكل موضع .

(١٥) كل جماعة من العوامل تشابهت في العمل تكون
أسرة واحدة ، كباب إن ، وباب كان ، وتكون أداة من هذه
الأدوات أوسع عملاً فتسمى « أم الباب » ، ولها من الحقوق
في العمل والتصرف في الباب ما ليس لغيرها من أدواته . فكان
أم الأعمال الناقصة ، وإن أم الأدوات التي تنصب الأول وترفع
الثاني ، وإن تباعد ما بينها في المعنى ، لأن اتفاق العمل وحده
هو الأصل في تقسيم هذه الأسر ، وتحديد أبوابها .

ولما تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكموها في اللغة ،
وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل في المذاهب ، ومناقشة
في الآراء . والبصريون أحرص على هذه الفلسفة وأمر فيها ؛
على أن الكوفيين لا ينفلون عنها ولا يأبون الاحتجاج بها .
فعي دستور النحاة جميعاً .

(١) يؤيدون بها مذهباً على مذهب ؛ فإذا قال الكسائي :
 إن عامل الرفع في الفعل المضارع حرف المضارعة ، قالوا : إن
 حرف المضارعة صار كالجزء من الفعل ؛ وإن جزء الكلمة لا يعمل
 فيها ، ويرفضون بذلك مذهبه . ويقول الكوفيون : إن المبتدأ
 رُفع بالخبر ، والخبر رُفع بالمبتدأ ، فيقول البصريون إن الكلمتين
 لا تتبادلان العمل حتى يكون كل منهما عاملاً معمولاً . فذلك
 مثل من حوارهم واحتكامهم إلى فلسفتهم في العامل .

(٢) بل هم يتجاوزون ذلك إلى تفضيل لغة من لغات
 العرب على أخرى بأصول فلسفتهم هذه ؛ فيفضلون لغة تميم
 على لغة أهل الحجاز في « ما » ، وذلك أن الحجازيين يُسمون
 « ما » عمل « ليس » كما تعلم ، ومنه في القرآن الكريم « ما هذا
 بشراً » ، وبنو تميم يهملونها ويرفعون جزءي الجملة بعدها ؛
 فيقول النحاة : إن لغة تميم أقيس ، لأن « ما » لا تختص بالدخول
 على الاسم ، فليس من قياسها أن تكون عاملة فيه . ويرون أن
 هذه الفلسفة جعلتهم أققه بالعربية من العرب .

(٣) ويرفضون بهذه القواعد بعض الأساليب العربية ،

يسمعون من العرب « ربّ والله رجل » فيردونه على قائله ،
محتجين بأن حرف الجر عامل ضعيف لا يفصل بينه وبين
معموله . وكذلك يرفضون الفصل بين المضاف والمضاف إليه ،
ثم يروى هذا الفصل كثيراً في الشعر ، وقرأ به قارئ من السبعة
آية من القرآن الكريم ، فيصرّ النحاة على الإخلاص لفلسفتهم
النحوية وقبول حكمها ورفض ما ورد من هذا الفصل في الشعر ،
وتضعيف رواية القارئ في القرآن .

(٤) يشرعون بها أساليب في العريضة لم يسمعوها
من العرب ، يقيسونها على ما سمعوا . وآلة القياس من هذه
الفلسفة . مثلاً : يختلفون في خبر « ليس » أيقدم عليها ، فيجيب
قوم « لا » لأن « ليس » فعل غير متصرف ؛ فهو عامل ضعيف
لا يتقدم عليه معموله نظير نم وبش وعسى وفعل التعجب ،
ويقول آخرون بل يصح لأنه قد ورد في القرآن الكريم
« ألا يوم تأتيهم ليس مصروفاً عنهم » وقد تقدم في هذه الآية
معمول الخبر ، وهو دليل على جواز تقدم الخبر نفسه ، لأن
المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل ، وهذا أصل المارك

المؤجبة بين النحاة ، ومنشأ الجدل الذي يعلأ كتب النحو ،
ويشور غباره عند كل باب من أبوابها .

منشأ هذه الفلسفة :

والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة
الكلامية التي كانت شائعة بينهم ، غالبية على تفكيرهم ، آخذة
حكم الحقائق المقررة لديها .

رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل
بتبدل التركيب ، على نظام فيه شيء من الاضطراب ؛ فقالوا
عرض حادث لا بد له من مُحدث ، وأثر لا بد له من مؤثر ، ولم
يقبلوا أن يكون التكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حراً فيه يحدّثه
متى شاء ؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً ، وعلة موجبة ،
وبخّثوا عنها في الكلام فمدّوا هذه العوامل ، ورسوموا قوانينها .

ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية رفضهم أن يجتمع عاملان
على معمول واحد ، واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفق العاملان
في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال ، وإذا اختلفا لزم

أن يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مثلاً ، ولا يجتمع الضدان في محل ، ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل ، واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم ، والمعمول حقه التأخير ، فتكون الكلمة متقدمة متأخرة ، وهو محال .

فانظر كيف تصوّروا « عوامل » الإعراب كأنها هي موجودات فاعلة مؤثرة ، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه . قال الإمام الرضى : « والنحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية » .

ولعل المناقشة الآتية تبين لك كيف كانوا يتصورون العامل : اجتمع أبو عبد الله الجرمي المتوفى سنة ٢٢٥ بأبي زياد الفراء سنة ٢٠٦ ، فقال الفراء : أخبرني عن « زيد منطلق » لم رُفِع زيد ؟ فقال الجرمي : رُفِع بالابتداء ؛ قال الفراء : فأظهره ، قال : هو معنى لا يظهر ، قال : فثله ، قال : لا يمثل ، قال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل !! ونعلم أن أصحاب الفراء يرفعون المبتدأ بالخبر ، فراراً من حامل لا يظهر ولا يتمثل .

ومثل آخر مما يبين تصوّرهم للعامل — يقول جمهور النحاة : إن المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ؛ فيقول المعارضون : إن التجرد عدوى والرفع وجودى ، ولا يحدث المدمم الوجود ؛ فيجيب الأولون : إن التجرد عدم محدود فهو وجود مقيد ، ولا مانع أن يسمل مثله . وأمثلة هذه المناقشات تفيض بها كتب النحاة .

وليس من عيب فى أن ينتفع النحاة بما بين أيديهم من الفلسفة ومن العلوم التى يدرسونها ، ولا فى أن يصطنعوا فى تفكيرهم النمط المألوف فى زمنهم ، والسبيل المرسومة للجدل أيامهم ؛ فإن للتفكير فى كل زمان مناهج متبعة ومبادئ مسلمة قد لا يخلص منها إلا مَنْ تطلق بوحى . وإذا نحن جهلناها لم نستطع أن نقدر منشأ كل رأى وغايته ، ومتسرب الخطأ إليه ، أو إحاطة الصواب به .

من أجل ذلك نرى طريق النحاة فى استخدام فلسفة أيامهم — أو استخدامها إياهم — أمراً طبيعياً ، لا مأخذ فيه ؛ بل لا مندوحة عنه لمن أراد أن يفكر . ولكن علينا أن ننظر

مبلغ توفيقهم في نظرم ، وإصابتهم للفاية التي سمعوا إليها ،
وهي الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره .

نقد مذهبهم :

(١) لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم ، وطرد
قواعدهم إلى « التقدير » وأكثروا منه ، يبحثون عن العامل
في الجملة فلا يجدونه فيقدم التقدير بما أرادوا .

ومن أمثلة ما يقدرّون :

ا - زيداً رأيته : يقولون هو - رأيت زيداً رأيته .

ب - إن أحد من المشركين استجارك : - إن استجارك
أحد من المشركين استجارك .

ج - لو أتم تملكون خزائن رحمة ربّي : - لو تملكون
تملكون خزائن رحمة ربّي .

د - وأما ثمود فهديناهم : - وأما ثمود فهديناهم .

هـ - إياك والأسد : - أحذرك واحذر الأسد .

و - ويقطع النمت في مثل : الحمد لله رب العالمين ،

فتنصب كلمة رب ، وترفع ؛ فيقدرون هو رب ،
أو أمدح رب .

هذه أمثلة لها نظائر كثيرة متعددة تملأ أبواب النحو ،
ولولا طول إلفنا لها في دراسة النحو لما استسغناها ولأيناها
لغواً وعبثاً ، ولكن عليها بُني النحو ، وأُقيمت فصوله ،
إذ أُقيمت على نظرية العامل .

والمقدّر في الكلام نوعان : ما يكون قد فهم من الكلام ،
ودلّ عليه سياق القول ، فترى المحذوف جزءاً من المعنى ،
كأنك نطقت به ، وإنما تحققت بحذفه ، وآثرت الإيجاز
بتركه ، وهذا أمر سائغ في كل لغة ، بل هو في العربية أكثر
لإميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم .

ولكن التقدير الذي نعيه هو نظير ما قدمنا لك من
الأمثلة : كلمات تجتلب لتصحيح الإعراب ، ولتكمّل نظرية
العامل ؛ ويسمى النحاة هذا النوع من التقدير ، بالتقدير
الصناعي ، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب .

(٢) بهذا التقدير والتوسع فيه أضع النحاة حكم النحو ،

ولم يحملوا له كلمة حاسمة وقولاً باتاً ، وكثروا من أوجه الكلام ، ومن احتماله لأنواع من الإعراب ، يقدرون العامل رافعاً فيرفعون ، ويقدرونه ناصباً فينصبون ، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم .

كان الكسائي^(١) يقرأ يوماً بحضرة الرشيد أبيات أفنون

التغلي ومنها :

أبلغ حُبِيَّاً وَخَلَّ في سِرائِهِم

أَنْ الفؤاد انطوى منهم على حَزَن

أَنْى جزوا عامراً سوءى بفعلهم

أَمْ كيف يجزوننى السوءى من الحَسَن

أَمْ كيف ينفع ما تمطى المَلوقُ به

رُعْمانَ أَفْ إذا ما ضُنَّ بِاللَّبَنِ

ففتح نون رُعْمان ، وكان الأصمى حاضراً فقال : هى رُعْمانُ

بضم النون ؛ فأقبل عليه الكسائي وقال له : أسكت ، ما أنت

(١) ص ٢٤٤ من الجزء الثالث من الأشباه والنظائر للسيوطى طبع

وهذا ، يجوز رَعَانُ ورَعَانٍ ورَعَانٍ . قالوا : ولم يكن الأصمعي صاحب نظر في النحو ولا معرفة بالمريية . وما دام التقدير يعدم بما شاءوا فلهم أن يوجهوا الكلام كل وجه ، ثم لا تعجزم الحجة ، ولا يميزم التقدير .

سأل يوماً عضد الدولة فتناً خُسر البويهى الإمامَ أبا عليّ الفارسى ، لماذا ينصب المستثنى في نحو قام القوم إلا زيدا ؟ قال : بتقدير أَسْتثنى زيدا ، فقال عضد الدولة — وكان فاضلاً — لِمَ قَدَرْت أَسْتثنى ؟ هَلَّا قَدَرْت امتنع زيد فرفعت ! فلم يُجِر الفارسى جواباً ، وقال : هذا الذى ذكرته لك جواب ميدانى ، فإذا رجعت ذكرت الجواب الصحيح ^(١) .

(٣) إن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضعوا العناية بمعانى الكلام فى أوضاعه المختلفة ؛ من ذلك قولهم فى باب المفعول معه : إن مثل : كيف أنت وأخوك ، يجوز فيه النصب على المفعولية ، والرفع على المطف ، ثم يرون الوجه الثانى أولى ، ويَضْمَقُونَ الأول ، لأن الواو لم يسبقها فعل ،

(١) صفحة ٣٨٨ من نزهة الألباء فى طبقات الأدباء طبع مصر .

يكون عاملاً في المفعول معه ، والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يفنى عنه الآخر . تقول : كيف أنت وأخوك ؟ أى كيف أنت ؟ وكيف أخوك ؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك ؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما ^(١) .

فالمبارتان صحيحتان ، ولكل منهما موضع خاص ، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل .

ويقولون فى مثل صدق وآمن المسلمون أن الصحيح صدقوا وآمن المسلمون ، أو صدق وآمنوا المسلمون ، ولا يقبلون صدق وآمن المسلمون . وهو عربى سائغ مقبول ، سمع من العرب فى مثل :

تَمَقَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا

رجال فَبَرَزَتْ نَبْلُهُمْ وَكَلْبُهُمْ ^(٢)

(١) صوّبه بعض النحاة ونقله الخضرى عن الدمامينى ، ونقله الصبان أيضاً ، وشرحناه بأوسع من هذا ، وروينا شواهد فى بحثنا هذا عند الكلام على ما يرى النحاة فيه وجهين من الاعراب .

(٢) من قصيدة علقمة بن عبدة المشهورة التى مطلعها :

« طحا بك قلب فى الحسان طروب »

ورواه سيدييه والنحاة من شواهدهم وقبيله الكسائى وتأوله البصريون

ولكن جمهور النحاة لا يقبلون هذا خشية أن يجتمع مؤثران على أثر واحد ، وهو محال^(١) .

(٤) كثر الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانته ، فلا تقرأ باباً من أبواب النحو إلا وجدته قد بدى بخصومة منكراً في عامل هذا الباب ما هو ؟

١ - فالفعل ما عامل النصب فيه ؟

الفعل أو شبهه ، وهو رأى جمهور البصريين .

أو الفاعل وحده ، وهو رأى هشام الكوفي .

أو الفعل والفاعل ، وهو رأى الفراء .

أو معنى المفعولية ، وهو مذهب خلف .

ب - وعامل المفعول منه ما هو ؟

ما تقدمه من فعل ونحوه ، وهو رأى الجمهور .

أو ناصبه الواو ، وهو رأى الجرجاني .

أو فعل مضمر بعد الواو ، وهو رأى الزجاج .

أو الخلاف ، وهو رأى الكوفيين .

(١) انظر باب الاشتغال من الأثني ، أو سواء من اللغات

في النحو .

ح - واختلفوا في عامل النصب للمفعول المطلق على
ثلاثة عشر قولاً ۱۱

حتى صار أكثر الخلاف بين النحويين ، وأشد جدالهم ،
هو في العامل ما هو ؟ ولو أنهم وضعوا نظريتهم على أصل
صحيح لقلّ خلافهم وتقاربت آراؤهم ^(١) .

(٥) إن النحاة بعد ذلك كله لم يفوا بمنهجهم ، أو لم
تف نظريتهم بكل حاجاتهم في الإعراب ، لأنهم بعد ما شرطوا
أن يكون العامل متكلاً به أو مقدراً في الكلام ، اضطروا
إلى الاعتراف بالعامل المنوى .

فالبصريون يحملون الرفع للمبتدأ هو الابتداء ، وهو
عامل معنوى . والكوفيون يشتتونه عاملاً معنوياً آخر
يسمونه الخلاف ، يحملونه عامل النصب في الظرف إذا كان
خبراً ، نحو زيدٌ عندك ، وفي الفعل المضارع بعد فاء السببية

(١) ترى أكثر هذه الآراء في كتاب الجمع للسيوطي ، وفي كتاب
الانصاف لابن الأنباري ، وإن شئت الاطاعة فارجع إلى شرح التسهيل
لأبي حيان ففيه أضغاف ما أشرنا إليه من أوجه الخلاف في العامل ؛
ومع كل رأى مناقشته وقده .

أو واو المعية . والأخفش يعد التبعية عاملاً معنوياً . أما في باب التمييز فقالوا : إن الاسم نصب عن تمام الكلام ، ولم يذكروا عاملاً لفظياً ولا معنوياً .

فهذه الأوجه تنقض نظرية النحاة في العامل ، أو تنقصها على الأقل . وهي مناقشة لكلامهم بمثل أصولهم ، وبحكم قواعدهم التي التزموا .

على أن أكبر ما يعنيننا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ، ولا أثراً في تصوير المفهوم ، أو إلقاء ظل على صورته . فقد رأيت الكسائي يحرك نون رعان بالحركات الثلاث من غير أن يشير إلى ما يصير إليه المعنى عن كل حركة .

ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية ، وعن أثرها في تصوير المعنى . فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا ، وجدنا عاصماً يقيناً من اضطراب النحاة ، وحكماً يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة ، ولم يكن لنا أن نسأل

عن كل حركة ما عملها ، ولكن ماذا تشير إليه من معنى .

ومعاني هذه العلامات الإعرابية ستكون بحثنا في
 الفصل التالي ؛ ولكننا من قبل أن نأخذ في شرحه ، يجب
 أن نعرض لرأى في أصول الإعراب وآه المستشرقون ،
 واستعانوا فيه بدرسهم علم اللغات ومقارناتها .

رأى المستشرقين فى أصل الإعراب

وللمستشرقين فى أصل الإعراب آراء لا يجدر بنا أن نذكرها جميعاً ، فإنما هى فروض لم تستقر ، ولم يحز بها الدليل إلى ساحة العلم المؤيد ؛ وإنما نذكر الفرض الذى يراه المستشرقون أنفسهم أقربها إلى الصواب وأولها بالدرس .

هذا رأى كتبه العالم (ريت)^(١) فى محاضراته : « مقارنة نحو اللغات السامية » ويتنه الأستاذ (بروكلان)^(٢) فى كتابه : « مقارنة اللغات السامية » . وهو أن أصل لواحق الإعراب لا تعرف معرفة يقين ، ولكن يمكن أن يرى أن الفتحة أصلها ha وهى ضمير إشارة مستعمل فى اللغات السامية ،

(١) Lectures of the comparative grammar of the Semitic languages=Wright. Cambridg. 1890.

(٢) وتفضل بترجمته المستشرق العظيم الأستاذ « برجستراس » أحسن الله إليه .

ولم يزل في الجبشية يلحق بالأعلام في حالة النصب إذا وقع عليها فعل ذو اتجاه مثل : أقبل ، وقصد ؛ وأصل معناها في هذا الاستعمال الاتجاه إلى شيء أو شخص معين .

وإذا صح هذا جاز أن نرى أن الضمة مشتقة من ho أى هو . أما علامة الجر فظاهر مشابقتها بياء النسب ، وهى تفيد الكلمة معنى الوصفية .

وفى اللغات الهندية الغربية نرى لواحق الخفض مشتقة من لواحق دالة على الوصفية ، ويساعد على هذا فى العربية أن الصفة تبنى بعد الموصوف ، فيقال : البيت الملكى . وباتحاد الموصوف بالصفة فى المعنى ، واللفظ بهما مرة واحدة استغنى عن إعراب التالى ، وخففت الياء فنشأ الخفض ، وهو إعراب جديد .

نقد مذهبهم :

وكل ما ذهب إليه المستشرقون في هذا الموضوع ففروض ، أساسها أن علامات الإعراب أثر لزوائد كانت تلحق الكلمات ، ثم حذفت وبقى منها أثرها دالا عليها ، وهو الإعراب .

وم في هذا متأثرون بنظام لغاتهم ، وسبيل الإعراب والتصريف فيها . فقد يكون ذلك عندم بمقاطع لا بحركات ، وربما خففت هذه المقاطع واختزلت بتأثير النبر واختلاف النطق ، أو بغيره من الأسباب ، فبقيت منه حركة . هذا واضح في لغتهم ، مقرر في علمها ؛ ولكن العربية لها منهج آخر يخالف لمناهج اللغات الغربية في الإعراب وفي التصريف . فإن العربية تدل بالحركات على المعاني المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثراً لمقطع ، أو بقية من أداة . ويكون ذلك في وسط الكلمة وأولها وآخرها .

١ - فهم يفرقون بالحركة بين اسم الفاعل واسم المفعول في مثل : مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ، ومستخرج ومستخرج .

ب - وبين فعل المعلوم وفعل المجهول ، نحو : كَتَبَ ،
وَكُتِبَ ؛ واستَفْهَمَ واستُفْهِمَ عنه .

ج - وبين الفعل والمصدر ، في مثل : عَلِمَ وَعِلْمٌ ، وتَعَلَّمَ
وتَعَلُّمٌ .

د - وبين الوصف والمصدر ، في مثل : فَرِحَ وَفَرَحٌ ،
وفَهِمَ وفَهْمٌ ، وحَسَنَ وحُسْنٌ .

هـ - وبين المفرد والجمع ، في مثل أَسَدٌ وأَسَدٌ .

و - وبين الفعل والفعل ، مثل قَدِمَ وقَدُمَ ؛ لكل
معنى ولا فارق إلا الحركة .

ز - وبين الاسم والاسم ، في مثل سُحُورٌ وسَحُورٌ ،
وَوُضُوءٌ ووُضُوءٌ .

وهذا من الشبوع والكثرة في اللغة العربية بحيث
لا نستطيع جمعه ، وبحيث نراه أصلاً من أصولها ، سارياً
في كثير من تصرفاتها ، ظاهراً في سبيل الأداء وتصوير
المعاني ؛ ومن الناء الضائع ، والتكلف المبعد عن الحق أن
نتلمس لكل حركة من هذه الحركات أصلاً ، لأننا نحاول

أن نكلفها نظام غيرها من اللغات . وإنما هي صورة ألفها
الباحثون في اللغات الأجنبية فغلبت عليهم حين يفكرون في
فقه العربية .

وكما أن الفلسفة الكلامية قد خدعت النحاة عن فهم
الإعراب ، إذ مزجوها بالنحو مزجاً ، حتى كأنهم إنما
يدرسون فلسفة نظرية ؛ كذلك المستشرقون غلبت عليهم
مناهج بحثهم في لغتهم ، أو الصور التي استخرجوها من درس
كلامهم ، فصرقهم عن الحقيقة إلى شعاب من البحث متكلفة .

معانى الاعراب

فى مناقشتنا لراى المستشرقين يتنا أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعانى ، فإذا استهدينا بهذا الأصل — ومن الحق أن نستهدي به — وجب أن نرى فى هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها ، فتجمل تلك الحركات دوالاً عليها .

وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله ، وهى لا تعمل فى تصوير المعنى شيئاً . وأنت تعلم أن العربية لغة الإيجاز ، وأن العرب كانوا يتخففون فى القول ما وجدوا السبيل ؛ يحذفون الكلمة إذا فهمت ، والجملة إذا ظهر الدليل عليها ، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها ، كالتاء — علم التأنيث — يلحقونها بالوصف لتدل على تأنيث الموصوف ، مثل مؤمنة وصابرة ، فإذا كان الوصف خاصاً بال مؤنث تركوها استغناء عنها كما فى أيم ، وظئر ، ومرضع .

وحركة الإعراب قد يعاملونها هذه المعاملة فلا يلتزمونها
إذا أمن اللبس ، قال ابن مالك ^(١) :

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل ، أجز ، ولا تقس
قال ابن الطراوة ، من علماء الأندلس : بل هو مقيس ،
ومنه في القرآن الكريم : « فتلقي آدم من ربه كلمات » ،
(٣٧ من البقرة) . فابن كثير وهو القارئ المكي من القراء
السبعة ، ينصب آدم ويرفع كلمات .

وإذا وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال
على معاني ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل
علامة منها ، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع
الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ، فأحرى أن
تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم ؛
وهو ما نراه .

ولا بأس أن أبادر إليك بتقرير ما رأيته في ذلك جملة

(١) هو من الكافية الشافية لا من الخلاصة .

لنحسن تصويره مما ، ثم نأخذ في تفصيله ومناقشته في أبواب النحو باباً باباً .

فأما الضمة فإنها عَلمُ الأسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها .

وأما الكسرة فإنها عَلمُ الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة ، كما في كتاب محمد ، وكتاب لمحمد .

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتياع .

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة .

فلإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ، ولا أثراً لما مل من اللفظ ؛ بل هما من عمل المتكلم يدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام .

فهذا جوهر الرأى عندنا ، وخلاصة ما نسمى بعدد في
تفصيله وتأيدته ، ونستعين الله .

ومن قبل أن تفصله ونسوق أدلته ، تقدم إليك عبارات
لأئمة النحاة المتقدمين ، تشير إلى هذا المعنى ، وتؤنسك به ،
وتبين أنا نهتدى في أكثر ما قررناه بأئمة النحاة ، وخاصة
المتقدمين منهم .

كان ^(١) الإمام محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، تلميذ
سيبويه ، المتوفى سنة ٢٠٦ ، يقول : إنما أعربت العرب كلامها
لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون ، فجعلوه في الوصل
محركاً حتى لا يبطئوا في الإدراج ، وعاقبوا بين الحركة
والسكون ، وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به ؛ ولم
يلتزموا حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتساع ، فلم يضيقوا على
أنفسهم وعلى المتكلم بحظر الحركات إلا حركة واحدة . ٥١ .
وهو رأى يشرح ما بين الحركة والسكون ، ولكنه

(١) انظر في هذا وما بعده كتاب الأشباه والنظائر للسيوطى عند
الكلام على العامل ص ٢٦١ ج أول وما بعدها .

يُضَي إلى إبطال الإعراب ، وإلى التوسيع على كل قائل أن يحرك آخر الكلمة كما شاء في كل موضع ، وذلك ما لم يقبله أحد من النحاة ، وما أظن قطرباً كان وفيّاً لرأيه هذا إلى آخر ما يقتضيه .

وكان أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج (سنة ٣١١ هـ) يحمل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من إرادة الإخبار عنه .

وكان تلميذه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي (سنة ٣٣٩ هـ) يقول : إن الأسماء لما كانت تعترها المعاني ، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ، ولم يكن في صورها وأبنيها أدلة على هذه المعاني ، جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني وتدل عليها ، ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة . ١٠

وهذا الرأي كالأصل لما ذهبنا إليه ، وقد بينه الزجاجي في كتاب له يسمى « إيضاح علل الإعراب » لم يقع لنا منه إلا ما نقلناه هنا ، وأخذناه من كتاب الأشباه والنظائر للإمام السيوطي .

وإذ رأيت أن أصل رأيتنا من كلام المتقدمين ، فإننا نرجو أن تسايرونا في درسه ، غير مستنكر له ، ولا ضائق به .

الضمة علم الاسناد

الأصل الأول أن الضمة علم الإسناد ، وأن موضعها هو المسند إليه المتحدث عنه . ونريد هنا أن نتحرى المرفوعات عند النجاة ونستقرئ أبوابها ، ونعتبرها بهذا الأصل لترى كيف يتم اضطراده فيها ، وانسجامه معها .

المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل :

كل واحد من هذه المرفوعات « مُسند إليه » كما تعلم — وهو اصطلاح آثره من قبل علماء البيان واستعملوه في كتبهم ، وجعلوا الأنواع الثلاثة نوعاً واحداً في العنوان ، وفيما أجروا من الأحكام — بل إن سيبويه قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح ، واستعمل « المسند إليه »^(١) فيما يشمل هذه (١) ومن كتاب سيبويه في ص ٧ من الجزء الأول من طبع مصر مانصه — :

الأقسام ، وكرره في مواضع من كتابه .

وإذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها ، ورأينا في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً يعقينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام . فأما نائب الفاعل فإن النحاة أنفسهم لا يفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام ؛ ومنهم من يرسم لهما باباً واحداً . وما الفرق بين كسر الإثناء وانكسر الإثناء إلا ما ترى بين صيغتي كسر وانكسر ، وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى ، أما لفظ الإثناء فإنه في المثالين « مسند إليه » وإن اختلف المسند .

وأما الفاعل والمبتدأ ، فإن النحاة يحملون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة ، ويحملون لكل باب أحكاماً خاصة ؛ ولكن شيئاً من الإيمان في درسها ينتهي إلى توحيد البابين

(هذا باب المسند والمسند إليه) وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يبعد التكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والنبي عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : بذهب زيد فلا بد للفاعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء اهـ .

واتفاقهما في الأحكام ، وإلى أن هذا التفريق قد يكون منسجماً مع صناعة النحاة في الإعراب ، ولكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية .

فأول ذلك : أنهم يقولون إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل ، لا يتقدمه بحال . أما المبتدأ فإن أصله التقديم ، وربما جاء متأخراً ، فلمبتدأ من الحرية في الجملة ما ليس للفاعل . هذا حكم النحاة أو جمهورهم ؛ أما الأسلوب العربي فإنك تقول : « ظهر الحق » « والحق ظهر » تقدم المسند إليه أو تؤخره ، وكلاً الكلامين عربي سائغ مقبول عند النحاة جميعاً . ولكن النحاة ، والبصريين خاصة يحرمون أن يتقدم لفظ « الحق » في « ظهر الحق » وهو فاعل ، كما يحرمون أن يتأخر المبتدأ من « الحق ظهر » وهو مبتدأ . فالحكم إذاً نحوي صناعي لا أثر له في الكلام ، وليس مما يُصَحِّح به أسلوب أو يزيّف ؛ وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة لا يعيننا أن نلتزمه ، بل نحب أن نتحرر منه .
والعربية في هذا ، أن الاسم المتحدث عنه أو « المسند إليه »

يتقدم على المسند ويتأخر عنه ، سواء كان المسند اسماً أو فعلاً . وهذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها .

الحكم الثاني : مما يفرقون به بين المبتدأ والفاعل : أن المبتدأ قد يحذف ولا يجوز حذف الفاعل ؛ وذلك فرق صنعه الاصطلاح النحوي أيضاً . فإن المبتدأ لا يذكر في الجملة فيقولون هو محذوف ، والفاعل لا يذكر فيقولون هو مستتر . ومثال ابن مالك لحذف المبتدأ أن يقال في جواب كيف زيد ؟ « دَفِنَ » أى عليل . فإذا قيل في الجواب دَفِنَ أى اعتل جملوا^٢ الفاعل مستتراً ، ولم يقولوا محذوف . وهو اصطلاح نحوي لا أثر له في القول ، فلا وجه لالتزامه والتفرقة به .

الحكم الثالث : أن الفعل يُوحَّد والفاعل جمع أو متنى ، فلا مطابقة في العدد بين الفعل والفاعل ، تقول : فاز الشهيد ، وفاز الشهداء . أما المبتدأ فالمطابقة بينه وبين الخبر واجبة ، تقول : الشهيد فائز ، والشهداء فائزون . وهذه التفرقة لو صحت لكانت كافية للتفريق بين الاثنين في الدرس ، ومبررة لتمييز

كل نوع يباب ، ولكن شيئاً من التأمل في حكم الاسمين والمقارنة بينهما يبين أن حكم المطابقة واحد في البابين . وذلك أن المطابقة بين المسند إليه والمسند لا تجيء تبعاً لأن المسند فعل أو اسم ، ولا لأن المسند إليه مبتدأ أو فاعل ؛ بل تجيء تبعاً لتقديم المسند إليه أو تأخره كما ترى :

المسند إليه متأخر	المسند إليه متقدم	
فاز الشهداء	الشهداء فازوا	فاز
يفوز الشهداء	الشهداء يفوزون	يفوز
فأثر الشهداء ^(١)	الشهداء فأنزوا	فأنزوا

فالمسند إليه إذا تقدم وجب أن يكون في المسند إشارة إليه تطابقه في العدد ، وإذا تأخر كان المسند مفرداً في كل حال .

(١) هذا الأسلوب يجيء وقد صدرت الجملة باستفهام أو نفي غالباً ، والبصريون يشترطون هذا ، والكوفيون ومهمم الأخفش من الأئمة التقديمين للبصريين لا يشترطونه ، وقد رووا له شواهد كثيرة حتى جنح إليه متأخرو البصريين كما صنع ابن مالك .

هذا هو الأسلوب العربي في وضوح وقرب فهم ،
ولكن النحاة خالفوه ، فجعلوا للفاعل حكماً ، وللمبتدأ آخر ؛
ثم جعلوا المبتدأ أيضاً قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل
أغنى عن الخبر ، وأعطوا القسم الأخير وحده حكم الفعل
مع فاعله ، وهو تكثير للأقسام ، يُعوّص الأمر ، ويعمد
عن فهم المرية ، ثم يكون سبباً لجدال بين النحاة لا ينتهى ،
وخلاف لا يحصر .

الحكم الرابع : المطابقة في النوع : أى التذكير والتأنيث ،
والمطابقة بين المسند والمسند إليه في النوع هى الأصل ، إلا
أن المسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق وأزعم ، وإذا تأخر
كانت أقل التزاماً .

والنحاة يقولون : إن الفعل إذا أسند إلى مؤنث مجازى
التأنيث جاز تأنيثه وتركه ، تقول « أمطر السماء » و « أمطرت
السماء » ؛ فإذا قدمت المسند إليه لم تقل إلا « السماء أمطرت » ؛
ولما كان النحاة يوجبون للفاعل التأخير ، ويحملون الأصل
في المبتدأ أن يكون مقدماً ، قرروا أن المطابقة في النوع بين

الابتدأ والخبر ألزم وآكد من الفعل والفاعل ؛ والحكم إذا تأملت فيهما واحد .

وخلاصة ما نرى من المطابقة بين المسند والمسند إليه في المدد وفي النوع : أن العرب أشد رعاية للمطابقة في النوع ، وأن هذه المطابقة تكون آكد وأوجب إذا تقدم المسند إليه وتأخر المسند .

أما المدد فإن العرب يلتزمون المطابقة فيه إذا تقدم المسند إليه ، فإذا تأخر تركوا رعايتها وجعلوا المسند موحدًا ، هذا أسلوب العرب في كلامهم ، سواء فيه الفعل والاسم ، والابتدأ والفاعل ، وهو كما ترى أقرب وأوضح ، وأكشف عن سر العريية وروحها .

واعلم أن من العرب من يحمل المطابقة في المدد مثل المطابقة في النوع ، يلتزمها — تقدم المسند إليه أو تأخر — وأولئك هم الطائيون وبلحارث بن كعب^(١) ؛ ويسمى النحاة لغة

(١) كلتاها من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأنًا إبان ظهور الاسلام ، وبلحارث كانت تسكن بجران ، شهرت بالفتى والجمال والقوة وطى شهرتها لا تخفى . ومساكنها الجبلان في وسط نجد ومن أطيب بلاده وكان لبلادهم شأن في حكم التجارة في شمال بلاد العرب .

أكلوني البراغيث وابن مالك يسميها « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة^(١) » .

وأنا أرجح أن تلك المطابقة العددية ، وشمولها كل مسند ، كانت الأصل في العربية ، ثم خصصت بالمسند إذا تأخر فإنه يحتاج إذاً أن تكون فيه إشارة إلى المسند إليه المتقدم ، وبقي من مطابقة المسند إذا تقدم أثر كبير في لغات اليمن ، وأثر نادر في لغات سائر العرب . ومنه أمثلة في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف ، وفي شيء من أشعار المضرين .

هذه أبواب الرفع الثلاثة : المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، اضطرر فيها الأصل الذي قررنا ، وأغنانا عن تكثير الأقسام ، وتعدد الأبواب ، وعن فلسفة العامل ، وشغب الخلاف ، وجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم ، وأدنى إلى روح العربية ، ولا يخرج عن هذا الأصل من المرفوعات إلا بآبائنا ، أحدهما المنادى في بعض حالاته ، مثل يا أحمد ، ويارجل ، والثاني منصوب إن وأخواتها .

(١) يشير إلى الحديث الشريف « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » .

المنادى :

فأما المنادى فليس بمسند إليه ولا بمضاف ، فحقه الت نصب
على الأصل الذى قررناه ، وهو منصوب فى كل أحواله إلا حالة
واحدة يُضمّ فيها ، وهى أن يكون - كما يقول النحاة -
« علماً مفرداً أو فكرة مقصودة » ؛ ولهم فى تعريف كلمة
« مفرد » اصطلاح خاص بهذا الباب لا يخلو من الاضطراب^(١).
فتجاوز بك اصطلاحهم ، وتقول : إن المنادى إذا لم يكن مضافا
كان المنتظر أن يدخله التنوين ، إذ لا مانع منه ؛ ولكن التنوين
يدل على التنكير ، وقد يراد أن ينادى معيّن يقصد إليه فيدعى
باسمه أو بإحدى صفاته ، كيا محمد ويا رجل ، فيحذف التنوين ،
والعلة فى حذفه إرادة التعريف والتقصّد إلى معيّن :

(١) المفرد عند النحاة ما ليس بثنى ولا مجموع ؛ أما فى باب النداء
وباب « لا » وحدهما ، فالمفرد ما ليس بمضاف ولا شبيه به . ويختلفون
فى تحديد الشبيه بالمضاف فيقول بعضهم : هو ما تعلق به شيء من تمام معناه ؛
ويقول آخرون : ما اتصل به ما يكمله مما يكون معمولاً له ، وتحت هذين
الرأين شعب من الخلاف واسعة .

ولا يقبل النحاة أن يكون التنوين في باب النداء للتنكير وحذفه للتعين ؛ ولكن لفظهم يشهد به فيقولون : تُنَوِّن النكرة غير المقصودة ، ولا تُنَوِّن النكرة المقصودة ، وهل معنى القصد في النداء إلا أن تكون مریداً إلى معين ؟ وكل ما عمله النحاة أنهم فروا من وصف النكرة بالتعين أو التعريف ، وقالوا نكرة مقصودة ؛ ولا نريد أن نخدعنا هذا الاصطلاح عن الحقيقة ، فلننادى المعين أو المَعْرِفُ يُنْعِ التنوينَ لتعينه ، فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب ، اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم ، لأنها تقلب في باب النداء ألفاً ؛ تقول : يا غُلَامِي ، يا غُلَامًا ؛ وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها ، فيقال : يا غلام يا غُلَامَ وفي الخلاصة :

واجعل منادى صَحَّ إِنَّ يُصَفَّ لِيَا

كَمَبْدٍ عِبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا

فَقَرُّوا في هذا الباب من النصب والجر إلى الضم ، حيث لا شبهة ياء المتكلم .

وقد قل سيديوه أن العرب قد يستروحون إلى مدّ آخر الكلمة ومطل حركاتها ، فذلك أصل آخر للاشتباه .

ويمكن صوغ هذه القاعدة في وضع أصحّ وأوضح من كلام النحاة ، وأغنى عن تجديد اصطلاح خاص بهذا الباب . وهو : « متى أريد بالنادى المنون معين ، حُرْم التنوين الذي هو علامة التكثير ؛ ومتى حُرْم التنوين ضمّ آخره فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم » ، وكانت قاعدة صحيحة دالة على روح العربية ، ووجه إيانتها عن المعاني ، واحتياطها لبعض اللبس .

وقد وُفّق النحاة حين جعلوا هذه الحركة ضمة بناء لا حركة الإعراب .

ونرى من كلام العرب نظيراً لهذا في الاسم الذي لا ينصرف ، فإنهم حين حرموه التنوين لأسباب ميّنة في مواضعها - وسيجيئ لنا بحث في مناقشتها - خافوا أن يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم حين يُكسر غير منون ، فمدلوا عن الكسرة إلى الفتحة . فاقاؤم شبهة ياء المتكلم في المنوع

من الصرف منهم الكسر وحده ، لأن ضمير المتكلم لا يكون هنا إلا ياء . واتفقوا في الشبهة نفسها في المنادى ألزمته الضم ، لأن ضمير المتكلم فيه يكون ألفا كما يكون ياء .

فقد رأيت أن هذا الموضع الذي بدا في الأول مخالفاً لأصلنا ، ناقضاً له ، قد انتهى بنا درسه إلى أنه مؤيد لرأينا ، لا معارض له ، وكشف عن سر من أسرار العربية في وضع الحركات بحساب ، وبإيجاء إلى معنى يُراد .

اسم «إن» :

أما النوع الثاني وهو اسم إن فإنه متحدث عنه ، وخطه الرفع على أصلنا الذي قررناه ، ولكنه منصوب . ولا تخرج أن تقول : إن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه ، ثم تجرأوا على تفليط العرب في بعض أحكامه كما سترى .

ورد اسم إن مرفوعاً في الشعر وفي القرآن الكريم ، وفي الحديث . ففي القرآن الكريم - : « قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا »

(طه ٦٣)^(١) ، فذهب النحاة يتأولون أعسف تأويل لمضى حكمهم في أن اسم « إن » لا يكون إلا منصوباً .
 وورد في الحديث : (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون) فلتحوا راويه . وعطف عليه بالرفع « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصرى ، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (المائدة ٦٩) . وفي بعض القراءات . « إن الله وملائكته

(١) ويبقى أن نبين ما في هذه الآية من القراءات ، ليعلم الذين لم يقرأوا إلا لفص ألف جمهور القراء بقرءون بتشديد « أن » وألف « هذان » .

فراوية حفص « إن هذان » بتخفيف إن وألف هذان .
 وقراءة ابن كثير « ان هذان » ، مثل حفص إلا أنه يشددون هذان .
 وقراءة أبي عمرو « أن هذين » يشدد إن ويقرأ هذين ، فتكتب الياء في مصحفه بالحرمة على أصول الرسم .
 وسائر القراء السبعة بل العشرة يقرءون « إن هذان » يشددون إن ويقرءون هذان بالألف . وهو الوجه الذي نحتج به .
 وانظر التيسير والشاطبية والتمييز في السبعة ، وجامع البيان والنشر في العشرة .

يُسَلِّتُونَ عَلَى الْاُنْتِي ، (الأحزاب ٥٦)^(١) برفع اللائكة . وفي
الشعر ماروي سيويه لبشر بن أبي خازم :

وإِلَّا فاعلموا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شَقَاقٍ^(٢)

ثم أَكَّدَ أَيضًا بِالرَّفْعِ قَعِيلَ : إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ بَدَلَ أَجْمَعِينَ .
قال سيويه : وَأَعْلَمُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَنْطَلِقُونَ يَقُولُونَ
إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ، وَإِنِّي وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ (ص ٢٩٠ من الجزء
الأول ونقله الأشموني في باب إن) .

ومع ما نعرفه لسيويه رحمه الله من إجلال يعلل القلب ،
فإننا نراه هنا قد أخطأ وخطأ صوابًا . قد يستطيع أن يردَّ
بعض ما سمع من العرب ، ويسهل عليه أن يُخَطِّئَ مُحَدِّثًا فِيمَا
روى ، فإِذَا يَصْنَعُ بِالْآيَةِ الْكَرَّةَ ؟ لَا سَبِيلَ إِلَى الرَّفْضِ
وَلَا إِلَى التَّخْطِئَةِ ؛ وَلَكِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ قَدْ مَضَوْا فِي
التَّوِيلِ إِلَى أَبْعَدِ مَدَى . يَقُولُونَ فِي آيَةِ : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا
وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّبِئُونَ » إِنَّ « الصَّابِئِينَ » مَبْتَدَأٌ قُدِّرَ لَهُ

(١) نسبا في البحر إلى ابن عباس ، وإلى عبد الوارث عن أبي عمرو .

(٢) ص ٢٩٠ ج ١ من سيويه .

خبره ؛ وقد يُصحح هذا التأويلُ وجه الإعراب على رأى
 البصريين ، ولكنه يُقَطَّعُ الجُمْلَةُ تقطيعاً غير مقبول^(١) .
 . على أن ما رفضه سيديويه قَبْلَهُ غيره من أئمة النحاة :
 كالكسائي والفرّاء .

وإذا تركنا حكم النحاة لحظة ، ونظرنا أسلوب العرب
 فيما بعد « إن » ، وجدنا أنهم لمحوا حقه في الرفع ؛ فورد عنهم
 مرفوعاً ، وعطفوا عليه بالرفع ، وأكدوه بالرفع أيضاً . وذلك
 شاهد لما رأينا من أن الموضع للرفع ، وأنه وجه الكلام في اسم
 « إن » ؛ ولكننا لا ننكر أنه ورد منصوباً ، وكان النصب
 هو الغالب عليه . فنأين جاء النصب وغلب عليه ؟ سنحاول
 بيان هذا ، ونسألك شيئاً من الأناة والروية لنستبين الحق معاً .

(١) قال الامام الرغشري في كشفه عند تفسير هذه الآية — :
 الصابئون رفع على الابتداء ، وخبره محذوف والنية به التأخير عما في
 في حيز إن من اسمها وخبرها كأنه قيل : إن الذين آمنوا والذين هادوا
 والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلك .
 وأبو حيان في تفسيره يقص في إعراب كلمة « الصابئون » أربعة
 أوجه . وأبو البقاء المكي في إعراب القرآن يذكر لأعرابها ستة أوجه .

لقد راقبنا استعمال « إن » وخاصة في القرآن الكريم ،
 ووجدناها أكثر ما تستعمل متصلة بالضمير مثل : إنا ،
 إني ، إنك ، إنه . وهذا يان بمجمل إحصائها في القرآن
 الكريم :

مكسورة الهمزة	مفتوحة الهمزة	جملة	
٧٤٠	١٨٠	٩٢٠	متصلة بالضمير
٣٢٣	١٢١	٤٤٤	» بالظاهر
١٠٥	١١	١١٦	» بالموصل
٤٣	٢	٤٥	» بالإشارة
١٣٩	١٧	١٥٦	مكفوفة
١٣٥٠	٣٣١	١٦٨١	جملة

ونعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على
 الضمير مال حسم اللغوى إلى أن يصلوا بينهما ، فيستبدلون
 بضمير الرفع ضمير النصب ، لأن ضمير الرفع لا يصل
 إلّا بالفعل ، ولأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم ، وم

أحب استعمالاً له من المنفصل . قال ابن مالك :
 وفي اختيار لا يجرُّ المنفصل إذا تَأَتَّى أن يجرُّ المتصل
 ومن ذلك كلمة «لولا» لا يكون الاسم الظاهر
 بعدها إلا مرفوعاً ، فكان من حقّ الضمير إذا جاء بعدها
 أن يكون مرفوعاً أيضاً ؛ ولكن العرب يقولون : لولاه ،
 ولولا هو ؛ ولولاكم ، ولولا أتم : يستعملون ضمير النصب
 وضمير الرفع . أما ضمير الرفع فوجه استعماله واضح والموضع
 موضعه ، وأما ضمير النصب فاستجابة لداعية الحسن اللغوي
 من وصل الأداة بالضمير إذا وَلَّيَهَا .

وتجد لذلك نظيراً في عسى ، وهو فعل يتصل به ضمير
 الرفع ، فتقول : عسيتم . وفي القرآن الكريم « قال هل عسيتم
 ان كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا » (آية ٢٤٦ من البقرة) ،
 « فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الأرض وتقطعوا
 أرحامكم » (آية ٢٢ محمد) .

إلا أن هذا الفعل قد جد فأشبهه الأداة ، وحرّم
 خصائص الفعل من التصرف والدلالة على الزمن ، فحوّل

الضمير بعده إلى ضمير نصب ، قيل : عساه وعساك ؛ فإذا
وليه الاسم الظاهر لم يكن إلّا مرفوعا ، تقول : « عَسَى
اللهُ أَنْ يَنْفِرَ لِي » .

فهذا المسلك من العريّة يفسّر لنا ما نراه في استعمال
العرب اسم إن منصوبا ، وما نجمده من أثر الرفع فيه ، إذ
يجيء أحيانا مرفوعا ثم يعطف عليه ويؤكد بالرفع أيضا .
وذلك أنهم لما أكثروا من إتباع إن بالضمير جملوه ضمير
نصب ووصلوه بها ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن
الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا .
وهذا موضع دقيق في العريّة ولكنه صحيح مطّرد عند
الاختبار ، أثبتته النحاة ومموه الإعراب على التوهم ، وتوسع
في بحثه صاحب « الخصائص » . ومن أمثله عندم : ما زيد
قائما ولا قاعدا . يقول النحاة : إن « قاعد » معطوف على
« قائما » على توهم أنه جرّ بالباء لأن الموضع يقلب أن تجيء
فيه الباء .

وقال الفراء : لما كثر توقيت العرب بالليلة قالوا :

صمت عشراً من الشهر ، ولا يصومون إلا اليوم .
ومن الممكن أن يقال : قياس هذا الكلام أن يجوز
« لولا محمداً » إنباماً لِلْوَلَاءِ . وجوابه أن الضمير في « لولا »
لم يكثر كثرته بعد « إن » ، ولذلك كان ضمير رفع مرة
ونصب أخرى . ولو أنه كثر وغلبت كثرته كما في « إن »
لكان ضمير نصب لا غير ، ولكان من الممكن بعد ، أن
ينساق حكمه إلى الاسم الظاهر ، فيقال « لولا محمداً » .
فقد رأيت أن اسم « إن » أصله الرفع ، وأن رفعه صحيح
جائز ، وأن التزام الأصل الذي يتناه — وهو أن السند إليه
مرفوع — قد اطرّد في الكلام ، وكشف لنا في باب النداء ،
وفي باب « إن » ، عن سر خفي على النحاة ، وصحح لنا من
كلام العرب ما خطأه النحويون .
فهذه أبواب الرفع قد اطرّد فيها هذا الحكم ، وهو : أن
كل مرفوع فهو مُسند إليه متحدّث عنه .

الكسرة علمُ الإضافة

والكسرة — كما قدمنا — علامة على أن الاسم أُضيف إليه غيره . سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة ، كقطرُ السماء ، وخصب الأرض ؛ أو بأداة ، كقطر من السماء ، وخصب في الأرض .

ولا تجدد الكسرة في غير هذا الموضع إلا أن تكون في إتياع كالنعت ، أو في المجاورة ، وهي نوع من الإتياع ، وسيأتي بحثه .

وما تقرره الآن بشأن الجر لا يخالف النحاة في شيء منه — حتى العبارة — . فأنَّ حين ندل « بالمضاف إليه » على المجرور بالحرف ، وتتوسع في معنى الإضافة ، نأخذ ذلك من لسان النحاة المتقدمين ونجرب على اصطلاحهم ، قال سيدي^(١) — :

(١) الجزء الأول من الكتاب ص ٢٠٩ .

« والجرجنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، واعلم أن
 المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف
 [يعني الحرف] وبشياء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون
 ظرفاً » . اهـ . ثم أخذ بعد ذلك في ذكر الأمثلة .
 وأبو العباس المبرد يقول في كتابه « المقتضب »
 في النحو .

« هذا باب الإضافة ، وهي في الكلام على ضربين : فمن
 المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر ، ومنه ما تضيف
 إليه اسماً مثله ، فأما حروف الجر التي تضاف بها الأسماء
 والأفعال إلى ما بعدها فن . إلى . الخ^(١) » .

هذه عبارات المتقدمين من أئمة النحاة . ومن محققى
 المتأخرين من اتبعهم ، كالإمام ابن الحاجب ، ونص عبارة^(٢) :—
 « والمجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه ، والمضاف

(١) الجزء الرابع ص ٤٥١ من مخطوط رقم ٢٣٤٨ بمكتبة
 الجامعة المصرية .

(٢) انظر الكافية وشرحها للرضي أول باب المجرورات .

إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً ،
أو تقديرأ مراداً . « أه . قال شارحه المحقق الرضى : « بنى الأمر
أولاً على أن المجرور بحرف جرٍّ ظاهر مضافٌ إليه ، وقد
سماه سيبويه أيضاً مضافاً إليه ، ولكنه خلاف ما هو
المشهور الآن من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف
إليه أريد به ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من
الأول للإضافة ، وأما من حيث اللفظ فلا شك أن زيدا
في مررت يزيد مضاف إليه ، إذا أضيف إليه المرور بواسطة
حرف الجر . « اه .

وقد أعلنا بما نقلنا من النصوص لنقرر بلسان المتقدمين
أن الكسرة علم للإضافة ، وأن موضعها هو المضاف إليه
مهما اختلفت وسيلة الإضافة .

ولمك ترى في ثبوت هذا الأصل وتقرير الأئمة له
ما يعود بحظٍّ من التأيد على الأصل الذى قرّرناه في الفصل
السابق ، فإن الكسرة إذا كانت علماً على معنى فى تأليف
الكلام وهو « الإضافة » كان من المسائر لهذا والمنسجم

معه أن تكون الفضة علماً أيضاً على معنى في الكلام كما
ينبأ من قبل . فهو سبيل من التفكير يشد لاحقه سابقه ،
وينسجم أوله وآخره .

وبعد فاعلم أن باب الإضافة في العربية من أكثر الأبواب
شيوعاً في الكلام ، وأسيرها على الألسن ، حتى في عصرنا
هذا . وتستطيع أن تختبره فيما تقرأ وفيما تكتب ؛ ولقد
تحررت هذا في كثير من الصحف ، وأقلام الكتاب
المعاصرين ، فإذا الإضافة من أشيع أساليبهم في البيان ، ومن
أكثر الأصول النحوية جرياً على الأقلام .

والعرب يضيفون لبيان الفاعل « خَلَقُ الله » وليان
المفعول « خَلَقُ السموات » وللمكان « ظِلَاءُ وجرة » ،
و « أسد يشة » وللزمان « برد الشتاء » و « مكر الليل »
وليان الموصوف « حسن الوجه » و « طلق اللسان » .
وليان الصفة « عَيْنُ صدق » و « كلمة الحق » ، وغير هذا
من الأساليب المتسعة الكثيرة . ويستعملونها في التفضيل
« أعلم القوم » و « أخصب الأرض » و « فتي الفتان » .

ويضيفون لأذنى ملابسنة - كما يقول النحاة - « ثلاث
ليال وأيامها » و « عاد وعودها » .

وقد تكون الإضافة أسلوباً للبيان ، كبنات الشوق ،
وبنات الدهر ، وأخو الصديق ، وأخو الأنصار ؛ أى أحدم .
ويضيفون إلى الكلمتين : « غلام [عبد الله] » ، ويضيفون
الكلمتين ، كمبد شمسكم ، ومن قول سيبيويه : « ألا ترى
أنك تقول هذا حب رمان ؛ فإذا كان لك قلت هذا حب
رمانى ، فأضفت الرمان إليك وليس لك الرمان ؛ وإنما لك
الحب^(١) » اهـ . ويضيفون إلى الجمل كثيراً .

ومن الأسماء ما لا يكون إلا مضافاً ، ومنها ما يحذف
المضاف إليه بعده فيكون مقدراً مفهوماً كأنك قد ذكرت .
وحروف الجر أو « حروف الإضافة » ، كما ينبغي أن
نسبها من بعد ، كثيرة في العربية متعددة واسعة التصرف ؛
توسّع العرب في استعمالها وإثابة بعضها عن بعض توسعاً
أكسب اللغة مرونة وقدرة على التصوير . حتى كأن الفعل

(١) ص ٢١٧ من الجزء الأول من الكتاب طبع بولاق .

فعلان بأثر حرف الإضافة^(١) .

وليس يعنينا بيان هذه الأساليب وتحديد خصائصها الآن ، وإنما أردنا أن نشير لك إلى أن باب الإضافة على قصره في البحث ، وقلة ما فيه من الأحكام ، باب كثير الدوران في اللغة العربية ، وأسلوب واسع الاستعمال ؛ بل هي أداة عظيمة شائعة تستعمل في كثير من المواضع يائناً للمعاني المختلفة ، وأداة للأغراض المتنوعة .

وإن على النحاة أن يدرسوها درساً واسعاً مفصلاً ، دقيقاً عميقاً ، لا يكتفون أثرها في اللفظ ، وحكمها في الإعراب ، بل يعرفوا سبيلها في البيان ، وأثرها في تصوير المعاني ، ومدى تصرف العرب فيها وتوسع العربية بها .

(١) وانظر بحث التضمين في باب حروف الجر ، وقد خصه جماعة من النحاة بالتأليف ، ومن أمثله عندهم « قتل الله زياداً عنى » أى قتله ودفعه عنى .

الفتحة ليست علامة إعراب

الأصل الثالث : أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة

والكسرة ، فليست بعلامة إعراب ؛ وإنما هي الحركة الخفيفة

المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل
كلمة في الوصل ودرج الكلام . فهي في المرية نظير السكون
في لغتنا العامية .

وفي تقرير هذا الأصل نجرى في مخالفة النحاة إلى مدى
أوسع . ولكننا لا نزال نجد دليلنا في كلامهم ، ونستمد الحجج
من أصولهم ، غير أننا ننشر مهجوراً أو بنسب مطوياً . ونرجو
أن نسوق من الأدلة ما يقنع المنصف ، وتعلمن له نفس الباحث
المخلص للحق ، إن شاء الله .

أما أن الفتحة أخف الحركات ، فذلك أصل مقرر عند
النحاة ، يتردد في كلامهم ، ويجرى كثيراً في جدلهم ، ويستمدون
منه السبب والعللة لكثير من أحكام التصريف والإعراب .

ومراقبة الرمية تشهد بكثرة دوران الفتحة وغلبتها على غيرها من الحركات . وتستطيع أن تختبر ذلك في أى جزء من الكلام .
خذ مثلاً فاتحة الكتاب الكريم ، وأخصر ما فيها من الحركات ، فسترى أن الفتحة وحدها أكثر من الضمة والكسرة معاً .

وإذا رجعت إلى علم « غارج الحروف » واستشهدت بطبيعة الفتحة في نطقها ، وقستها إلى غيرها من الحركات ، وجدت البرهان الجلى على خفة الفتحة ، والشهادة لفوق العرب في استجابتها . وذلك أن الفتحة القصيرة ، أو الفتحة الطويلة — وهى الألف — لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حرّاً ، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكيفه .

أما الضمة وامتدادها وهو الواو ، فإن النطق بها يكلفك ضم الشفتين ومطّهما وتدويرهما حتى تحقّق نطق الضمة أو الواو ، واختبر ذلك في : قُلْ وَصُمْ ، وقولوا وصوموا مثلاً ، وراع هيئة الفم والشفّتين حين النطق .

وكذلك الكسرة ، وامتدادها ؛ وهو الياء ، تكلفك أن تكسر مجرى الهواء ونحني طرف اللسان عند اللثة ليمثل الصوت ما تريد من الكسرة أو الياء ، كما ترى في :
صيد ويص ، وصيد ويص .

وقد جمعنا في هذا البيان بين كل حركة واللين الناشئ منها ، لنجلى لك الحقيقة أتم تجلية ؛ فإن نطق الحركات ربما خفى في درج القول وفي وسط الكلمات ، إذ اللسان لا يتلبث في النطق ، ولا يستقر بعد الحرف ، بل يتهاى لتشكيل حرف آخر ، فيمر نطق الحركة سريعاً غير واضح التمثيل ، فإن شئت تمثله تأنيت في أعقاب الحروف فتصور الحركة وتشبهها ، فإذا أشبعها تمثلت واضحة وتمثل حرف اللين الناشئ منها .
والنحاة أنفسهم يقررون أن الألف فتحة مشبعة ، والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة (انظر سر صناعة الإعراب لابن جنى في باب الحركة) .

وكانوا يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وكان هذا من أصل عملهم

في الشكل الذي رسموا ليضبطوا به الحركات^(١) .

خفة الفتحة في النطق ، وامتيازها في ذلك على أختيها :
الضمة والكسرة ، أمر جلي ، يؤيده البرهان من كل وجه .
والذي نحاول أن نقرره بعد ، هو أن الفتحة أخف من
السكون أيضاً وأيسر نطقاً ؛ خصوصاً إذا كان ذلك في
وسط اللفظ ودرج الكلام .

ولا أعلم للنحاة مثل هذا الرأي ، بل قد أجد في أقوالهم
ما يشير إلى أن السكون أخف من الحركات جميعاً ؛ فقد
يسمونه التخفيف ، ويقولون إن السكون علم ، والحركة
وجود ، و « لا شيء » أضعف وأخف من « شيء » ،
مهما يكن يسيراً ضعيفاً . وذلك من سقمهم في الأخذ
بالفلسفة النظرية ، وغلوهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع ، كما
بيننا من قبل .

(١) الضمة في الشكل واو صغيرة (و) ، والكسرة في الأصل ياء
صغيرة راجعة (ـ) ، ثم اختصر في كتابتها على جزئها الراجع . والفتحة ألف
صغيرة هكذا (ا) ، ثم عدلت حتى تاربت الكسرة شكلاً وخالفها موضعاً .

وإذا نحن عدنا إلى طبيعة السكون ، وفحصناه حين
النطق بالسكون ، رأينا أن السكون يستلزم أن تضغط
النفس عند مخرج الحرف معتمداً على الحرف ، محتفظاً به ،
وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل : أب ، أت ،
أث ، وقسته إلى نطق « با » « تا » « ثا » .

ثم من الحروف ما إذا أمكته أرسلت النفس به أنا
ومطلت النطق ، متكلفاً الاحتفاظ بمخرج الحرف الساكن ،
كما ترى في : غواش ، وإشراك ، ونواص ، واضنع ،
وناس ، ومستول ، ومتراخ ، وأخبار .

ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان ، كأنك تكرر الحرف
كما ترى في راء إزعاد وقدر ، فإذا حركته حركة ما ، مررت
به الهويناء من غير ضغط ولا تردد .

ومنها ما يلزمك قطع النفس وبت النطق ، مع الضغط على
الحرف والتمسك بمخرجه مثل : أب ، وإبراهيم ، وطبق ،
وإقبال ، وقد ، وقدر ، ففيها كما ترى شدة في النطق ،
ونصيب من الكلفة ، لا تراها إذا أرسلت الحروف مفتوحة .

وانظر ما صارت إليه القلقة^(١) المعروفة عند القراء من التكلف والتمسك، حتى كأن الحرف حرفان؛ أحدهما ساكن والآخر محرك بالفتح. ولقد تشعرك قلقة هذه الحروف حين الإسكان - واختلاسنا لها ومرورنا بها هونا - أن الإسكان كان عند العرب أقوى وأملاً مما ننطق الآن. بل إن من العرب من كان أشد إظهاراً للقلقة وأجهر بها صوتاً، قال سيبويه في القلقة بعد شرحها: « وبمض العرب أشد صوتاً » اهـ [ص ٢٨٤ من الجزء الثاني].

وقد جرى المتقدمون على تسمية السكون وقفاً^(٢). واتفق القراء والنحاة على أن مخرج الحرف إنما يتبين ويتمثل إذا كان ساكناً، فكلفوا من يريد درس الحروف ووصفها، وتحقيق مخارجها، أن يسكن الحرف، ويصله بمتحرك

(١) القلقة أن تسكن الحرف ثم تفتح بفتحة خفيفة، ويخلى بمض القارئ فيميل إلى الكسر، وهذا ناشئ من عادتنا العامة في الميل إلى الكسر بأكثر مما تميل إلى الفتح كما نرى في: شرب وفهم وعرف الخ. وحروف القلقة مجموعة في (قطب جد).

(٢) انظر النشر في القراءات المشروحة ص ٢٠٣ ج أول طبع دمشق.

قبله ، فيقول : أبٌ ، وأتٌ ، وأثٌ ، ثم يرقب النطق ، ويصف
 المخرج ، ويبين الصفات . وما رسموا ذلك إلا لما رأوا في
 الإسكان من التمثل بالحرف ، والتمسك بخرجه ، وتحقيق نطقه .
 فهذا من طبيعة السكون ونطق العرب به ، يبين لك أن
 الفتحة أخف منه ، وأيسر مؤونة في النطق . وليس ينكر
 ذلك إلا من غلط نفسه وأنكر حسه .

ومن العرب من يميلون إلى التخفيف ، فيسكنون عين
 الثلاثي إذا كانت مضمومة أو مكسورة . يقولون : في رُسُل
 رُسُل ، وفي فَخِد فَخَد . فإذا كانت العين مفتوحة : مثل جَمَل ،
 وعمرَ وعَنب ، استبقوا الفتحة ، وامتنعوا من تسكين العين ^(١) .
 ولو أن السكون كان أخف من الفتحة عندهم لمضوا في
 التخفيف ، فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور .

فهذا واضح لمن شاء أن يرى . وأوضح منه وأدل ، أن

(١) سيويه في مواضع منها ص ٢٨١ من الجزء الثاني ، والصرفيون
 يذكرون القاعدة عند الكلام على أوزان الثلاثي ، ومن النحاة من يذكرها
 في باب نغم .

واظفر شرح السيرافي للكتاب في الكلام على ضرورات الشعر .

العرب قد فروا في بعض المواضع من الإسكان إلى الفتح . ومن ذلك صنيمهم في جمع المؤنث السالم لمثل : فترة ، وحسرة ، ودعد . فإن العين^(١) في المفرد ساكنة ، ومن حقها في جمع المؤنث السالم أن تبقى ساكنة أيضاً ، لأن الجمع السالم لا يبدل فيه بناء مفرده ، ولكن العرب أوجبت في مثل هذا فتح العين ، فيقولون : فترات ، وحسرات ، ودعدات . ولا يجوزون الإسكان إلا في ضرورة من الشعر .

فهذا حسب النصف يائناً ودليلاً أن الفتحة أخف من السكون وأيسر نطقاً ؟ فإذا كان ذلك في وسط اللفظ ، ودرج الكلام كان أوضح وأبين ، لأن الإسكان أشبه بالوقف وأقرب إلى قطع اللفظ .

(١) القاعدة في هذا : أن الاسم إذا كان ثلاثياً صحيح العين ساكنها ، وجمع جمع مؤنث سالماً ، نظر إلى قائه — :
فإن كانت مكسورة : مثل حنطة وهند ، أو مضمومة مثل : خُطوة وُجمل جاز في عينه الاسكان ، والاتباع ، والفتح .
أما الاسكان فهو الأصل ، وأما الاتباع ففيه نوع من التخفيف والتسهيل يجرى من تماثل الحرفين في الحركة ، وأما الفتح فانه لحض التخفيف .
وإذا كانت الفاء مفتوحة لم يكن في العين إلا الفتح .

وبعد ، فهذه شواهد أخرى تؤنسك بهذا الرأي ، وإن لم تبلغ من الاستدلال ما تقدم من البيان ؛ فأنت تعلم أن العرب تأتي أن تبدأ بساكن ، وترفض أن يجتمع في نطقها ساكنان ، حتى تفر من أحدهما بكسر أو فتح .

وقد جعلوا الإسكان علامة التشديد ، والبت في الطلب ، كما ترى التزامه في الأمر ، وفي لَتَفْعَلْ وَلَا تَفْعَلْ . وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر في أغلب حاله من البت ، والتشدد ، والجزم . وربما أتوا بالسكون في غير الأمر دلالة على التأكيد وتقوية الكلام ، كما ترى في قول امرئ القيس :

فاليومَ أَشْرَبُ غير مستحقب إنما من الله ولا واغل
وقول جرير :

ما للفرزدق من عن يلوذ به

إلا بنو الم في أيديهم الخشب

سيروا بنو الم فالأهواز منزلكم

ونهر تيرى فاعرفكم العرب^(١)

(١) الآيات الثلاثة من شرح السيرافي على كتاب سيديوه =

بل إن أبا عمرو بن العلاء — من القراء السبعة ، ومن
 أئمة النحاة — قرأ : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً »
 بإسكان الراء تشديداً للأمر ، لما كان استنكار المأمورين له
 ظاهراً ، وفقورهم منه قريباً ؛ وبمده : « قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا
 قَالِ أَعِوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ » [٦٧ من البقرة] .
 فهذه دقائق لمن أراد أن يستشف الحق من سر العرية .
 وقد اتهمنا من استخفاف الفتحة واستحباب العرب
 إياها ، وتفضيلها في اللفظ على أختها ، وعلى السكون أيضاً .
 واعتمدنا في ذلك على طبيعة النطق ، وعلى روح العرية
 في الاستعمال .

ومما يشهد بأن الفتحة ليست بعلم إعراب ، وأنها

= مع النص على تسكين اشرب في بيت امرئ القيس ، وتعرفكم في قول
 جرير ، وبنو العلاء . (انظر الضرورات في الجزء الأول)
 ويستشهد بالوضعين في غير السرا في من كتب النحو على جزم المضارع
 بلا جازم ، وفي ديوان امرئ القيس : فاليوم أسقى . وفي ديوان جرير : فلم
 تعرفكم ، والذي رواه النحاة أصح . ورواة الدواوين والذين يختارون من
 الشعر ، كثيراً ما يسوون القول على ما يرونه أوجه ، وأمثلة هذا الانسداد
 كثيرة جداً في الدواوين .

تخالف في ذلك أختيها الضمة والكسرة ، ما قرره النحاة في أوجه الوقف على المتحرك الذي قبله ساكن ؛ قالوا : إذا وقفت على كلمة قبل آخرها ساكن مثل : عمرو ، وبدر ، جاز لك نقل حركة الإعراب إلى هذا الساكن ، إذا كانت ضمة أو كسرة ، أما إذا كانت فتحة فليس لك ذلك ؛ تقول هذا البدر والبدر ، ونور البدر والبدر ، فإذا قلت : انظر البدر . امتنع أن تنقل الفتحة إلى البال . قال أبو القاسم الزنجشري في المفصل ^(١) : « وبمض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرتة على الساكن قبله دون الفتحة في غير الهمزة . تقول : هذا بكر ومررت بـبكر » اهـ .

فواضح أن العرب فرقّت ما بين الفتحة وبين أختيها ، ثم احتالت لتحفظ بهاتين الحركتين على ما في النطق بهما من شدة ، ولم تر أن تحتفظ بالفتحة ، على سهولتها ، ويسر نطقها في منزه الجميع . ولا يمكن أن أرى هذا التفريق عبثاً ، ولكن كانت الضمة والكسرة علامة على معاني ، فاحتفظ

(١) انظر باب الوقف .

بهما ، ولم يكن في الفتحة ما يدعو إلى هذا الاحتفاظ .
 وحكم آخر من أحكام الوقف ، فيه تأييد لما ذهبنا إليه ،
 وهو الوقف بالروم ، وتفسيره على ما في كتب القراءات :
 أن تنطق الحركة بصوت خفي يسمعه القريب ، بينما يحسب
 من كان بعيداً منك أنك قد وقفت مسكناً . والوقف
 بالروم سائق لجميع القراء في موضعه ، وليس خاصاً بإمام منهم
 دون إمام .

ولا يكون الروم عند الوقوف على ساكن ، ولا على
 متحرك بالفتح ، وإنما يكون في الضمة والكسرة^(١) .
 وترى هنا ما رأيت في المثل الأول من الاحتفاظ
 بالحركتين - الضمة والكسرة - والإشارة إليهما بوجه ما
 وإنغال الفتحة . وذلك عندنا لما في الحركتين من معنى يراد
 دون الفتحة .

(١) انظر الجزء الثاني من النشر للإمام الجزري ص ١١٩ وما بعدها .
 وقد آثرنا الأخذ بأقوال القراء في الروم ، لأن النحاة يضطربون في
 تعريفه ويختلفون فيه ، ولأن القراء في هذا أدق ضبطاً .

ومن القراء من يؤثر الوقف بالروم ، ويستحبه للقارئ ،
إذا كان الإسكان يمس وجه الإعراب بشيء من الشبهة ،
كما في الآيتين الكرئتين :

« فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ »
[٢٤ القصص] ، « نَزَفْعُ دَرَجَتٍ مَنْ نَشَاءُ ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِي
عِلْمٍ عَلِيمٌ » [٧٦ يوسف] ، فليس يخلو هذا من الشهادة
بصلة بين حركة الإعراب وبين الوقف بالروم .

وشاهد ثالث من علم القافية ؛ فقد تعلم أن حرف الروى
يجب أن يكون واحداً فى القصيدة كلها ، وأن حركة هذا
الحرف يجب أن تكون واحدة أيضاً . فإذا اختلفت الحركة
عدوه عيباً فى القافية ، ثم قسموه إلى قسمين :

الأول : الإقواء . وهو اختلاف المجرى بكسر وضم .

والثانى : الأصراف : وهو الاختلاف بفتح وغيره ^(١) .

أما الأول ، فقد ورد فى شعر كثير من فحول الشعراء

المتقدمين ، حتى أباحه لهم العلماء ولم يعدوه فى شعرهم عيباً ،

(١) انظر « الكافى فى العروض والقوافى » وهذا تقسيمه وتعريفه .

وكان الخليل يقول : « تجوز الضمة مع الكسرة ^(١) » .
 وأبو الحسن بن مسعدة ^(٢) يقول : « كثر هذا عن فصحاء
 العرب » . ويروى منه للنايفة :

زعم البوارح أن رحلتنا غداً
 وبذاك خبرنا الغراب الأسود
 لا مرجباً بنف ولا أهلاً به
 إن كان تقريق الأجرة في غدٍ

ولدريد بن الصمة :
 نظرتُ إليه والرماح تنوشه
 كوقع الصياحى في النسيج الممدد
 فأرهبته عنه القوم حتى تبددوا
 وحتى علاني حالك اللون أسود
 وكقول حسان بن ثابت :

(١) الموشح للرزباني ص ١٧ طبع المطبعة السلفية .
 (٢) أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة حافظ العروض عن الخليل
 ومبلغه ، كما كان سيديوه حافظ النجوع عنه ومدونه . والتقل من الرزباني أيضاً .

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر
 جسم البغال وأحلام المصافير
 كأنهم قصب جوف أسافله
 مثقب ففخت فيه الأعاصير

أما الإصراف ، فقد أنكره قوم أن يكون جاء في شعر
 العرب ، وأثبتته آخرون ، على اعتقاد قلته ، والتصريح بندرته ،
 قال أبو الملاء المعري : « وإنما أجازوا ذلك في المرفوع
 والمخفوض ، وكرهوا الفتحة أن تجيء مع الكسرة أو الضمة
 فأما الخليل وابن مسعدة فلم يذكرهما ^(١) » اهـ .

والذين أثبتوه لم يذكرُوا من أمثله إلا ما كان النصب
 فيه سابقا ، وكان الصرف عنه إلى الرفع أو الخفض دون
 العكس ، مثل :

أريتك إن منعت كلامي يحيى أتمننى على يحيى البكاء
 ففى طرفى على يحيى سهاد وفى قلبى على يحيى البكاء

(١) مقدمة اللزوميات ص ٢٥ طبعة المحروسة .

ومثل :

ألم ترني رددت على ابن ليلى منيحه فمجلت الأداء
 وقلت لشاته لما أتتنا رماك الله من شاة بداء
 هذه أمثلهم هنا . فقد رأيت أن العرب تحرص على
 الضمة والكسرة ؛ تلزمهما ، وتهجر من أجلهما تامل القافية ،
 وما فيه من انسجام . وإذا بدأ الشاعر قصيدته بالفتحة
 وبني عليها قافيته ، ثم جاء داعى الضمة أو الكسرة استجاب
 له ولم يبال القافية . والأعشى بنى على الفتح قصيدته التي
 مطلعها :

رحلت سَمِيَّةُ غدوةً أجمالها غصبي عليك فأتقول بدا لها^(١)
 ثم قال :

هذا النهار بدا لها من همها ما بالها بالليل زال زوالها
 أما أن تكون القافية رفعا أو جرا ، ثم يدعو إلى
 النصب داع ، فإن الشاعر لا يستجيب له ، بل يمضى في
 قافيته ، ملتزما ما ينبئ لها من تامل وانسجام .

(١) ديوان الأعشى ص ٢٢ طبع جيار .

بنى الفرزدق على الضمة قصيدته التي أولها :
 عزفت بأعشاش وما كدت تعرف
 وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف
 ثم قال :

وعض زمانٌ يابنَ مروانَ لم يدع
 من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ
 فرفع « مجلف » ، واستبق حركة القافية ، ولم ييال
 داعية النصب .

والنحاة يضطربون عند هذا البيت اضطراباً شديداً ،
 فذ قاله الفرزدق وهو مثار خلاف بين النحاة وبينه ، وبين
 النحاة بعضهم بعضاً^(١) .

فعبده بن أبي إسحق إمام النحاة المتوفى سنة ١١٧ ،
 عاب على الفرزدق وخطأه وسأله يوماً : علام رفعت « مجلف »
 في بيتك ؟ فقال : على ما يسوؤك وينوؤك ، علينا أن نقول
 وعليكم أن تتأولوا . ثم أخذ يهجو في شعره .

(١) انظر خزائن الأدب للبندادي ص ٣٤٧ ج ٢ .

وأبو عمرو بن العلاء [س ١٥٤] ، ويونس بن حبيب [س ١٨٣] ، كانا لا يعرفان للرفع وجهًا ، ومحمد بن سلام [س ٢٣٢] سأل يونس بن حبيب : لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه بالقافية ؟ فقال : لا ، كان ينشدها على الرفع وأنشديها رؤبة على الرفع . — ومن النحاة مع هذا من ينشده بالنصب تخلصاً من الوردية في إعرابه ، وقال أبو القاسم الزجاجي [س ٥٣٨] : « هذا البيت لا تزال الـركب تصطك في إعرابه » .

وقال الإمام أبو عبد الله بن قتيبة [س ٢٧٦] في كتاب الشعراء : « رفع الفرزدق آخر البيت ضرورةً ، وأتمب أهل الإعراب في طلب الحيلة ، فقالوا وأكثروا ، ولم يأتوا فيه بشيء يرتضى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر ، أن كل ما أتوا به احتيالٌ وتغوية ؟ » اهـ .

وذلك أنهم قدروا النصب إعراباً ورأوا الشاعر قد انصرف عنه إلى الرفع ، فرفضه من رفضه ، واحتال لتوجيه قوم ، وعدّه من الضرورة آخرون .

وأنت تعلم حرص العرب على الإعراب ، ودقة حسهم

به ، وتأديبهم عليه . وتعلم طبيعة الشعر العربي ، وما فيه من
قافية ، وما للقافية من أحكام ، وأن التماثل والانسجام من أجل
صفاته ، وأدق خصائصه . فلما تمارضت حركة الإعراب
وحركة القافية ، استجاب العربي لما هو أولى أن يثقل معناه ،
ويصور مراده ، ولما هو ألصق بطبعه وأدخل في عريته ؛
وهو الأعراب .

كذلك فرّق العربي بين الضمة والكسرة ، وبين الفتحة .
فليس لمنصف يعرف الحق أن يفضل هذه التفرقة من العربي ،
وأن يهمل وجه دلالتها ، وما تشير إليه من معنى .

فهذه من الدلائل على ما رأينا من أن الضمة والكسرة
هما علما الإعراب ، وأن الفتحة ليست من علاماته ، وإنما
هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن تنتهي
بها الكلمات في درج القول ، ما لم يدعهم الإعراب إلى حركة
يدلون بها على معنى ، أو يدعهم الوقف إلى اسكان يثبت عنده
النطق ، ومن الله التوفيق والهداية إلى الصواب .

وقد نجد في كلام النحاة ما يؤيده أيضاً ؛ قالوا بالنصب

على نزع الخافض ، ومعناه كما تعلم أن يكون من حق الكلام ذكر الجار ، ثم يُحذف لسبب ما ، فتقلب الكلمة مفتوحة ؛ مثل : تمرّون الديار . — روى لجرير :

تمرّون الديار ولا تعوجوا كلامكم علىّ إذا حرام
وم يعدّون ذلك نادراً شاذّاً ، على أنه في كلام العرب
أوسع مما قرروا ؛ هم قد اقتصروا على حذف الحرف الجار
وروى عن العرب النصب في غيره ؛ قال الكسائي :
« والعرب إذا ألفت « بين » من كلام تصلح « إلى » في آخره
نصبوا الحرفين المخفوضين ، تقول : مطرنا ما زبالةً فالثعلبية ،
وله عشرون ما ناقةً فجملًا ، وهي أحسن الناس ما قرنا فقدما .
قال وسمعت أعرابياً وقد رأى الهلال فقال : الحمد لله ما إهلالك
إلى أسرارك . والعرب تقول : « الشنق ما خمسا إلى خمس
وعشرين ^(١) » اه . فقد رأيت العرب تصبو إلى الفتح حين
يحذف داعي الجر حرفاً أو اسماً .

(١) الشنق ما لم تحب فيه الفريضة .

وهذا كله نقله عن الكسائي الفراء في تفسيره معاني القرآن عند
الآية الكريمة « إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما » .

وكذلك يصيرون إليه حين يتحول عن الكلمة داعي الرفع أيضا ؛ تقول خرج زيد وعمرو ، تريد أن تحدث عن كل منهما فترفع . فإذا كان الحديث عن واحد ، وكان الثاني من تكملة الحديث ، تحول داعي الرفع عنه فنصب ؛ وقلت خرج زيد وعمرا .

وللتحاطة في نصب هذا الاسم وناصبه خلاف عنيف ، أناصبه الواو ؟ أم الفعل قبله ؟ أم هما معا ؟ أم عامل معنوى سماه بعضهم الخلاف ؟

على أن المنهج العربي واضح ، في بُعْدٍ عن هذا الخلاف والشقاق ، فانه لم يكن من داعٍ إلى الرفع فدخلت الكلمة في الباب الأوسع الأشمل وهو النصب .

ومثل هذا كثير لا يخفيه عن الناظر إلا تلك الرسوم التي رسموا ، ثم تَبَدَّلَ الناس بها حتى صرقتهم عن المعنى وما تدل عليه الألفاظ .

وتستطيع أن ترى مثل ذلك في : « كَلَّمَتْهُ فَأَهْ إِلَى فِيَّ » و « بَشَتْهُ يَدَا يَدٍ » لما لم يكن من همك التحدث عن

القم واليد ، وإنما سقتهما ياناً وتمة للحديث ، لم ترفع .
ولو قصدت إلى التحدث عنهما لرفعت ، ولقلت : يدٌ يد ،
وفوه إلى في .

والنحاة ينصبون مثل هذا على الحال ، ثم يجدونه مخالفاً
للرسوم التي وضعوها للحال ، فيتأولون لذلك كمادتهم
في التأويل .

وكذلك يقولون : « مُطَرْنَا سَهْلُنَا وَجِلُنَا ، والسَهْلُ
والجِلُّ . وجاء القوم أَوْلَهُمْ وَآخِرُهُمْ ، والأَوَّلُ والآخِرُ »
يرفعون ذلك كله فَيُعَرِّبُهُ النحاة بدلاً ، ويُرَوِّى منصوباً
فتكون مُعْضَلَةٌ لدى النحاة يُسْتَمَانُ فيها بأنواع من التأويل .
وتَعْرِفُ تعسفهم في إعراب « عَمَرَكَ اللَّهُ » و « نحن
العرب » و « إياك والأسد » ، و « إياك الأسد » . وكذلك تعرف
عناءهم في تلمس السبل لإِعراب « عذيرك »^(١) في مثل قول
عمرو بن معديكرب :

(١) انظر هذه الأوجه في شرح السيرافي في باب ما ينصب على

أريد جاءه ويريد قتلى عذيرك من خليك من مُراد
 وقول ذى الأصبع المدوانى :

عذيرَ الحى من عُذوا ن كانوا حية الوادى
 وإعراب ذلك كله ، وسواء مما يتحدث فيه الخلاف ،
 ويكثر فيه التقدير والأضمار ، أمر قريب واضح ؛ فإنها
 كلمات لا يتحدث عنها قترفع ، ولا هى مضاف إليها فتجر ،
 فليس لها إلا أن تازم الأصل وهو النصب .

«الأصل في المبني أن يسكننا»

أصل أقره النحاة ، وجملوه أساسا لكثير من بحثهم في باب البناء ، فإذا صح واستقام حكمه ، وكان أكثر الكلمات المبنية في العربية ساكننا ، كان ذلك شاهداً يميل العرب إلى التسكين ، وبصيرهم بالكلمات إليه ، إذا لم يكن لهم من التحريك غرض .

وإذا علمنا أن حروف المعاني هي أكثر الكلمات دورانياً على اللسان ، وأولجها في تأليف الجمل ، وأنها كلها مبنية ، كان في تسكينها ما يشهد أن السكون أخف وأيسر ، بما أنه قد اختير لأشهر الألفاظ وأشيعها في الاستعمال . ولم يكن لنا أن نرد هذه الشهادة ، وبمثلا تتنور أصول العربية ، ونستشف أسرارها .

إشكالٌ أثاره أحد الطلبة ونحن ندرس هذا الموضوع جميعاً ، وهو جدير أن نناقشه في بحثنا هذا :

قال ابن مالك في الخلاصة :

و « الأصل في المبنى أن يسكننا »

وقال أبو القاسم الزمخشري في المفصل : « البناء على السكون هو القياس » قال شارحه ابن يعيش : « القياس في كل مبنى أن يكون ساكناً ، وما حرك من ذلك فلعلة ؛ فإذا وجدت مبنيًا ساكناً ، فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه ، لأن ذلك مقتضى القياس فيه ، فإن كان متحركاً فلك أن تسأل عن سبب الحركة وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها . »

فهذه أقوال النحاة — وقد يتبادر إلى فهم القارئ أن الكثير الغالب على المبنيات هو السكون ، وأن النحاة إنما أخذوا هذا الأصل الذي قرروا من تتبع المبنيات في كلام العرب واستقرائها ، وليس هذا بصحيح ؛ فإنهم قد استمدوا هذا الأصل من فلسفتهم النظرية التي أشرنا إليها من قبل ، وفصلنا كثيراً من قواعدها .

قال ابن يعيش في التدليل على هذا القياس : « وإنما

كان القياس في كل مبنى السكون لوجهين ، أحدهما : أن البناء ضد الإعراب . وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة ، فوجب أن يكون البناء الذي هو ضده بالسكون . والوجه الثاني : أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى السكون ، فلا يؤثر بها إلا لضرورة تدعو لذلك « اهـ .

فقد رأيت كيف استمدوا دليلهم من غير أن يرجعوا إلى الإحصاء والاستقراء ، بل لقد صرحوا « بأنه ليس أغلب المبنيات كلها ساكنة » . قال الأشموني في شرح الخلاصة عند قوله : « والأصل في المبنى أن يسكن » : « الأصل أي الراجح والمصطحب لا الغالب ، إذ ليس أغلب المبنيات ساكنة » .

ولقد كان ذلك يكفيني في رفض أصلهم ، ودفع الاعتراض به ، ولكننا رأينا أن ننظر في استقصاء المبنيات وتقسيمها لنعلم نسبة الساكن منها إلى المتحرك ، وأى الحركات أغلب ؟ ولم ننس أنا ندرس حركات الأعراب ، لا حركات

البناء ، ولكننا تقدمنا إلى درس طبائع الحركات وموازينها في النطق ، فكان درس الحركة في المبنى مما عساه أن يكشف عن الحق أو يؤيده .

وقد وجدنا عدد حروف المعاني سبعين حرفاً ؛ الساكن منها اثنان وعشرون . والمتحرك ثمانية وأربعون . أما المتحرك : فالمتوح منه اثنان وأربعون ، والكسور خمسة ، والمضموم واحد .

فالسّاكن في البناء أقل من المتحرك ، بل هو أقل من المتحرك بالفتح وحده^(١) .

(١) ترى في الحروف بحثاً واسعاً في الفصل ، والكافية . وأكبر الكتب عناية بجمع حروف المعاني — :

أ — كتاب المخصص في السفر الرابع عشر .

ب — كتاب السيرافي عند شرح « باب عدة ما يكون عليه الكلم » من الجزء الثاني من الكتاب .

ج — كتاب جواهر الأدب لملاي الدين بن علي الاريلي ، مطبوع بمصر ، وقد خصص بدراسة الحروف .

ولكل طريقة خاصة في عد الحروف وترتيبها وتقسيمها . واتباعنا =

هنا في حروف المائى .

أما الاسم المبنى فليس قريباً إحصاؤه ، بل لسنا في

= فى التقسيم أصلاً قررناه من قبل ، واطرد بمحنا عليه ، وهو أن حروف
الذين امتداد لما قبلها من الحركات : **غرف** « إلى » ثنائى مفتوح ، وحرف
« فى » أحادى مكسور . وهذه هى الحروف :

الأحادية : وعدتها ثمانية عشر حرفاً وهى : —

الهمزة « أ » ، والهمزة مكسورة ممدودة « إى » الباء — التاء —
السين — الفاء — الفاء ممدودة مكسورة « فى » — الكاف — اللام
مكسورة — اللام مفتوحة — اللام ممدودة مفتوحة « لا » — الميم
ممدودة مفتوحة « ما » — النون — الهاء ممدودة مفتوحة « ها » —
الواو — الواو مفتوحة ممدودة « وا » — الياء ممدودة مفتوحة « يا » .

وبيانها بحسب الحركات :

١٢ مفتوحة : أ ، ت ، س ، ف ، ك ، ل ، لا ، ما ، ها ، و ، وا ، يا .

٤ مكسورة : إى ، ب ، فى ، ل .

٢ ساكنة : ت للتأنيث ، ن للتوكيد .

١٨

الحروف الثنائية : ٣٦ .

١٠ متحركة بالفتح : إلى — على — خلا — عدا — ألا — أما —

أيا — هيا — بلى — ن : نون التوكيد الشددة .

حاجة إلى الإحصاء ؛ وجلي^١ أنه قلَّ أن يبنى على السكون .
وقد يدل بالحركة في الاسم المبنى على معان غير
الإعراب ، مثل : أنتَ ، وأنتِ ، وذا ، وذى . وقد نرى
الاسم يبنى على فتحتين مثل : خمسة عشر ، وبينَين ،
وصباحَ مساءً ، ولا نراه يبنى على سكونين ، ولا على حركتين
غير الفتحة .

= ١٦ ساكنة : إنْ ، أنْ ، كنْ ، عنْ ، منْ ، أمْ ، لمْ ، بلْ ، كى ،
أوْ ، مذْ ، قدْ ، ألْ ، هلْ ، لوْ ، أى .
ويلاحظ أن من الساكن ما هو مختوم بنون أو ميم ، وهما أشبه
الحروف نطقاً بحروف الملة ، ومنها ما يسكن لفرض مثل : قد للتحقيق ،
وبل للاضراب .

الحروف الثلاثة : ٢٢ : ٣ ساكنة : نَمَسْ ، أَجَلْ ، إِذَنْ .
١ حرف متحرك بالكسر : جِير . ١ حرف متحرك بالفم : مَنْدُ
١٧ حرفاً متحركاً بالفتح : إِنْ ، أَنْ ، لَيْتْ ، سَوْفَ ، ثُمَّ ، حَاشَ ،
رَبِّ ، أَلَا ، هَلَا ، لَوْلَا ، لَوْما ، كَلَّا ، حَتَّى ، أَمَّا ، إِمَّا ، إِلَّا ، لَمَّا .
ويلاحظ أن الحروف الساكنة حروف جواب ، فهي أقرب للوقف .
الحروف الرباعية • :
١ حرف ساكن : لَكِنْ . — ٢ حرفان متحركان : لَعَلْ ، كَأَنَّ .
الحروف الخماسية : ١ حرف واحد متحرك فقط : لَكِنَّ .

أما الفعل فالماضي بناؤه على الفتح ما أمكن الفتح ؛
 والمضارع أكثر بنائه على الفتح ، وذلك حين يؤكد بإحدى
 التونين . والأمر وحده يبنى على السكون ، وقد تقدم
 الإشارة إلى أن هذا لِمَا في الأمر من معنى القوة والبت ،
 والتشدد في الطلب ، وذلك أليق بالسكون وما فيه من شدة
 في النطق .

فهذا الاستشكال على نظريتنا قد انتهى بحته إلى تأييدها
 أيضاً ، وأكّد ما نقول من أن العرب تشير بالحركات إلى
 معاني في الكلام ، وأنها تستخف الفتحة عن غيرها من
 الحركات ؛ بل تستخفها عن السكون أيضاً ، وأنها تضع
 السكون حيث تريد أن تشير إلى شيء من التأكيد والبت
 ومما فيه من معنى القوة حظ .

العلامات الفرعية للإعراب

وقد أطلال النحاة بذكر علامات أخرى للإعراب ،
سمّوها العلامات الفرعية ، وجعلوها نائبة عن العلامات
الأصلية ؛ وسترى فيما بعد أنّ وجه لهذا التفصيل والإطالة
بتقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وأخرى فرعية .
وسندرس هذه العلامات الفرعية واحدة واحدة ، ونبين
وجه ما نقول في كل واحدة منها ونذكر دليله .

الباب الأول : باب الأسماء الخمسة

وهي : الأب ، والأخ ، والحم ، والقم ، وكلمة ذو .
وقد يزيدون عليها كلمة « هُنْ » بمعنى متاع ، ويسمونها
الأسماء الستة .

ويجملون الحروف في الباب نائبة عن الحركات في الدلالة
على أوجه الإعراب ؛ فالرفع بالواو ، والنصب بالالف ،
والجر بالياء .

وتقول إنه لا حاجة إلى هذا التفصيل والتطويل ، وإنما
 هي كلمات معربة كثيرها من سائر الكلمات : الضمة للإسناد
 والكسرة للإضافة ، والفتحة في غير هذين ؛ وإنما مدت
 كل حركة فنشأ عنها لينها ؛ وسبب ذلك أن كلتي « ذو »
 و « فا » وضعتا على حرف واحد ، وبقية كلمات الباب وضعت
 على حرفين ، الأول منهما حرف حلق ، وتعلم أن حروف
 الحلق ضعيفة في النطق ، قليلة الحظ من الظهور ، فليس لمُضَلِّ
 الحلق من المرونة والقدرة على النطق وتحديد المخارج
 ما للسان والشفيتين . ومن عادة العرب أن تستروح في نطق
 الكلمات ، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر ،
 فَمَدَّتْ في هذه الكلمات حركات الإعراب ومطلتها لتعطي
 الكلمة حظاً من البيان في النطق .

وليس في العربية اسم معرب بنى على حرف ، أو حرفين :
 أحدهما حلق ، إلا وهذا حكمه . ويؤنسك بهذا أن ما ينون
 من هذه الكلمات ، أو يوصل بال ، يرب بالحركات من غير
 لين بعدها ، مثل : أبٌ ، وأخٌ ، والأب والأخ ، وذلك لأن

الكلمات قد طالت في النطق شيئاً بالتونين وأل ، فأغنى ذلك عن مدّ الحركة الأخيرة وإحداث لينها بعدها ، وقد حذف التونين من « أب وأخ » ولم يكونا مضافين ولا فيهما « ال » فسادت الألف وقالوا : « لا أبالك » و « لا أخالك » وروّوا :

أَهِدَمُوا يَتَكَ لَا أَبَالَكَ وزعموا أنك لا أخالك
فاضطرب النحاة ، لأنهم لا يرون إعراب الأسماء الخمسة بالحروف إلا حين تكون مضافة — قالوا : إن اللام زائدة ، والكلمة مضافة لما بعدها ، ولكن ذلك يستدعى أن تكون معرفة و « لا » لا تعمل إلا في نكرة ؛ فكانت معضلة نحوية طال فيها الجدل لتخريج المثليين أو عدهما شاذين ، ولا شذوذ ولا إعضال ، وإنما هي قاعدة مطردة في هذه الكلمات : إذا أفردت غير منونة أطلقت الحركات في آخرها أطناباً فيها وتحقيقاً لنطقها ، كما بينا من قبل .

وما قررناه في إعراب هذه الأسماء إنما هو مذهب الإمام أبي عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٧ ، تراه وغيره من

مذاهب إعرابها في كتاب الانصاف لابن الأنباري ، وجمع
الجوامع للسيوطي .

الباب الثاني : باب جمع المذكر السالم

وأمره أهون ، فإن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع ،
والكسرة علم الجر والياء إشباع ؛ وأغفل الفتح لأنه ليس
بإعراب فلم يقصد إلى أن يُحمل له علامة خاصة ، واكتفى
بصورتين في هذا الجمع .

ومما يدل على أنهم عنوا بالدلالة على الجر ، وأغفلوا
النصب ، أن نظيره وهو جمع المؤنث السالم رفع بالضمة ،
وجر بالكسرة ، ثم أغفل الفتح فيه أيضاً ، كما أغفل في جمع
المذكر السالم ، وكانت المائلة في الجمعية داعية إلى المشابهة في
مسلك الإعراب . وقد كان مستطاعاً يسيراً أن يشكل جمع
المؤنث بكل الحركات . ولكن المسيرة ورعاية النظر في
العرية أمر مقرر كثير الشواهد .

الباب الثالث : باب ما لا ينصرف

جملوا فيه الفتحة نائبة عن الكسرة ، وقد أشرنا إلى سبب ذلك من قبل ، وبيننا أن الفتحة لم تنب عن الكسرة ، وإنما الذي كان ؛ أن هذا الاسم لما حرم التنوين ، أشبه — في حال الكسر — المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياءه ، وحذفها كثير جداً في لغة العرب^(١) ، فأغفلوا الإعراب بالكسرة ، والتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة ، حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة ، وذلك إذا بدئت الكلمة بـأل ، أو أثبتت بالإضافة ، أو أعيد تنوينها لسبب ما ، فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة الإضافة إلى ياء المتكلم كما هو واضح .

وقد عد بعض النحاة الفتحة فيما لا ينصرف حركة بناء لا حركة إعراب ، وهو رأي وجيه تقول به ، ويؤيد ما ذهبنا إليه .

(١) بل إن حذف الياء من أواخر الكلمات مطلقاً كثير في العربية حتى كتب في القرآن الكريم كثير من هذا بلا ياء . ولهذا الياءات المحذوفة خطأً باب خاص في كتب القراءات .

على أن لا ينصرف وللتنوين منه شأنًا ، ستفرد بجثته
بابًا خاصًا ، تقرر فيه غير ما قرر النحاة ، ونُجِّل أمره إن شاء الله .
ولم يبق من العلامات الفرعية إلا باب المثنى ، وتقرر أنه
قد شذ عن أصلنا ؛ ولكن باب التثنية في العربية غريب
كباب العدد ؛ إذ يُذكر فيه المؤنث ويؤنث المذكر ، ومن
توسع في درس المثنى ورأى وضع العرب له مرة موضع
المفرد ، وأخرى موضع الجمع ، تجلّى له حقيقة ما تقول .
فليس يقدح شذوذ المثنى في أمر تقرر في سائر العربية
واستقام في كل أبوابها .

التوابع

المماثلة بين الكلمات العربية ، ومشاكل الكلمة لسابقتها ،
أمر كثير شائع . وأنواع السجع في النثر ، والقافية في الشعر ،
والفواصل في آى الكتاب الحكيم ؛ كلها شاهدة بأن
الانسجام ، والمماثل بين الكلمات ، من الموسيقى العربية
وجالها المرعى .

وفي البديع كثير من أنواع الجناس والموازنة ، كلها
مماثلة لفظية تعد من جمال القول وحسن تأليفه .

والذى يهنا دراسته ، هو المماثلة فى الإعراب ، وهو الذى
يسميه النحاة إنباعاً ، ويسمون اللفظ الثانى من المتماثلين
تابعاً ، والأول متبوعاً . ويمدون التوابع خمسة : النعت ،
والتوكيد ، والبدل ، وعطف البيان ، وعطف النسق ؛
ويلحقون بها الإنباع للمجاورة ، وهو يختص عندم بالجر ،
ويمدونه قليلاً أو شاذاً .

ونريد أن نعرف سبب هذا الإعراب في التوابع وما يدل عليه من معنى ، لنرى أيطرد في هذا الباب الأصل الذى قررناه من قبل في معانى الإعراب .

العطف :

أما عطف النسق ، فإنك إذا قلت : جاء زيد وعمرو ، وجدت أن الاسمين متحدث عنهما ، ولو أنك أخرت الحديث أو المسند لقلت : زيد وعمرو جاءآ ، ومن هنا استحق كل من الاسمين الرفع ، على الأصل الذى قررنا . ولم يكن الأول أحق بهذا النوع من الإعراب ، ولا الثانى محمولا عليه ؛ كلا الاسمين متحدث عنه ، وكلاهما له إعراب المتحدث عنه وهو الرفع .

وكذلك فى الإضافة تقول : هذا أخو زيد وعمرو ، ومال زيد وعمرو ، فالإضافة إلى كل من الاسمين ، كأنك قلت : هذا أخو زيد وأخو عمرو ؛ وإنما أوجزوا إذ وجدوا الإيجاز دالا ، وأنت تعلم أن الاقتصاد من القوانين الطبيعية

في اللغات ، وأنه في العربية كثير شائع ، وظاهر واضح .
فليس الأمر في المطف إتباعاً ، وإنما هو كما قال
سيبويه : إشراك أو تشريك ^(١) .

وما رأيت في الواو الماطفة تراه في سائر حروف
المطف ، فمثل : جاء زيد لا عمرو ، وما جاء زيد بل عمرو ،
المتحدث عنه اسمان أيضاً ، أثبت لواحد ما نفيت عن الثاني ،
وكذلك هو مال زيد لا عمرو ، وما هو بمال زيد بل عمرو ،
لا يفهم الكلام إلا على الإضافة ، وإن تكن بسبيل الإثبات
في واحد والنفي مع الآخر .

وباب المطف إذا ليس له إعراب خاص ، وليس جديراً
أن يُمد من التوابع ، ولا أن يفردي باب لدرسه . هذا
من ناحية الإعراب ؛ أما من جهة معاني الحروف الماطفة
أو المشتركة ومواضع استعمالها ، فهذا مكان الدرس ، ولم
نزل ندعو إلى دراسة الأدوات منفصلة عما أعده النحاة لها

(١) ومن تراجم سيبويه « هذا باب مجرى التعت على المنعوت ،
والشريك على الشريك ، والبديل على البديل منه ، وما أشبه ذلك »

من أثر في الإعراب ، وإلى توفير البحث عن معانيها وسبل
استعمالها كما طلبنا من قبل في أدوات النفي ، وأدوات التوكيد ،
ونعد هذا أحق الدراسات النحوية أن توفر عليها العناية ،
ونتم فيها النظر ، لنكشف عن أسرار العرية في التعبير ،
ومزاياها في البيان وحسن التصوير .

والذي حمل النحاة على أن يحملوا للمطف باباً خاصاً ،
هو فلسفتهم في العامل ، وذلك أن مثل « قام زيد وعمرو » ،
رفع فيه الفعل فاعله واستوفى عمله عند الاسم الأول ، ولا يعمل
الفعل إلا رفعاً واحداً ، كما قدمنا في نقد نظرية العامل وتلخيص
قواعدها ، فكان حتماً أن يحملوا رفع الاسم الثاني من سبيل
الإنباع للأول . وكذلك الإضافة في مثل غلام زيد وعمرو ،
يختلف النحاة في العامل الجرّ ، أهو الاسم الأول ؟ أم الحرف
المقدر ؟ أم معنى الإضافة ؟ ثم يتفقون على أن العامل في
الإضافة ضعيف أيّا كان نوعه . فأما الاسم فإنه ضعيف في
باب العمل ؛ لا يعمل حتى يحمل على الفعل ويلحق به ، وحظه
من شبه الفعل هنا ضعيف ، وحمله على الفعل في عمل الجر

أضعف ؛ إذ كان الفعل لا يعمل الجر ، ولا يدخله الجر .
 وأما الحرف ؛ فإن حرف الجر ضعيف أن يعمل محذوفاً ،
 وإذا حذف نصب الممول بعده ، وإذا ضعف أن يعمل جراً
 واحداً ، فليس له أن يعمل جرّين إلا بسبيل الاتباع .
 هذا قولهم ، وقد يتنا لك من قبل أنا نرجع إلى المعنى ،
 فما كان في المعنى مضافاً إليه فهو مجرور ، والجر علم الإضافة ،
 ولا شيء من الاتباع في باب العطف .

بقية التوابع :

أما سائر التوابع بعد العطف فهي قسمان : —
 الأول : تكون فيه الكلمة الثانية من الأول بمنزلة المكمل
 للمعنى ، التمس له ، حتى لا يفهم المعنى إلا بهما معاً ، وحتى
 يكونا في الدلالة على ما يراد بمثابة « عبداً لله » في الدلالة على
 مسماه . تقول « استشر عاقلاً نصيحاً » ، ليس المستشار ، أو من
 رغبت في أن يستشار ، إلا ما أفهمت بالكلمتين : « عاقلاً
 نصيحاً » ؛ وكذلك الآية الكريمة : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً

خَطًّا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ « (٩٢ : ٤) .

وهذا التفسير في معنى هذا النوع من التوابع مأخوذ من قول سيدييه ؛ قال في مثل مررت برجل ظريف ما نصه : « فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنها كالاسم الواحد ، من قَبْلِ أَنَّكَ لم تُرد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل منهم رجل ظريف ، فهو نكرة ؛ وإنما كان نكرة لأنه من أمة كلها له مثل اسمه ، وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل ، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف ، واسمه يخلطه بأتمته حتى لا يعرف منها »^(١) .

وزاد شارحه السيرافي فقال : لو قلت رجل ظريف صيرفي صار من جملة الظرفاء الصيارفة ، وهم أقل من الرجال الظراف فقط ، ولم يطلب في غير الصيارفة . اهـ .

فهذا النوع الأول من التوابع ؛ وحكمه أن يكون للاسم الثاني ما للأول من إعراب وتعريف وتشكيك وتأنيث

من حيث اتصل فيهما المعنى ؛ بل من حيث امتزجا هذا
الامتزاج الذي تراه .

القسم الثاني من التوابع لا تكون الكلمة الثانية فيه من
الأولى بمنزلة المكمل - حتى لا يفهم المعنى المقصود إلاّ بهما
مما - بل يكون الأول دالا على معناه مستقلا بإفهامه ،
والثاني : دالا على معنى الأول مع حفظ من البيان والإيضاح
يحيى من قرن الكلمتين إحداهما إلى الأخرى .

وأنت تستطيع أن تقف عند الكلمة الأولى وقد فهم
الكلام بتمامه فهما ما ، كما تستطيع أن تكتفى بالثاني والمعنى
قد فهم أيضا . فإذا ضمنت الكلمتين ، أفدت التأكيد
أو زيادة البيان ، كما في : زارني محمد أبو عبد الله ، ولقيت القوم
أكثرهم أو كلهم .

قول زارني محمد ، أو زارني أبو عبد الله ، والمعنى فيهما
واحد . وتضم الاسمين معا ، فتقول زارني محمد أبو عبد الله ،
فهو المعنى الأول زدته يائنا أو تأكيذا ، وذلك بيد مما رأيته
من قبل في النعت .

هذا النوع الثانى من التوابع يشمل الأقسام التى سماها النحاة بدلا ، وتوكيدا ، وعطف يان . وتتفق فيه الكلمتان فى الإعراب من حيث كان مدلول الأولى مدلول الثانية ، والحكم على إحداها بأنه متحدث عنه أو مضاف إليه ، حكم على الأخرى لِمَا رَأَيْتَ من اتفاق المدلول . ثم لا يلزم أن يتفق اللفظان فى التعريف والتنكير ، فقد يطلب أن يكون الثانى أعرف من سابقه أو مثله فى التعريف ؛ وربما كان أقل منه تعريفاً إذا كان قرنه إليه وإتلاؤه له يزيد السابق بياناً .

هذه هى التوابع : نومان يختلفان فى أداء المعنى وفى حكم اللفظ ؛ وهو تقسيم كما تراه يميز ما بينهما تمييزاً واضحاً ويحمل المعنى هو الحكم فى تمييز كل نوع ، وفى إعطائه ما ينبئ له من الحكم .

هذا التقسيم على وضوحه وقلة الأقسام فيه ، واعتماده على المعنى ، يفصل ما بين النحاة من خلاف فى تمييز الأقسام بعضها من بعض ، وبقينا الاضطراب الذى يضطر به النحاة

في كثير من المواضع؛ أهي نعت، أم بدل، أم عطف يان؟
قال السيوطي في جمع الجوامع في باب النعت^(١): «وجوز
الكوفية التخالف في المدح والتم ، ومثلوا بقوله تعالى :
«وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا» فجعلوا «الذي»
صفة «لهزمة» . وجوز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا
خصصت قبل ذلك الوصف ، وجعل منه قوله تعالى : «فَأَخْرَجَ
يَقُومَانِ مَقَاهُمَا مِنَ الدِّينِ أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمَا الْأَوَّلَيْنِ» قال
الأوليان صفة لآخران ، لأنه لما وصف تخصص . وجوز
قوم عكسه ، أي وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً ، ومثل بقوله :
«وَالْمُعَنَّى رَسُولِ الزَّوْرِ قَوَاد» قال قواد صفة المعنى . وجوز
أبو الحسن ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان
الوصف خاصاً بالموصوف لا يوصف به غيره : كقوله : (في
أنيابه السم نافع) قال نافع صفة للسم . وأجيب بالمنع في
الجميع بإعرابها أبداً . اهـ .

فهذا يبين ما بين النعت والبدل عند من الاضطراب

في تحديد المعنى اضطراباً يؤدي إلى الاختلاف في الأحكام .
وهذا مثل من أمثلة ، وترى له نظائر متعددة في كتب
الأعارب أني قرأت . ولو أنهم جعلوا الفاصل المعنى كما بينا
من قبل لما اضطربوا ذلك الاضطراب .

أما ما بين عطف البيان والبدل من الفوارق ، فإننا نفيد
ونعني أنفسنا أن نُفَصِّلَ بيانها ، وَتَعَلَّمْ أن أدنى ذكر لك بما
في هذا الباب ، يقنعك أن هذه الفروق جميعها ترجع إلى
أحكام لفظية ، وإلى علل من نظريات العامل لا أثر لها في
المعنى . وقد أغنانا الإمام الرضى بِمَحْتِ هذه الأبواب إذ قال
في شرح البذل ما نصه : « أقول وأنا إلى الآن لم يظهر لي
فرق جليٌّ ، بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ،
بل لا أرى عطف البيان إلا البذل كما هو ظاهر كلام سيدي ،
فإنه لم يذكر عطف البيان ، بل قال : أما بدل المعرفة من
النكرة ، فنحو مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل بمن
مررت ، أو ظَنَّ أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه مَنْ هو أعرف
منه ، ومثل قوله تعالى : « وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ »

صِرَاطِ اللَّهِ « (١) اهـ .

وليس بوجيه أن يُفَرَّق بين التوكيد والبدل ، فإنه أسلوب واحد أن تقول : جاء القوم بعضهم ، أو جاء القوم كلهم ، والأول عندم بدل والثاني توكيد . وكل ما يمكن أن يبرر به عدُّ التأكيد تابعا خاصا ، وأن يُفَرَّد باب لدرسه ، هو أنه نوع من البدل جاء بكلمات خاصة ، لزم أن تُعَدَّد وتُحَدَّد ، فكان تفصيلا لأنواع البدل ، وتفسيرا لجزء منه ، لتمييزا لتابع جديد له أحكام خاصة .

النعت السببي :

ويجب أن نعود إلى بحث نوع من النعت ، وهو الذي يسميه النحاة « النعت السببي » ، ومثله قوله تعالى : « رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا » (٤ : ٧٥) ، وقولك « رأيتُ فتى باكيةً عليه أمه » . وظاهر في هذا النوع أنه لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت على ما يتنا من قبل ، وأسلوب

(١) ص ٣٣٧ ج ١ . شرح الرضى على الكافية : باب البدل .

الكلام أن تقول في المثل : رأيتُ فتىً باكيةً عليه أُمه ، رفع ،
والرفع هو وجه الكلام ، من حيث كان البكاء وصفًا للأم
وحديثًا عنها ، أما موافقة الكلمة لما قبلها في الإعراب ،
فذلك يحىء من باب آخر ؛ هو باب المجاورة : وكل ما عدا
عند النحاة نعتًا سببًا فقه أن يتفصل عما قبله ، وألا يجرى
عليه في إعرابه ، ولكنه إذا وافقه في التعريف والتشكير
جرى عليه في الإعراب ، وكان ذلك من باب الإعراب
بالمجاورة . وهذا التفسير مأخوذ من قول ابن جنى في توجيه
مارؤوا عن العرب من مثل : « هذا جحرٌ ضبٌ خربٌ » .
قال النحاة هو جر على المجاورة ، وهو قليل شاذ ، وقال ابن
جنى : « ليس بقليل ولا شاذ ، بل منه في اللغة العربية كثير
جدا ، وأصله « هذا جحر ضب خرب جحره » ، فحذف كلمة
جحر لأنها واضحة في المعنى » اهـ . فالذى تقول به هنا هو أن
تخريج ابن جنى لهذا المثل حكم شائع في جميع النعت السببي ؛
وحقه كله الرفع على الاستئناف وابتداء الحديث ، وعلى أن
الجملة كلها هي التي تتصل بما قبلها ، ولكنه يفارق الرفع

وَسُئِلَ إِعْرَابُ مَا قَبْلَهُ ؛ إِتْبَاعَ الْمَجَاوِرَةِ لَا إِتْبَاعَ النِّعْتِ . فَلَوْ
أَنَّهُ كَانَ صِفَةً لِمَا قَبْلَهُ لَكَانَ بَيِّدًا أَنْ تَقُولَ : الْقَرْيَةُ الظَّالِمِ
وَفِي بَاكِئَةٍ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ عُنَايَةَ الْعَرَبِ بِالنُّوعِ وَبِإِيَّانِهِ ، وَحِرْصَهُمْ
عَلَى التَّفْرِيقِ مَا بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ .

فَقَدْ أَتَيْنَاهُ مِنْ أَقْسَامِ التَّوَابِعِ وَأَحْكَامِهَا كَمَا عَدَّهَا النُّحَاةُ ،
وَأَسْقَطْنَا مِنْهَا نَوْعًا هُوَ الْمُعْطَفُ ، وَقَسَمْنَا بِاقِيهَا قَسَمَيْنِ : النِّعْتِ
وَالْبَدَلِ ، وَبَيَّنَّا أَنَّهَا فِي أَحْكَامِهَا لَا تَخَالَفُ الْأَصْلَ الَّذِي قَرَّرْنَا
مِنْ قَبْلِ فِي مَعَانِي الْإِعْرَابِ . وَخَالَفْنَا النُّحَاةَ فِي النِّعْتِ السَّبْبِيِّ ،
وَجَعَلْنَاهُ إِتْبَاعًا لِلْمَجَاوِرَةِ .

الخبر :

وَيَجِبُ أَنْ نَزِيدَ هُنَا تَابِعًا ، هُوَ أَمُّ مِنَ الْأَقْسَامِ السَّابِقَةِ
كُلُّهَا وَأَوَّلَاهَا أَنْ يَذْكَرَ فِي بَابِ التَّوَابِعِ ، وَهُوَ الْخَبَرُ ؛
وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَدُلُّوا عَلَى أَنَّ الْكَلِمَةَ هِيَ عَيْنُ
الْأَوَّلَى ، وَأَنَّهَا صِفَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ لَهَا ، أَشَارُوا إِلَى ذَلِكَ بِالْمُوَاقِفَةِ
فِي الْإِعْرَابِ وَفِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ .

ونعتمد في هذا على كلام المتقدمين من النحاة ، فقد قال
 سيديويه : « إن الخبر إنما رفع من حيث كان من المبتدأ
 هو هو » ، وقال نحاة الكوفة : إن الخبر إذا خالف المبتدأ
 ولم يكن وصفاً له ، وإنما كان بياناً لمكانه أو زمانه لم
 يرفع ونصب ، ويسمونه النصب على الخلاف ، تقول :
 « زيد أمامك » . فإذا لم يكن بياناً للمكان ، بل كان
 وصفاً للأول فهو مرفوع كما قال المعري :

ورأى أماً ، والأمام وراءه وكل حياة العالمين رياء
 والذي منع النحاة أن يقولوا بالإتياع في باب الخبر ، أنهم
 رأوا المبتدأ يكون مرفوعاً والخبر منصوباً في كان . وليس
 التفسير على ما تصوروا ، فإن المتحدث عنه هو الذي سموه
 اسم كان ، والمتحدث به أو الخبر ، هو « كان قائماً » ، فليس
 « قائماً » بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه . وكذلك في
 باب « إن » ، رأوا المبتدأ منصوباً والخبر مرفوعاً ، فأنكروا
 الإتياع ، وقد علمت من قبل ، أن الاسم في باب « إن »
 مرفوع ، وأنه قد ورد إتياعه على الرفع ؛ جاء في القرآن

الكريم : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّبِثُونَ »
وفي الشعر ما روى سيبويه :

وإلا فاعلموا أنا وأتم نبأ ما بقينا في شقاق
وقالت العرب : « إنهم أجمعون ذاهبون » ، فخطأ
سيبويه ، وهو المخطئ ، كما يننا من قبل في بحث أبواب
الرفع ، فالخبر في هذا الباب تابع مرفوع كما رفع غيره
من التوابع ، ونظيره في الإتياع ما روى النحاة في مثل
« ليس زيد بقائم ولا قاعداً » ، و « ليس زيد قائماً ولا قاعداً »
على ما تعلمه في خبر ليس .
فهذا حكم الخبر والله أعلم .

تكملة البحث

في مواضع أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب

أراني قد انتهيت من تقرير ما أردت ، وينت أن للإعراب في العربية علمين : « الضمة » و « الكسرة » ، وأن الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، واستقرت أبواب الإعراب كما عدها النحاة ، ورأيت استقامة هذا الأصل معها ، واطرادها فيها ؛ على أنه قد يسر أحكام الإعراب ومكن من الإحاطة بها على أقرب وجه وأدناه إلى توضيح سرّ العربية .

وقد كان في هذا بلاغ ما أردت . ولكني رأيت أن أكمل البحث بدرس أبواب ، أجاز النحاة فيها وجهين من الأعراب ، ساووا بينهما مرة ، وفضلوا وجهاً على الثاني في الأخرى . والأصل الذي تقرر لا يساير هذا التخيير ، ولا يجوز أن يكون للكلام وجهان من الأعراب يلبس المتكلم أيهما شاء . فتي ثبت أن الحركة أثراً في تصوير

المعنى تجتلب لتحقيقه ، لم يكن للتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذى يقصده إلى تصويره ، فيختلف الأعراب تبعاً له . ومن ثم كانت الأبواب ذات الحكيم أو الأعرايين المختلفين ، موضعاً صالحاً لاختبار هذا الأصل ، دقيقاً في تقدير مداه ؛ وكان من تكملة البحث أن ندرس هذه الأبواب وقيس أحكامها بحكمه . وقد رأيت أنه كشف عن سر العرية في هذه الأوجه وأبان عن سبب اختلافها ، وعن صلة ما بين هذا الاختلاف ودقائق ما يراد من المعنى . وأنه ربما صحح من أحكام النحاة ، أو فصل في بعض ما ينهم من خلاف .

باب « لا »

وأول هذه المواضع ، باب « لا » . والنحاة يحملون للاسم بعد « لا » أنواعاً من الإعراب مختلفة :

- ١ - يحملونها عاملة عمل ليس ، فيرفع بعدها الاسم وينصب الخبر ، ويروون لذلك قول الشاعر :
- من صد من نيرانها فانا ابن قيس لا براخ

وقول الآخر :

تَمَزَّ فَلَاشَى عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
 ٢- ويحملونها عاملة عمل « إن » ، فينصب الاسم بعدها
 غير منون ويرفع الخبر ، ولذلك أمثلة كثيرة ، مثل : « ذَلِكَ
 الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » [٢: ٢] « لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ »
 [١٢: ٩٢] « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ »
 [١١: ٤٣] .

٣- ويحملونها ماملة فيرفع بعدها المبتدأ والخبر مثل :
 « وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » [١٠: ٦٢] .
 ويجيزون في نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خمسة^(١)
 أوجه من الإعراب ؛ ويطلقون في توجيه كل إعراب منها .

الأوجه الخمسة هي :

(١ ، ٢ ، ٣) لا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا قوة ولا قوة .
 تنصب الأول غير منون . وتنصب الثاني منوناً وغير منون
 وترفعه منوناً .
 (٤ ، ٥) لا حول ولا قوة ، ولا قوة .
 ترفع الأول منوناً . وترفع الثاني منوناً أو تنصبه غير منون .

وإذا أردنا أن نعرف الفرق بين ما تعمل عمل ليس ،
 فيرفع الاسم بعدها ، وما تعمل عمل إن فينصب بعدها ،
 لتمييز مواضع الرفع من مواضع النصب ، وجدناهم يقولون :
 إن الأولى تنفي الواحد ، ففيها محدود خاص ؛ تقول :
 « لا رجلٌ في الدار بل رجلان » . والثانية تنفي الجنس ؛
 تقول : « لا رجلٌ في الدار » ، فلا يصح أن تعقب بعده بمثل
 بل رجلان ، فيتضارب أولُ الكلام وآخره .

وإذا ناقشت هذا الفرق الذي يبتنوا ، لم تجد له ثباتاً ،
 فالشاهدان اللذان روّوها لإعمالها إعمال ليس لا يفهم منهما
 إلا نفي الجنس ، وكيف يفهم على غيره قول الشاعر :
 « تمرّ فلا شيء على الأرض باقياً »

وقول الآخر : « فأنا ابن قيس لا براح »
 وإذا ضاع معنى الشمول في النفي كان المعنى في اليتين لنوعاً .
 ومن العجيب أن النحاة لا شاهد لهم على إعمالها كذلك
 إلا هذان اليتان : قال أبو حيان : إنه لم يرد من إعمال
 « لا » عمل ليس صريحاً إلا بيت واحد ، هو :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا .

وقد أنكر الأخفش هذا العمل ، وأتبعه الإمام الرضى ،
وجمله ابن الحاجب مماثلا ، ونص ابن هشام فى شرح القطر
على أنه خاص بالشعر .

فلم نجد فى أقوال النحاة ما يصح به التمييز بين مواضع
الرفع ومواضع النصب بعد « لا » . والذين أنكروا إعمالها
عمل ليس لم ينكروا — ولا سبيل إلى أن ينكروا — أن
الاسم بعدها يكون مرفوعا ، ولكنهم يعدونها ملفاة ؛ ثم
لا يعنون ببيان الفارق فى المعنى بين الإعمال والإلقاء ، ولا بد
عندنا من فارق معنوى .

وقد أجهدنا بحث أقوال النحاة فى هذا الباب ، ومناقشة
آرائهم ، وتتبع جدلهم ، لنظفر برأى مستقيم يصل بين حكم
الإعراب ومعنى الكلام فلم نجد .

وتستطيع أن ترى . ونعدك من الآن أن ستجد هذا
الباب مثلاً تاماً للجهاد النحوى العنيف ، الذى يعتمد
على الفلسفة النظرية ، وخاصة فلسفة العامل ؛ فتكثر فيه فروض

القول ، ويُستعمل من الفلسفة أحكامها ؛ على أنه ليس باليد من أقوال العرب إلا النذر اليسير . ومن أجل هذا يكثر الخلاف ، ويطول الجدل ، ولا يفصل ولا حَكَم .

وقد رأينا أن نرجع إلى « الكتاب الكريم » لنعلم استعمال هذا الحرف ومعانيه ، وتبين حكم ما بعده ، فوجدنا استعماله على ما يأتي :

استعمال « لا » مع الفعل :

تستعمل لا مع الفعل أكثر مما تستعمل مع الاسم ، ففي سورة « البقرة » وحدها تجيء « لا » في (١٧٠) سبعين ومائة موضع ؛ وهي مع الاسم في (٥٤) أربعة وخمسين فقط ، ومع الفعل في (١١٦) ستة عشر ومائة .

وتكون مع الفعل ناهية ونافية .

فالناهية — تدخل على المضارع وحده ، ويكون بعدها مجزوما ؛ وتجمله في باب الأمر أكثر تصرفاً من فعل الأمر نفسه ، ألا تراك تقول « اقرأ » فإذا أردت النهي قلت :

« لا تقرأ » ، ولم يكن لك من سبيل إلى استعمال صيغة الأمر ، على أنك تقول في المضارع « تقرأ » و « لا تقرأ » ؛ تأمر به وتنهى .

والنافية - تختص بالمضارع أيضاً ، ولا تدخل على الماضي إلا قليلا ، وبشرط أن تكرر ، مثل : « فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى » [٧٥ : ٣١] .

والنافية للمضارع هي أكثر أنواع « لا » استعمالا ؛ ونصف ما ورد في « الكتاب الكريم » من هذا النوع . ويلاحظ في نفي المضارع ، أنك تقول : « لم يتكلم » ، فالنفي للماضي ، و « ما يتكلم » فالنفي للحال ، و « لن يتكلم » فهو للمستقبل ، فإذا قلت : « لا يتكلم » كان النفي أوسع وأشمل . ففي نفي « لا » معنى الشمول والعموم .

وفي معنى الفعل المضارع شيء من الشمول والاتساع أيضاً ؛ فالنحاة يقولون إنه للحال والاستقبال ، وأقول : إنه قد يتناول الماضي أيضاً ، فمثل : « هو كريم يعطى السائل ويكرم الضيف » ، ومثل : « الَّذِينَ هُمْ يُرْآوْنَ وَيَمْنَعُونَ »

أَلْمَاعُونَ» [١٠٧-٧، ٦] ليس الحال ولا الاستقبال أولى به من الماضي . وأنا أدعك لفهمك وأطمئن إلى حكمك . وفي القرآن الكريم : « وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكِ مُسْلِمِينَ » [١٠٢ : ٢] قدّر النحاة له « كانت تتلوا » ورووا قول الشاعر :

جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالإيماض
فقدّروا له « كانت » أيضاً . ومهما قدروا فلن يدفخوا أن المضارع قد أفاد هذا المعنى وصوّره دون أن يذكر ما قدّروه . وقد يدل المضارع على ما صار بمنزلة الطبيعة أو العادة ، فينسح ولا يتقيد بزمن ، وذلك في الكلام كثير .
ومن شمول المضارع أيضاً أنه يدل على ما يتجدد وتكرر كما قالوا في بيت الشاعر :

أو كلما وردت عكاظ قبيلةً بشوا إلى عمر يفهم يتوسّم
لذلك ناسب المضارع النفي « بلا » فاختصت به ، وامتنع أن تنفي الماضي حتى يكون فيه معنى الاستقبال ، أو حتى تتكرر ليكون في التكرار معنى من الشمول .

استعمالها مع الاسم :

واستعمال « لا » مع الاسم أقل من استعمالها مع الفعل . كثيراً . وقد أشرنا إلى ذلك من قبل ، ونرى في سورة « كالأيسراء » مثلاً أن « لا » تُستعمل مع المضارع في ثلاثين موضعاً ولا نجد معها الاسم إلا في موضع واحد ، وهي فيه تأكيد لنفي فعل سابق : « قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا » [١٧ : ٥٦] .

ونجدها مع الاسم ، تشابه استعمالها مع الفعل وتسايره فتجىء مفردة ومكررة ، أما المفردة فلا تليها إلا نكرة . وأكثر ما تكون هذه النكرة مصدراً أو في معنى المصدر ، مثل :

- « ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » [٢ : ٢] .
- « لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا » [١٠٩ : ٥ ، ٣٢ : ٢] .
- « فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ » [٢ : ١٩٣] .
- « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ، قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » .

مَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ
الْوُثْقَى لَا انْقِصَامَ لَهَا » [٢ : ٢٥٦] .

« لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ » [١٠ : ٦٤] .

« لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمْ » [١٢ : ٩٢] .

« وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ » [١٣ : ١١] .

وقد يليها وصف مشتق مثل :

« إِنْ يَتَّخِذْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ » [٣ : ١٦٠] .

« وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ » [٦ : ٣٤] .

« مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ » [٧ : ١٨٦] .

« وَإِنْ يَمَسَّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ »

« وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ » [١٠ : ١٠٧] .

ويندر أن يجيء بعدها اسم جنس مثل : « لَا إِلَهَ إِلَّا

هُوَ » [١٨ ، ١٨ ، ٦ ، ٢] من آل عمران : ٣ ، ويتكرر هذا المثال

في القرآن الكريم ، ولكن يندر أن يجيء نظيره ؛ وأندر منه

أن يليها جمع مثل : « إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ » [٩ : ١٢] . ومن

السبعة من قرأه « لَا أَيْمَنَ لَهُمْ » بالكسر في همزة إيمان .

وتجد من المشابهة بين هذا الاستعمال وبين استعمالها مع المضارع أوجها :

أولها : أن المصدر والمشتق يشبه الفعل مشابهة لا تخفى .
ولقد عدّ نحاة الكوفة المشتق — اسمي الفاعل والمفعول — نوعاً من الفعل .

الثاني : التنكير ، وقد علمت مافي المضارع من معنى العموم والشمول .

الثالث : أن الاسم بعد « لا » يطلب أن يتبعه ظرف يتعلق به ، ولا يذكر بعده الخبر . وقد لحظ النحاة هذا فقالوا : إن لا النافية للجنس يكون خبرها محذوفاً أبداً عند الطائيين . وغالباً عند الحجازيين .

وأما إذا كرّرت « لا » فإن الاسم بعدها يكون معرفة ونكرة — أي نوع من المعارف ، وأي نوع من النكرات — وقد يكون الاسمان نكرة ومعرفة ، أو يكون اسم يادله فعل . وتكرار « لا » ، لا يجيء قليلاً ولا عرضاً ، بل هو أسلوب من أساليب استعمالها كما تستعمل « أما » .

ومن أمثله : « وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ »
[١١٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٧ : ٢] .

« لَا يَتَّبِعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ » [٢٥٤ : ٢] .
والاسم بعدها حين التكرار منون .

وقد تبين لنا أن « لا » تنفي نفياً تاماً مستغرقاً في الفعل
وفي الاسم ، فإذا كانت في نفي الاسم مفردة فإنه يشار إلى
الاستغراق بالتزام التكثير وعدم التنوين ، وإذا كانت مكررة
كفي التكرار في الدلالة على ما يراد من الشمول والاستغراق ؛
هذا معنى « لا » وطريق استعمالها . أما إعراب الاسم
بعدها ، فإنه إذا كان مرفوعاً بعد « لا » المكررة ، فوجهه
واضح ، لأنه متحدث عنه حقه الرفع ، وليس إعرابه بحل
خلاف وجدل عند النحاة ، ولا هو بموضع نظر عندنا ،
ولا شيء من المعارضة بينه وبين الأصل الذي قررنا .

أما الاسم المنصوب فهو الذي يمتينا وجه إعرابه الآن ،
ويبدو أول الأمر أنه متحدث عنه ، وأنه صدر جملة إسمية
تامة . والمتأمل يرى غير هذا ، فإنه ليس بعده من خبر

ولا شيء يتحدث به ، تقول : لا ضير ، ولا فوت ، ولا بأس
 فيتم الكلام ، ويقدر النجاة الخبر مخفوا : أى موجود
 أو حاصل ؛ وهو لغو ، لا يزيد تقديره فى المعنى شيئاً .
 وما يذكر بعد هذا الاسم من الظرف ليس خبراً له ، لأنه
 يحذف ويتم الكلام دونه ، تقول : « لا رب » و « لا رب
 فى هذا القول » و « لا رب عندى فى شيء منه » ، وكل
 ما زده فهو بيان وتكملة ، والجملة الأولى وهى : « لا رب »
 تم بها المعنى .

والآية الكريمة : « ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى
 لِلْمُتَّقِينَ » [٢ : ٢] يقف بعض القارئىن عند « لا رب » ،
 ويبدأ « فيه هدى » ، وبعضهم يقف عند « لا رب فيه » ،
 والكلام فى كلا الأمرين تام . وليس كذلك الخبر .

وآية « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ »
 [١١ : ٤٣] لا تجد فيها ما يصح أن يكون خبراً على طول
 الكلام ، وأصل الجملة « لا عاصم » وكل ما بعدها بيان يكمل به
 المعنى ، ولكنه لا يهدر بحذفه حتى يكون الكلام بلا فائدة .

وتكلف النحاة جعل هذه الظروف أخباراً ، وليس بلوجه . وفي إعراب « لا إله إلا الله » يحصل بعض النحاة خبر « لا » هو ما بعد أداة الاستثناء ، ويحملونه نظير « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » [٣: ١٤٤] مثلاً ، وبين الجلتين فارق بعيد ، وذلك أنك تقف عند « لا إله » فتم الجملة ولو أن معناها الكفر ، ولو أنك وقفت على « وما محمد » لما أفدت شيئاً ما . وإذن فالاسم بعد « لا » في هذا الاستعمال ليس يتحدث عنه ، وحقه من الحركات الفتحة ، ولا شيء فيه من الإشكال .

والذي عَوَّضَ الأمر على النحاة ما قرروه من أن يحل جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبراً ، أو فعلاً وفاعلاً ؛ ولم يعرفوا الجملة الناقصة . وپرونها في النداء مثل : « يا محمد » و « يا علي » ، فيقدرون أدعو محمداً ، أو أدعوك محمداً ، ولا وجه لهذا التقدير ، ولا هو مع المعنى . وكذلك : تحية وسلاماً ، وصبراً وشكراً ، يقدرون الفعل لإعراب الاسم المذكور ولا وجه له ؛ وإنما هي جملة ناقصة ، والاسم استعمال عن الفعل فصار منصوباً . ومنه عندنا ما نحن فيه من مثل : لا بأس ولا ضير .

فهذا توجيه الإعراب ؛ أما التنوين فإنه سيجي في.
 بحثنا هذا باب خاص له ، ولكننا نجل لك منه ما يختص.
 بهذا الموضع :

التنوين هو علامة التنكير ، والعرب يقصدون في.
 التنكير إلى الواحد من كثير ، والفرد الشائع في أفراد .
 فإذا قصد إلى الاحاطة وإلى جميع الأفراد ، فهو عندهم
 من مواضع التعريف ، وهذا معنى «أل» الجنسية ، فالاسم
 بعد «لا» إذا كانت للجنس بمنزلة المرفع تعريف الجنس .
 فيحذف منه علم التنكير وهو التنوين .

ومن النحاة من يرى السبب في بناء هذا الاسم هو
 معنى الاستفراق ، ومنهم من يقول : إنه تضمن الاسم
 معنى «من» المحذوفة .

وهذا يرى أن النحاة لاحظوا ما بين معنى الاستفراق
 وحذف التنوين من صلة . وقد يتنا لك صلة ما بين
 الاستفراق والتعريف عند العرب . والله أعلم

باب ظَنَّ

ومن الأبواب ذات الوجهين باب « ظَنَّ »

فالنحاة يقررون أن أفعال القلوب من هذا الباب تنصب
مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وإنها قد يمتريها « الإلناء »
و « التعليق » .

والإلناء أن يهمل الفعل فلا ينصب شيئاً من المفعولين ،
وذلك أنه قد يتأخر عن المفعولين ؛ فنقول : زيد ذاهب
ظننت ، ويجوز إذا أن تنصب الاعمين والفعل عامل ،
أو ترفعهما والفعل ملنى . وإلناء الفعل ورفع الاعمين
هنا أولى .

وقد يتوسط المفعولين ، فنقول : زيد ظننت ذاهب ،
ويجوز النحاة هنا الأعمال والإلناء أيضاً ؛ ثم يختلفون فى أى
الوجهين أولى ، فجمهورهم يرى أن الوجهين على السواء ، ومنهم
من يرجح الأعمال .

أما إذا قَدِّمْتَ الفعل على الاسمين وجريت على الأسلوب
 الثالب قُلت : ظننتُ زيداً ذاهباً ، فالإعمال ونصب الاسمين
 واجب على مذهب البصريين . وأجاز الإلفاء ورفع الاسمين
 في هذه الحالة أيضاً الكوفيون والأخفش من متقدمي
 البصريين ، وابن الطراوة وأبو بكر الزبيدي من نحاة الأندلس
 فهذا ملخص قولهم في الإلفاء .

أما التعليق : فهو أن يتقدم الفعل ويتأخر الاسمان ،
 ولكن يصحهما أداة من أدوات الصدارة التي تحجب ما قبلها
 أن يعمل فيما بعدها ، مثل لام الابتداء ، و « ما » و « إن »
 النافيتين .

ويفرقون بين الإلفاء والتعليق بأن الإلفاء في كل
 مواضعه جائز ، فحيث أُلْفِتَ الفعل جاز لك إعماله . أما التعليق
 فواجب متى تحقَّق سببه ، فليس لك أن تُعْمِلَ الفعل وقد
 عُلِّقَتْه أداة نفي أو استفهام . ويفرقون بينهما بفرق آخر
 واضح فيه التكلف ، فيقولون : إن الفعل الملني لا يعمل في
 اللفظ ولا في المحل ، أما الملحق فإنه يحجب عن العمل في

اللفظ ويبقى عاملاً في المحل ؛ وتفصيل ذلك وما فيه من خلاف
وجدل ، قريب لمن شاء أن يرجع إليه في « باب ظن » من
الكتب الموسعة .
وتفسير هذه الأوجه كلها على الأصل الذي ذهبنا إليه
قريب إن شاء الله .

وذلك أنك تقول : ظننتُ زيداً ذاهباً ، فيتجه همك
قصداً وابتداءً إلى الإخبار بأنك ظانٌّ أمراً ، فأنت تتحدث
عن نفسك في ذلك ، وما الايمان بعد ظنٍّ إلا تكله وبيان
لما تعلق به الظن ؛ فحكم الاسمين إذاً النصب ، وليس فيهما
من متحدث عنه فيرفع .

ويشهد لما قررنا تصريح النحاة بأن الاسمين بعدهذه
الأفعال قد صارا فضلة ، وأنه يجوز حذفهما اقتصاراً ،
والاستغناء عنهما معاً ، ومن أمثله : « من يَسْمَعُ يَحَلْ » ،
و « أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْ يَرَى » [٥٣ : ٣٥] « إِنَّ اللَّهَ
يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » [١٦ : ٧٤] « إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا
وَمَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِينَ » [٤٥ : ٣٢]

وقد يُكتفى عن الاسمين باسم واحد ، قال الإمام
 الرضى^(١) : « إنه يجوز في « رأى » من رأى أن تنصب
 مفعولين أو واحداً ، مثل رأى أبو حنيفة جل كذا أو رأى
 أبو حنيفة كذا حلالاً » اهـ . قال الصبان^(٢) : « وهذا صريح
 في جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية إلى واحد هو
 مصدر ثانى الجزئين مضافاً إلى أولهما من غير تقدير مفعول
 آخر ، لأن هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة » اهـ :
 وعبرة أبي العباس المبرد في هذا أدق وأين ، قال^(٣) :
 « ألا ترى أنك إذا قلت : ظننتُ زيداً أخاك فإنما يقع
 الشك في الأخوة . فإن قلت : ظننتُ أخاك زيداً أوقعت
 الشك في التسمية ، وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان
 الكلام موضحاً عن المعنى » اهـ .

فلا خلاف بين النحاة في أن الجملة بعد ظن قد فقدت

(١) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب (باب ظن) .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (باب ظن) .

(٣) اللقنصب في النحو له ص ٧٩ ج ٣ من مخطوط مكتبة الجامعة .

ما فيها من الإسناد وصار جزءاها فضلة يتم بهما ما قبلهما
من الكلام .

وقد يكون من همّ القائل أن يقول : « زيد ذاهب »
يقصد أولاً إلى الإخبار بهذا والحديث عن زيد ، ثم يقول :
هذا ظني ، أو أظن ، أو ظننت . فهنا كلامان ؛ وحكم الاسمين
على أصلنا الرفع ، وأسلوب الكلام أن يتأخر الفعل ويتقدم
الاسمان ، فيجى ترتيب اللفظ في النطق على ترتيب المعنى
في النفس ، وخطوره بالفكر ؛ على أنه يمكن أن يفهم هذا
مع المتوسط أيضاً ، إذ تقول : زيد أظن ذاهب .

وهذا هو تفسير سيبويه لمعنى الإلفاء في كتابه ، قال
في « باب الأفعال التي تستعمل وتلنى » : وكما أردت الإلفاء
فالتأخير أقوى . . . وإنما كان أقوى لأنه إنما يجىء بالشك
بعدما يمضى كلامه على اليقين ، أو بعدما يتبدى وهو يريد
اليقين ثم يدركه الشك ، كما تقول : « عبد الله صاحب
ذاك ، بلّغنى » وكما قال : « من يقول ذلك ؟ تدرى ؟ »
فأخر ما لم يعمل في أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما

بلنه بعد ما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري ، فإذا ابتداء
كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو آخر
كما قال : زيدا رأيت ، ورأيت زيدا ، وكلما طال الكلام
ضعف التأخير إذا أعملت . اهـ .

وقد يفهم هذا المعنى مع تقديم الفعل ، إذا بدا في الكلام
ما يدل على استقلال الثاني بالحديث والتقصّد إلى الإخبار ، كما
تقول : ظننتُ لزيدٍ ذاهب . ولولا أن استقلال الثاني من
غرض المتكلم لما كان وجيباً أن يؤكد الكلام بعد فعل
يدل على معنى الشك أو الرجحان ؛ فقد سبق القول مساق
التأكيد والتحقيق ثم قيل إن هذا مبلغ ظني ، وجهد رأيي .
وهذا التفسير قد تردّد في كلام سيبويه في مواضع من كتابه .
وما ورد من الرفع بعد ظنٍّ فهو على هذا ، والكلام
فيه كلامان ؛ وما الأدوات التي عدّها النحاة معلقة للفعل عن
العمل إلا دلائل على أن الكلام الثاني مستقل يقصد إلى
الإخبار به ، فيذكر منه ما يشهد بابتداء الكلام واستثناؤه ،
وأنه لم يبحى بمنزلة اللاحق وإن جاء في اللفظ متأخراً .

فهذا تفسير كلام النحاة وما قالوه في الإلغاء والتعليق ،
على وجه يفنى عن كثرة الاصطلاح وتمديد الأقسام ، ويرى
من كثير من الخلاف . ثم هو يرسل حكم الإعراب واحداً
مستقيماً ، غير مُردّد ولا مضطرب .

فليس لنا من موضع نبجز فيه الرفع والنصب ، أو تفضّل
أحد الوجهين على صاحبه ؛ وإنما هو المعنى الذى يراد بيانه
يوجب سبيلاً واحداً مخصّصاً للأداء .

باب الاشتغال

الموضع الثالث من المواضع التي ردّد النحاة فيها الحكم بين النصب والرفع باب الاشتغال . وهو باب دقيق عويص ، وعَرّ النحاة فيه البحثَ وأكثروا الخلاف .

وأصل هذا الباب أنك تقول : لقيت زيداً ، فزيد منصوب ، وهو مفعول « لقيت » كما يعرب النحاة ؛ ولك أن تقدم « زيداً » لسبب ما من أغراض التقديم ، فتقول : زيداً لقيت ، أو زيداً لقيته ، وهذا التركيب الأخير وحده هو موضع الاشتغال ولأجله خلق الباب ، وأُطيلت أبحاثه .

والعقبة التي لوت طريق النحاة هي أن الفعل قد نصب الضمير واستوفى بذلك عمله ، فليس له أن ينصب الاسم المتقدم بعد ما شغل بضميره . واضطروا بحكم نظرية العامل وحكم فلسفتهم فيها ، أن يقدروا لنصب هذا الاسم عاملاً محذوقاً واجب الحذف ، يفسره الفعل المذكور ، وتقدير

الكلام عندهم : « لقيت زيداً لقيته » .
والفعل المقدر يسمى : « المضر على شريطة التفسير »
والفعل المذكور في الكلام يسمى : « المشغول أو المفسر »
والضمير المتصل به يسمى : « الشاغل » .
والاسم المتقدم يسمى « المشغول عنه أو المحدود » ،
وبالباب كله « باب الاشتغال » .
والأصل عندهم في الاسم المحدود أنه يجوز فيه وجهان :
الرفع والنصب ؛ والرفع راجح لأنه لا يجوز إلى تقدير فعل
والنصب مرجوح لحاجته إلى فعل مقدر . ثم قد يعرض
للكلام ما يجعل النصب مختاراً ، أو يوجب أحد الوجهين .
ويهما أن ندرس مواضع ترديد الحكم بين النصب
والرفع ؛ وقد علمت مواضع اختيارهم للرفع . وأما اختيارهم
لنصب ففي المسائل الآتية : —
١ — الأولى : أن يكون الفعل دالاً على الطلب بصيغته
كفعل الأمر ، أو بأداة يقترب بها كالمضارع بمد لام الأمر
ولا الناهية .

٢ — الثانية: أن يقع الاسم بعد أداة ، الغالب أن يليها فعل ، وذكروا منها أدوات الاستفهام غير « هل » وأدوات النفي : « ما » و « لا » و « إن » . على خلاف في بعضها .

٣ — الثالثة : أن يقع الاسم جواباً لاستفهام منصوب مثل زيداً لقيته . في جواب : مَنْ لَقِيتَ ؟ أو يقع الاسم بعد عاطف على جملة فعلية سابقة ولم يفصل بين الجملتين بأمّا ، مثل : أدنيتُ زيداً وعمراً أقصيته ، فإذا جئت بأمّا كان الرفع المختار ، وقلت : أدنيتُ زيداً وأمّا عمرو فأقصيته . هذا يحمل ما فصلوا ، وأعفيناك من خلاف وجَدَل عَنيف .

أما تفسير هذه الأحكام كلها على ما ذهبنا إليه فقريب . وذلك أنك إذا أردتَ بالاسم المتقدم على الفعل في مثل : « زيدٌ رأيته » أن يكون متحدثاً عنه مسنداً إليه ، فليس إلا الرفع ، والاسم آت في موضعه من الكلام ؛ وإذا أردتَ أن هذا الاسم إنما سبقَ تنمة للحديث وبياناً له لا متحدثاً عنه ، فالحكم النصب ، تقول : « زيداً رأيته » . وقد تقدّم الاسم عن موضعه ، وخولف به ترتيبه لفرض

أو لمضى قصد إليه المتكلم من معاني التقديم .
 ووجه الكلام في الحالة الأولى أن تقول : « زيدٌ
 رأيته » تذكر الضمير ، وربما جاز « زيدٌ رأيْتُ » بحذفه لأنه
 مفهوم ، ولأنه كما يقول النحاة فضلة .

ووجه الكلام في الحالة الثانية أن تقول « زيداً رأيْتُ »
 ولك أن تقول « زيداً رأيته » بذكر الضمير زيادة في البيان .
 وقد قال سيبويه في مثل زيدٌ رأيته : « النصب عربي كثير ،
 والرفع أرجح » . وما يتناه يوافق قوله ، ويشرح سببه ، ويفصل
 وجه الدلالة في كل من الإعرابين .

أما المواضع التي يرجح النحاة فيها النصب ، فأولها أن
 يكون الفعل دالاً على الطلب ، وقد علمت أن الطلب لا يكون
 خبراً ، ووردت الجملة الطليية قليلا في الخبر ، فتأول النحاة
 معناها إلى الخبر ؛ فالحكم هنا النصب ، لأن الاسم ليس
 بمحدث عنه ، وليس بعده من حديث .

وقد اضطرب النحاة أمام الآيات الكريمة : « وَالسَّارِقُ
 وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » [٣٨ - مائدة : ٥] « وَالزَّانِيَةُ

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ» [٢- النور: ٢٤]
 وذلك أن الفعل للطلب ، والمختار في الاسم قبله النصب على
 مذهب النحاة ، وقد ورد مرفوعاً في الآيتين . واتفق القراء
 السبعة على القراءة بالرفع ، فذهب النحاة يتأولون ويختلفون في
 التأويل والتوجيه من غير أن يبدلوا حكمهم ، ثم ذهب ابن
 السيد وابن بابشاذ إلى اختيار الرفع في مثل الآيتين ، وهو
 ما كان الطلب فيه عامّاً غير خاص . مع اختيار النصب في
 الخاص مثل « زيداً أضربه » . وهذا الرأي هو الحق عندنا ،
 وذلك أن فعل الأمر إذا أريد به معنى عام وقع في معنى
 التشريع ، وكان حكماً قياسه الخبر ، وكان الاسم المتقدم متحدثاً
 عنه حكمه الرفع كما بينا .

ففي آية « وَأَسَارِقُ وَالسَّارِقُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » قانون
 عام هو والله أعلم : والسارق والسارقة جزاؤهما قطع أيديهما .
 وإنما صيغ الخبر بصيغة الأمر لنوع من التشديد والحث على
 التنفيذ ، وهو أسلوب عربي صحيح شائع سائع .
 وهذا التأويل واضح من كلام سيبويه في الآية ، إذ قال :

إن المعنى والسارق والسارقة من الفرائض يتلى عليكم حكمهما ،
وقد رضى النحاة تأويل سيبويه ، ثم رفضوا مذهب ابن
السيد ، والثانى من الأول .

الموضوع الثانى : أن يكون الاسم بعد أداة الغالب
فيها أن يليها فعل ، وذلك بعد همزة الاستفهام وما ولا النافيتين ؛
واختلفوا فى إن النافية ، فسيبويه يرى الرفع بعدها أولى
لكثرة دخولها على الجمل الاسمية ، والجمهور يُسوئونها بما ولا .
واختلفوا كذلك فى أخوات الهمزة من كلمات الاستفهام
غير هل .

والأدوات التى ذكروا يَنْقَلِبُ أن يقع معناها على الحدث
فيتبعها الفعل المتحدّث به لا الاسم المتحدّث عنه .

ونحن هنا لا نرى جواز النصب والرفع وترجيح النصب
بل نقول : إذا كان المعنى أن تخبر بالفعل وتحدث به عن
فاعله فالحكم النصب ، وإذا كان التحدث عن الاسم فالحكم
الرفع . وبذلك قال ابن الطراوة من علماء الأندلس ، فعنده
أن الاستفهام بالهمزة إذا كان عن الاسم ، فالرفع واجب ،

مثل : أزيدْ ضربته أم عمرو ، وإذا كان عن الفعل فالنصب ،
 نحو : أزيداً أكرمه أم أهنته ، وسبيل الكلام في هذا
 الموضع : أأكرمت زيداً أم أهنته ، فُقِّدَمَ «زيد» من تأخير .
 وأنت تعلم حُرِّيَّةَ الجملة العربية وتَصَرُّفَ العرب في تأليفها لِمَا
 يريدون من المعاني الدقيقة الخاصة .

فهذه الأدوات إنما ترشد إلى حكم الاسم بعدها بقدر
 ما تبين عنه ، من أن السياق لفعل يُتَحَدَّثُ به أو اسم يتحدث
 عنه ، وذلك هو مناط الحُكْمِ ؛ وإذا رجعت إليه وجدت
 الفصل في كثير من الخلاف والجدل الضيف .

والموضع الثالث : استمدته النحاة من الماثلة اللفظية من
 الجمل وانسجام التأليف ، فإذا كان الاستفهام السابق
 أو الحديث المتقدم قد وقع بجملة فعلية ، فن حق الانسجام
 أن يكون الجواب أو الجملة التالية فعلية ؛ وهذا الانسجام
 من نُظْمِ العربية التي لا يمارى فيها ، بل هو أوسع كثيراً
 مما لَمَسَ النحويون . فإذا كان من غرض التكلم أن يقطع
 كلامه ويأخذ في حديث جديد ففصل الكلام «بأماً» ، وكان
 الحكم بعدها الرفع .

فقد ترى كيف مُجِّعت الأحكام المتشعبة في هذا الباب إلى أصل واحد نَظَّمَهَا جميعاً ، ووَحَّدَ الحُكْمَ ، وفَصَّلَ في أوجه الخلاف ، وميَّزَ بينها تمييزاً يعتمد على قرار مطمئن ثابت ، وذلك بأنه وَصَلَ بين حكم اللفظ وبين المعنى ، وأبان عن سر العربية في تأليف الكلم والتصرف فيها .

وربما عددتَ أَنَا أَطْلُنَا في بيان هذا الباب وتفصيل أحكامه . فأن يكن قد بدا ذلك لك ، فإننا نخشى أن تكون بعيد المهد بأبحاث الباب ، ونرجو أن نعود إليه لتذكر ما فيه من خلاف وجدل ، ومن أمثلة فُرِضَتْ على العربية ، وأحكامٌ صُربت عليها . وستعلم بعد مقدار ما أوجزنا ومبلغ ما يسرنا والله المستعان .

المفعول معه

ومن الأبواب التي رَدَّدَ النحاة فيها الحكم بين النصب وغيره « باب المفعول معه » ومن أمثله المشهورة :
 « سرت والنيل » و « جاء البرد والطياسة » و « استوى الماء والخشبة » .

ويردّد النحاة الاسم التالى لهذه الواو ، بين أن يُنصب مفعولاً معه ، أو يعرب معطوفاً على ما قبله . ويقولون : يترجح النصب إذا تقدم الاسم فعل أو شبهه ، وكان فى المطف ضمف ، وذلك مثل قمت وزيداً ؛ فإن ضمير الرفع المتصل لا يطف عليه حتى يليه فاصل ، فتقول : قمت أنا وزيدٌ .

وترجح المطف إذا لم يسبق الاسم فعل ، مثل : كيف أنت وزيد ، وما أنت وزيد ؛ وإذا لم يكن فى المطف ضعف مثل : قمت أنا وزيد .

وهم يطبقون فى مثل : « كيف أنت وزيد » على ترجيح الرفع ، وضمف النصب ؛ لأن الاسم لم يتقدمه فعل مع أن لكل من التركيبين معنى خاصا ، وموضعاً لا يلىق به صاحبه . فإذا قلت : « كيف أنت وأخاك » بالنصب ، فإنك تسأل عن صلة الاثنين ، وتضع هذا التركيب حين يكون بينهما من الأمر ما هو جدير بالاستخبار ، وموضع للسؤال . أما « كيف أنت وأخوك » فإنه استخبار عن الاثنين

يمكن أن تُطَنَّب فيه ، فتقول : كيف أنت وكيف أخوك .
 وسمع النحاة من العرب « كيف أنت وقصعةً من ثريد »
 بالنصب فضَّفوه وقالوا^(١) : « بل الأكثر الرفع ،
 ومن نصب فإنما قدَّر الضمير فاعلاً لمحذوف ، لا مبتدأ ؛
 والأصل كيف تصنع ، فلما حذف الفعل وحده برز
 الضمير وانفصل » .

وإنما أولجهم هذا المأزق أصلهم في فلسفة العامل ،
 وقولهم : إن المفعول معه إنما يُنصَّب « بما من الفعل
 وشبهه سَبَقَ » ؛ فإذا لم يكن قبله فعل أو شبهه لم يُنصب ؛
 وكانت الواو عاطفة ، وإذا ورد عن العرب ما هو منصوب
 مما لم يسبقه عامل ، فإنما ذلك لأن العرب قد نوت العامل
 وطوته فوجب تقديره ؛ على أنهم في سبيل الوفاء بأصلهم
 قد أغفلوا المعنى ، وأضاعوا فرق ما بين إعراب وإعراب ،
 وَوَضَعُ وَوَضَعُ .

(١) انظر التوضيح وشرحه ؛ وكل كتب النحو ترى هذا وتسير
 عليه ، متبعة ما قدره سيويه في هذا الموضع .

وكذلك الحال بعد الاستفهام « بما » يروون لأسامة
الهنذلي :

فما أنا والسير في مُتَلَفٍ

ينصب السير ؛ فيجيزون الرفع ويختارونه ويَضَعُون
النصب ، وقدرون له : ما أكون والسير ؛ ومثله في هذا
قول مسكين الدارمي :

فمالك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالجنود

وليس المعنى في اليتين إلا على النصب ، لأن الاستفهام وما
فيه من استنكار أو تعجب ، إنما هو لما بين اليتين ، ولا يصوره
أن يجيء الاسم رفعاً ؛ لأنه إذاً لا يؤدي معنى المصاحبة ، وإذا
بطلت بطل الاستفهام كله ، وضاع ما فيه من معنى .

ويروون بيت المخبل السعدي في الزبرقان :

يا زبرقان أخابني خلف ما أنت - وبأخيك - والفخر
فيرتضون الرفع ويجيزون النصب أيضاً ؛ وليس فيه
إلا الرفع ليدل على معناه فإنه استفهامان ، كأنه قال :
ما أنت وما الفخر ، ولا يصور هذا إلا المطف ، كما ترى
في قول الآخر :

تَكْفَى سَوِيْقَ الْكِرْمِ جَرْمٌ وما جرم؟ وما ذاك؟ السويق
 فهذا فرق ما بين الإعرابين ، ولكل موضع . أجل إنه
 فرق دقيق ، ولكنه حق يجب أن يُفطن له ، ليفهم الكلام
 على وجهه وليُسلك به سبيله .

وفصل القضية في هذا الباب ، أنك إذا أردت معنى
 المصاحبة ، وكانت الواو في معنى . « مع » وجب النسب ،
 وكان ذلك سائراً مع أصلنا ، فإن الاسم بعد هذه الواو من
 تمام الحديث ، ليس يتحدث عنه ولا يضاف إليه ، فحكمه
 النسب . وإذا لم ترد معنى المصاحبة أو المعية — كما هو
 الاصطلاح — فإنها واو المطف .

على أن هذا الرأي قد صرح به بعض المحققين من
 النحاة ، قال الرضى في شرح الكافية في مناقشة بعض
 مواضع المفعول معه ما نصه : « الأولى أن يقال : إن قصد
 النص على المصاحبة وجب النسب ، وإلا فلا » .

وقريب منه ما نقل عن الإمام بدر الدين الإسكندري
 الدمايني ، ونقله الصبان في حاشيته على الأثموني ، والخضري

في حاشيته على ابن عقيل ؛ ونصّه من الخضرى : « واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب ، لأن النصب نص في المعية ، والرفع لطلق الجمع ، كما هو شأن الواو العاطفة ، فكيف يُرَجَّح المطف مع اختلاف المعنى ؟ فالوجه أن يقال : إن قُصِدَت المعية نصّاً فالنصب ، أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع ، أو لم يُقْصَد شيءٌ جاز الأمران ، ولعل هذا الأخير مَحْمَلُ كلامهم اه . دمامينى » .

وما قوله الأخير « أو لم يقصد منه شيء » إلا تَمَحُّلٌ ليجد لكلام القوم محملاً ، ألا تراه يحتم كلامه بقوله : « ولعل هذا الأخير محل كلامهم » .

الصرف

التنوين الذى يُلحق الاسم العربى يسمى صَرْفًا ،
والاسمُ المنون مصروفًا أو منصرفًا ، وهذا التنوين يُعده
النحاة دليلًا على تمكن الاسم فى باب الاسمية تمام التمكن ؛
وذلك أنهم قسموا الاسم إلى ثلاثة أقسام :

- ١ - اسم غير متمكن ، وهو الذى أشبه الحرف فىنى .
 - ب - ومتمكن غير أمكن ، وهو الذى أشبه الفعل .
- فُتْنِع من الصرف .

ح - ومتمكن أمكن ، وهو الذى خلص من شبه
الحرف ، وخلص من شبه الفعل ، واستوفى حقوق الاسم
فأُعْرِبَ ووُؤِّن .

فالأصل عند النحاة أن التنوين حَقُّ كل اسم معرب ،
وأن معناه الدلالة على تمكن الاسم فى بابهِ كل التمكن ،
وأنه لا يُتَمَع منه ، حتى يتحقق فيه شبه الفعل بأوجه من

الشبه ؛ يَنَوِّها وسمَّوها «موانع الصرف» .

ومن قبل أن نناقش رأى النحاة في هذا ، نشير إلى الأصل الذى رأينا ، ليمثل لك الرأيان إجمالاً ، ثم نأخذ ممّا فى درس المذهبين ومناقشتهما .

والقاعدة التى نضعها لهذا الباب مستمدة من الأصل الذى قرّرنا فى بحثنا هذا ، وهو أن العرب تدل بهذه الخواص على معانى يقصدون إليها فى الكلام ؛ فالتنوين معنى يجب أن نتبيّنه .

ومعنى التنوين غير خفى ، فهو علامة التنكير ، وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أول الاسم ، هى «ال» ، وجعلت للتنكير علامة تلحقه ، وهى التنوين ، وسترى اطراد هذا الحكم وتحقّقه فيما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف ، وسيكون أوسعُ شقة للخلاف بينها وبين النحاة — فى العلم — فهم يروّون أن حقّه التنوين وأنه لا يُحرّمه ؛ حتى تتحقّق فيه علتان من موانع الصرف ، ونرى أنه لا ينون كما لا ينون غيره من المعارف ، ولا يدخله علم التنكير حتى

يكون فيه نصيب من معنى التكثير ، كما سترى .
والآن حين نأخذ في تمحيص كل وجه ونسوق أدلته .
قالوا : إن الأصل في منع الاسم من الصرف شبهه
بالفعل ، وأن ذلك يتحقق بوجود علتين في الاسم : إحداها
ترجع إلى المعنى ، والثانية ترجع إلى اللفظ ، أو بوجود علة
واحدة تقوم مقام العلتين .
والعلة التي تجزئ عن العلتين نوعان : ألف التانيث
ممدودة أو مقصورة ، وصيغة متتهى الجموع .
والعلة المعنوية هي العلمية أو الوصفية .
والعلل اللفظية هي : العجمة ، والتركيب المزجي
والتانيث ، والعدل ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل .
فالعلمية تمنع من الصرف مع أى واحدة من هذه
العلل اللفظية . والوصفية تمنع مع العدل ، وزيادة الألف
والنون ، ووزن الفعل . هذا ملخص قولهم^(١) .

(١) لم نطل في بيان كل نوع ، ولا في ذكر أمثله وشروطه ، لقرب
ذلك ووضوحه وإمكان الرجوع إليه في أقرب كتاب من كتب النحو .

أما تعليلهم منع الصرف بمشابهة الفعل ؛ فلو صح لكان أولى الأسماء بالمتع من الصرف الأسماء المشتقة ، من اسم فاعل واسم مفعول ، فهما يسيران الفعل في هيئته وفي معناه ، حتى عدها جماعة من النحاة نوعاً من أنواع الفعل^(١) .

وإذا تتبعنا بالنقد الملل التي جملوها سبباً في تحقق المشابهة بين الاسم والفعل ، وجدنا منها ما لا يكون في الفعل ، وما حقه أن ياعد بين الاسم والفعل ، لا أن يقرب بينهما . فالعلية من أخص صفات الاسم وأبعدها عن الفعل . والعجبة والتركيب المزجي من حقهما أن يعبدا الكلمة عن شبه الفعل ؛ فإن الكلمة الغريبة قد تنقل إلى اللغة وتستعمل اسماً أو علماً ، ولكنها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الأفعال فيها وتخضع لتصريفها ، وذلك ما لا يكون للكلمة حتى يكرر استعمالها ، وتُشَى

(١) الكوفيون يسمون المشتق فعلاً ، وهو من الاصطلاحات الشائعة عندهم المترددة في كتبهم ، وانظر تفسير الفراء للقرآن الكريم تر تكرر هذا الاصطلاح .

عجمتها ، وتسلّك مسلکاً يؤهلها في اللغة الجديدة . فأولى
بالسجة أن تكون عنوان الاسمية لا الفعلية .

وقد لاحظ النحاة هذه المفارقة في علمهم ، وأن منها
ما يبعد الاسم عن الفعل ، ولا يحقق شبهه به ، فقالوا إن
وجه مشابهة الاسم للفعل هنا مجرد الفرعية لأنوعها ، وذلك
أن الفعل فرع على الاسم من وجهين : الأول لفظي ، وهو
اشتقاق الفعل من الاسم . والثاني معنوي ، وهو حاجة الفعل
أبداً إلى فاعل ، ولا يكون الفاعل إلا اسماً . فهذه الملل
التي عدّدوا ، تُحقّق — كما زعموا — مجرد الفرعية ، لأن
العملية فرع التكثير ، والتأنيث فرع التذكير ؛ إلى آخره
ما قالوا . على أنهم إذا كانوا قد قصدوا إلى مجرد الفرعية ،
فلم هنا التحديد ؟ وقد لاحظ بعض النحاة أن مثل دُرَيْهِم
فيه فرعية من ناحية اللفظ ، وهي صوغه على هذه الصيغة ،
فلفظ دُرَيْهِم فرع للفظ درهم ؛ وفيه فرعية ترجع إلى المعنى
وهي التحقير ، فقد تحقّق فيه فرعتان : إحداهما معنوية ،
والأخرى لفظية ، وأشبه بهما الفعل ، ولم يُمنع من الصرف .

هذا اضطرابهم في التعليل ، وضعف مسلكهم فيه ،
 فإذا تركناه وعدنا إلى القاعدة التي وضعوا ، وجدناها
 مضطربة أيضاً ، فقد ورد من الأسماء ما هو ممنوع من
 الصرف ، وليس به شيء من علمهم ، كلفظ « سَحَر » ،
 إذا أريد به سَحَر معيّن . و « أَمَس » ، هو لأقرب أمس
 غير مصروف ، ولأى أمس مصروف ، وذكروا مثل هذا في
 « غدوة » و « بكرة » و « عشية » أيضاً . [س ج ٢ ص ٤٨ ، ٤٩] .
 وجعل النحاة يفرضون لهذا المنع عللاً ، ثم يختلفون أنكر
 الاختلاف فيما يفرضون^(١) .

وَرَوَوْا كثيراً من الشعر فيه أعلام مُنعت من الصرف
 وليس فيها من علمهم غير العلمية ، كقول الأخطل :
 طلبَ الأزارق بالكتائب إذ هوت
بشيبَ غائلة الثغور غُدور
 فنع شيباً وهو مصروف ، وكقول حسان :

(١) من مذاهم :- ١ - أن النع العلمية والمدل ، ب - أو لشبه
 العلمية والمدل ، ح - أو التنوين حذف لنية الإضافة ، د - أو لنية
 « ال » ، ه - أو مبنى لتضمن معنى « ال » .

نصروا نبيهم وشهدوا أزره

بُحْنِينَ يوم تواكل الأبطال

وكقول دوسر :

وقائلة ما بال دوسر بمدنا

صاح قلبه عن آل ليلي وعن هند

وقال الشاعر :

ولسنا إذا عُد الحصا بأقلة

وأن ممدَّ اليوم مُودٍ ذليلها

وقال الراجز :

لتجدني بالأمير براً

إذا غُطِفُ الشلمي فراً

في كثير من هذا ، عدَّ ابنُ الأَباري منه نحو عشرين

شاهداً في كتابه « الانصاف^(١) » ، وروى جملة منها ابن جنى

في كتابه « سر صناعة الإعراب^(٢) » ؛ حتى جعل الكوفيون

(١) انظر ص ٣٠٥ وما بعدها طبع ليدن .

(٢) انظر بحث التنوين وأنواعه بعد الكلام على حرف النون في

مخطوط المكتبة الملكية .

العلمية وحدها علة تستقل بمنع الصرف .

فهذه مواضع تشهد بتصوير علمهم ، وعدم إحاطتها ،
وليس من الشذوذ والندرة بحيث يصبح إغفالها ، والإغضاء
عنها لتطرد القاعدة . وقد أجاز قوم ، منهم أحمد ابن يحيى
ثعلب ، منع صرف المصروف اختياراً ؛ ومعنى هذا تحطيم
القاعدة كما ترى .

وفي عكس ذلك ترى الاسم قد استوفى علة المنع على
ما شرطوا وهو مصروف .

١ - فُمر وأمثاله ، مما يمنع للعلمية والعدل ، وردَّ
كثيراً مصروفاً حتى رفض بعض النحاة منعه وقالوا بصرفه ،
وللمرحوم الشنقيطي في هذا رسالة سماها « عذب المل في
صرف ثعل » .

ب - وإمام الكوفة الفراء ، روى عن العرب صرف
« ثلاث ، ورباع » ، مما رأوا منعه للوصفية والعدل أيضاً .

ح - وأجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له اختياراً ،

ورجز به راجزم^(١) ، قال :

والصرف في الجمع أنى كثيراً

حتى ادعى قوم به التخييراً

و - ثم أجازوا في الشعر صرف كل ممنوع لإقامة الوزن ،

وقد ورد ممنوعهم منوناً في مواضع سواء فيها التنوين وتركه
بالقياس إلى الوزن . قال الشاعر .

إني مُقَسَّمٌ ما ملكتُ فجاعلُ

جزءاً لآخرتي ، ودنياً تنفعُ

قالوا أنشده ابن الإعرابي بتنوين دنيماً . ولا تراه يس

الوزن شيء أن تنوّن وألا تنوّن .

بل أجازوا ذلك في النثر ، وفي أعلى الكلام درجة لنوع

من المناسبة والمشاكلة ، كما قرأ نافع والكسائي :

« إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا » .

[٤ : ٧٦] .

(١) القاعدة في كل الكتب الموسعة والرجز من تفسير أبي حيان .

في سورة الانعام .

وقرءا : « وَأَكْنُوبَ كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا
 مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا » . [١٥ ، ١٦ : ٧١] .
 وقرأ بعض القراء : « وَلَا يَفُوتَا وَيَعُوقَا وَنَسَرَا » .
 . [٢٣ : ٧١] .

ثم رَوَوْا أن صرف ما لا ينصرف في الكلام لغير
 حاجة لفظة . قال أبو سعيد الأخفش : « إن^(١) من العرب
 من يصرف كل ما لا ينصرف إلا أَفْعَلَ مِنْ ، وكأنها
 لفظة الشعراء اضطروا إليها في الشعر ، فجري بها لسانهم
 في الكلام » ، ومثل هذا رُوي عن الكسائي أيضاً .

وقد رأيت كيف يجاهد النحاة ، لتصح قاعدتهم في
 الصرف ، وهي تهدم — ولقد عرفوا ضعف أحكامهم في
 هذا الباب وتحلفها عن سائر أحكام الإعراب ؛ قال
 الإمام الرضى :

(١) تجده في أكثر الموسطات من كتب النحو ، وانظر الأئمنوني
 والتسهيل في الباب ، وتفسير أبي حيان في سورتي : « نوح »
 و « الانسان » .

« إن حكم الإعراب لا يتخلف عن علته ، ولا يوجد العامل ويبقى العمل إلا لسبب . أما حكم الصرف فإنه يتخلف عن العلة .. ثم قال : ومنع الصرف سببٌ ضعيف ، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل »^(١) .

رأينا في الصرف

وقد وجب أن ننصرف عما قرّر النحاة في هذا الباب ؛ بعد ما تبين أنه لا يمثل العربية ولا يساير أحكامها ، وآب أن نرجع إلى أصلنا في الصرف ومنعه ، فزيد بيانه ، ونذكر ما بدا لنا من دليله :

قلنا إن التنوين للتكثير ، وقد نص النحاة على هذا أيضاً ، فقالوا : إن التنوين يدل على التكثير في المبنيات وحدها دون المفربات ؛ يقولون : سيديهِ منوناً لكل

(١) انظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ، وقد نقل هذا الصبان في حاشية الأشموني وآيس ، ولم ينسبها . وللدماميني في شرح التسهيل مثل هذا رأى .

من سُمِّيَ بهذا الاسم ، وسيبويه بغير تنوين لمخصوص معين ؛ وكذلك صِهٍ بالتنوين للكف عن كل حديث ، وصِهٍ بلا تنوين للكف عن حديث خاص ، ونحن لا نقبل تخصيصهم هذا ولا قَصْرَهم تنوين التنكير على المبنيات ، بل نرى أنه في المعرَب أكثر دلالة على التنكير وأوسع استعمالاً ، وأن حذفه آيةٌ ظاهرة على التعريف ؛ وإذا عَدَدْنَا المعارف لم نجد التنوين يدخل واحداً منها إلا القَلَم .

فالضمير ، والإشارة ، والموصولات^(١) ، والمضاف ، والمعرف بآل ، والمنادى المعين ، لا يدخل التنوين شيئاً منها .
والعلم وحده هو الذي يجب أن ننظر فيه لنرى لمَ دخل التنوين بعض الأعلام وهي معارف ؟ وسترى أن الجواب قريب ، وسنقدمه من أقوال النحاة المتقدمين .

قرأتَ قريباً ما يقولون في سيبويه منوناً وغير منون ،

(١) شذ من الموصولات «أى» فإنها تنون — وهي كذلك تضاف دون سائر الموصولات . فقد قابل التنوين فيها وهو عَلم التنكير الاضافة وهي علم التعريف .

وأن التنوين فيه يدل على معنى التنكير — وهو عَمَ في كلا الحالين — فدلونا على أن العَمَ يدخله معنى التنكير والتعميم . وقد وَضَحَ هذا المعنى الإمامُ أبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ببيان واسع واضح ، قال : « اعلم أن المعرفة تشارك النكرة في موضعين ، وإنما يكون التعريف والتنكير فيهما على قصد المتكلم ، وذلك في الأسماء الأعلام ، وفي الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين ، وتجعل إضافتها لفظية . تقول في الأعلام : جاء زيد وزيد آخر ، ومررت بعمانَ وعمانٍ آخر ، وما كل إبراهيمَ أبو إسحق .

وإنما صار الاسم العلم أصله التعريف ، لأنه الاسم الذي يقصد به المسمى شخصاً لتلخيصه بذلك الاسم من سائر الأشخاص ، كرجل مسمى ابنه زيداً أو غيره ليُعرف باسمه من غيره ، وهذا أصله ، ثم مسمى غيره بمثل ما سمي به ، فرادف ذلك الاسم على أشخاص كثيرة ، وكل شخص منها مسمى به لاختصاصه ، ثم صار بالشاركة عامّاً ، فأشبهه أسماء الأنواع ، كرجل وفرس ونحوه ، مما هو للجماعة ؛

كل واحد منهم له ذلك الاسم ، فإن أوردته التكلم قاصداً إلى واحد ، عنده أن المخاطب يعرفه فهو معرفة ، وإن أوردته على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة .

فهذا غاية الجلاء في شرح ما يدخل العلم من معنى التنكير . ووجه آخر أكد عندنا منه ، وهو أن العلم كثيراً ما يُلحَق فيه معنى الوصف ، فإننا حين ننقل الكلمة من وصف أو مصدر فنجعلها علماً على ذات لم تقصد إلى إهدار معنى الوصف وإضاعته بتاتا ، كالرشيد والمأمون والأمين ؛ واللقب نوع من العلم ، ولولا أن تقصد فيه إلى صفة تمدح أو تذم ما كان لقباً ، فإذا استعملت العلم ترى إلى الدلالة على هذه الصفة فقد جنحت به إلى استعمال الصفات ، تُنكرُها مرةً بالتونين وتُعرفُها أخرى بأل ، فتقول : فضل والفضل وزيد والزيد وقد دل لهذا الإمام الرضى بأدق دليل قال :

« والدليل على إمكان لمح الوصف في العملية قولهم : إنما مُيِّتَ هَاتِئاً لَهْنًا . وقول حسان في الرسول عليه الصلاة والسلام :

وَشَقَّ لَهُ مِنْ إِسْمِهِ لُجْلُهُ فذو العرش محمود وهذا محمد
 وأيضا تعلم أن اللقب كالمظفر وقفة ، من الأعلام . واللقب
 هو الذي يعتبر فيه المدح والنم ، فيمكن فيه معنى الوصف
 الأصلي . ويؤكد هذا قول النحاة : إنما تدخل اللام على الأعلام
 التي أصلها المصادر المختلفة « اهـ .

واستعمال العرب يشهد أنهم أحسوا في العلم نوعا من
 التنكير فقد استعملوه مضافا^(١) ، وأدخلوا عليه أل ، ولم
 يصنعوا هذا الصنيع بشئ من المعارف سواء . فَمَا وَرَدَ
 مضافا قول الشاعر :

علا زيدا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض من ماء الحديد يمان
 فإن تقتلوا زيدا بزيدا فإنما أقادكم السلطان بعد زمان
 وقال :

لَشَتَّانِ مَا يَنْ يَزِيدِينَ فِي النَّدَى يزيد سُليْم والأعمر ابن حاتم
 يزيد سليم سالم المال ، والفتى أخو الأزْد للأموال غير مسلم
 قال ابن جنى : وهذا كثير عنهم .

(١) لم يُصَف من المعارف غير العلم وأى من الموصولات ، وتعلم مبلغ ما فيها
 من الإبهام ثم هي غريبة في الموصولات لما تعلم من بنائها جميعاً وإعراب أى .

ومن استعماله بآل :

غلب المسميح الوليدُ سماحة وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادها

وقول أبي النجم :

باعدَ أمَّ العمر من أسيرها حراس أبواب على قصورها

وتمام هذه الأدلة أن العلم إذا عين تمام التعيين ، وامتنع

أن يكون فيه معنى العموم لم يحز أن يدخله التنوين ، وذلك

حين يردف بكلمة « ابن » وينسب إلى أبيه مثل : علي بن

أبي طالب ، ولم يستطع النحاة أن يكشفوا عن سبب لتحريم

التنوين هنا ، وقال أكثرهم إنه حذف تخفيفاً ؛ والحق ما ترى

من أن تمام التعيين حرم أن تبيء علامة التنكير .

وقد آن أن تقرر القاعدة التي نراها في تنوين العلم ،

وأن تقررهما على غير ما وضع جمهور النحاة ، بل على عكس

ما وضعوا وهي :

الأصل في العلم ألا ينوّن ، ولك في كل علمٍ ألا تنوّنهُ ،

وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير

وأردت الإشارة إليه .

ومثل الاستمالين ظاهر في بيت المعرى :

جائز أن يكون آدم هذا قبله آدم على إثر آدم
فنون « آدم » لما كان فيه شية من التنكير ، ظاهر
أنه أرادها وتعمد الإشارة إليها ليتم تصوير معناه — ولم
ينون لما أراد « آدم » الواحد المعهود .

وهذا الرأي كما ترى يخالف رأى الجمهور من النحاة
مخالفة واضحة ، ولكنه مع هذا معروف في كتب المتقدمين ،
منسوب إلى جماعة من الأئمة ؛ قال الرضى : « إن الكوفيّين
يمنعون العلم من الصرف بالعلمية وحدها ، لأن العلمية
سبب قوى في باب منع الصرف » . وعزاه البغدادي
صاحب خزائن الأدب إلى الإمام عبد الرحمن السهيلي أيضاً ،
وهو من نحاة الأندلس وخذائهم .

وقد قال النحاة إن « أل » تدخل على العلم للمع الأصل
وأنها لا تدخل إلا ما كان متقولا عن وصف أو مضدر .
وكذلك أقول : إن التنوين يدخل العلم للمع الأصل .

ومن لَمَحَ هذا الأصل يأتيه معنى التنكير ، ويدخله التنوين .

وإذا امتحنا المواضع التي قدّر النعاة فيها منع الصرف وتحريم التنوين ، وجدناها تزيد هذا الأصل تأييداً .

فأول ذلك أنهم ينعون الاسم للعلمية والمجبة ، ويشترطون في الاسم الأعجمي ألا يكون قد استعمل نكرة في العريضة قبل وضعه علماً ، أى أن يكون نقل من الأعجمية وجعل علماً . فإذا سميت إبراهيم ، فإبراهيم ممنوع من الصرف ، إذ لا أصل له في التنوين يمكن أن يلح ؛ أما إذا سميت بثل « إستبرق » و « أستاذ » مما استعمل في العريضة نكرة ونون لم يمنع عندهم من الصرف ، لأنه لم يستوف شرط المجبة . وذلك يشهد أن التنوين يدخل على العلم من ناحية أصله الذي نقل عنه أو كما يقولون (للصح الأصل) .

والثاني المركب المزجي ، وهو اسم نقل من لغة أخرى وبقيت له صورة تأليفه وتركيبه ، فليس له من أصل كان منونا قبل العلمية فيمكن أن ينون بعده .

والثالث وزن الفعل — اختلف فيه النحاة اختلافا كثيرا ، وذلك أنهم وجدوا أعلاما توازن الفعل ولا تُمنَع ، وأخرى توازنه فتمنع ، فاشتروا أن يكون الاسم على صيغة الفعل بها أولى . أو يكون قد بدى بزيادة هي أحقّ بالفعل ، على أن القاعدة لم تستقم لهم بمد ما اشتروا ، فقد راوا مثل « جلا » ممنوعا من الصرف وليس فيه شرطهم . ومذهب عبد الله بن أبي إسحق ، أوضح المذاهب وأصرحها في هذا يقول : « إنه يشترط أن يكون الاسم منقولا عن الفعل وظاهراً فيه هذا النقل » .

وتفسيره عندنا : أن العلم إذا كان قد تقل عن الفعل ، وكان ظاهراً فيه هذا النقل ، كان واضحاً أن أصله محروم من التنوين ، فلا أصل يُلمَح ويستأنس به حين تنوين العلم .

رابعا المدل — مثل عُمر وزُفر ، اشترط النحاة لمنع مثل هذه الأسماء من الصرف ألا تكون قد استعملت نكرات قبل استعمالها . قالوا : إن زُفراً يُصرف لأنه قد استعمل مُنكراً ومعرفاً قبل أن يكون علماً ، فقيل « السيد الزفر » ،

وهنا نجد سبب المنع من التنوين ظاهرا واضحا ، وهو أن العلم لم يُستعمل منوّنًا قبل أن يكون علما ، فحُرِمَ التنوين إذ كان علما . وهذه الأسماء التي سمّوها معدولة إنما هي أسماء مرتجلة اشتقت أول ما اشتقت من أصولها لتكون أعلاما ؛ فهذا معنى العدل الذي حار فيه النحاة المتأخرون ، حتى صرّحوا بأنها علة مفترضة لمنع الصرف وقالوا : إذا وُجد الاسم ممنوعا من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة فرض أن العدل هو العلة الثانية .

ثم التأنيث ، وقد أخطأ النحاة في عدّه من موانع الصرف وذلك لأن أكثر هذا الباب استعمالا أسماء البلاد ، وأسماء القبائل ، وهي ترد منوّنة وغير منوّنة . قال النحاة : إنك إذا قصدت في اسم المكان إلى البقعة لم تصرف ، وإذا قصدت إلى المكان صرّفت وتوّنت ، وإن اسم القبائل إذا أردت منه القيلة والجماعة منعت التنوين ، وإذا أردت إلى الجمع والقوم توّنت ، وهذا تمخّل من النحاة يدل على أنهم رَوَوْا هذه الأسماء مصروفة وغير مصروفة ، فتكلفوا لها هذه العلة وهي التأنيث

والمروى لا يساعدهم ، يروون :

وم قريشُ الأكرمون إذا اتَمَّوا

طابوا أصولا في العلا وفروا

فلو أن منع الصرف كان بنية التأنيث في قريش ، وأنها القبيلة أو البطن لم يستقم مع هذا وصفها يجمع المذكر السالم . ونحن نرى أن مناط التنوين وعدمه ، القصْدُ إلى معيّن ، فقد يقول الشاعر : « قريش » وهو يعنى هذا الجمع المحدّد المشار إليه فلا ينوّن ، وقد يريد من قريش هذه الجماعات الكثيرة التي لا يرى إلى تعيينها والإحاطة بأولها وآخرها فينوّن ، فلاك التنوين إرادة التحيين .

كذلك أسماء البلاد . وصرّح في هذا ما روّى أبو بكر الزيدى أن أبا عبد الله كاتب المهدي قال « قرى عربية » فنوّن فقال شبيب بن شبه : إنما هي « قرى عربية » غير منونة . فسألوا أبا قتيبة الجمعي الكوفي النحوي فقال : إن كنت أردت القرى التي بالحجاز يقال لها قرى عربية فهي لا تنصرف ، وإن كنت أردت قرى من السواد نوّنت ،

قال : إنما أردتُ التي بالحجاز . قال : هو كما قال شبيب اه^(١) .
 ففي هذا شهادة نحويّ وعربيّ أن التنوين هنا مناطه التعمين .
 وما عدا أسماء البلاد والقبائل من المؤنثات فهو قليل
 إذا قيس إلى سائرهما . وقد رجعنا إلى القرآن الكريم فوجدنا
 أسماء الأعلام المذكّرة فيه كثيرة ، أما أعلام الإناث فقليلة ،
 وأغلبها لمكان « مكّة » ، و« ثرب » ، ولقبيلة « كعاد وثمود » ،
 وليس فيه من علّم لأنثى حقيقة إلا « مريم » وهو أسمٌ
 أعجمي . فإذا أردتَ غير القرآن حجة ، ورجعت إلى الشعر
 لم تجد فيه من دليل ، وهم يقولون :
 « ويصرف الشاعر ما لا ينصرف » .

اتهمينا إذاً من العلمية ، ومناقشة العلل التي يُمنع لها
 الاسم من الصرف مع العلمية ، وأثبتنا ما قرّرناه من أن
 الأصل في كل علم ألا يتنوّن ، وأنه إنما يتنوّن إذا قصد إلى
 تنكيره ، وأنه يكون آنس بالتنوين إذا كان له فيه أصل .
 وتبين أن أصلنا هذا أوفق للعربية ، وأمضى في تفسير
 ما روى النحاة من كلام العرب .

(١) انظر ترجمة قتيبة النحوي في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي .

الوصفية:

تُمنَع الصفةُ من الصرف في مواضع ثلاثة ، عدّها النحاة ، وهي العدل ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل .
أما العدل فإنه يكون في كلمات معدودة هي : آخر ، وجمع ، ومتى ، وثلاث .

ويقولون إن آخر عدل به عن الآخر ، وذلك أن «أفعل» التفضيل إذا نكر لزم الأفراد والتذكير كما هو بين من أحكامه فلا يجمع إلا إذا كان مُعرِّفاً أو مضافاً لمعرِّف ، فجمع آخر على آخر دليل على أنه أريد بها إلى معرف ، ولو لم يذكر فيها «أل» ، فقد وجدت أن في آخر معنى من التعريف ومن أجله خرمت التنوين ، أو منعت من الصرف على اصطلاحهم .

أما جمع ؛ فالأمر فيها أوضح من «آخر» فإنه لا يؤكد بها إلا المعرفة ، فدلّ هذا على ما فيها من معنى التعريف ، وأن ذلك كان السبب في منعه من التنوين .
ومتى وثلاث : هذه كلمات قليلة لم يكن ينبغي أن

تُجَمَلُ باباً خاصاً في منع الصرف ، وتُتَحَلُّ لها هذه العلة :
وهي المدل ، وقد رُوي أن الفراء إمامَ نحويِّ الكوفة
حكى أن مثنى وثلاث تستعمل منونة وغير منونة ، وقال :
أجيزُ صرفها إذا ذهبتَ بها مذهب الأسماء النكرات .

نتعنى وقد تبيناً جلياً أن السبب في منع التنوين من آخر
وُجُع ، إنما هي نية التعريف ، وأن استعمال مثنى وثلاث
قليل ، وأنه يحذف منهما التنوين إذا قُصدَ بهما إلى شيء من
التعريف .

فلا حاجة إلى هذه العلة المفترضة التي سماها النحاة
« عَدْلًا » .

أما زيادة الألف والنون ، فقد اشترط في منعها من الصرف
شروط ، منها : أن تكون في زنة « فَعْلان » مذكر « فَعْلَى » ،
وَألا يكون مؤنثها على فَعْلانة ، وبمض العرب وهم بنو أسد^(١)

(١) وبنو أسد أخوة قريش وسكان نجد ، والمروفون بالفصاحة
وقوة اللغة ، وكان الكسائي أمام نحاة الكوفة مولى لبنى أسد ، فلما
خرج ليطالب اللغة قال له أعرابي تركت شيوخ بني أسد وفيها الفصاحة ،
وجئت تطلب اللثة [انظر ترجمة الكسائي في كتب طبقات النحاة]

يجوزون أن يكون لكل فعلان مؤنث على فعلانة ، فهي على هذا جائزة التنوين أبداً ، وإنما يحذف تنوينها أحيانا وعلى قلة رعاية لزيادة الألف والنون ، ولأن التنوين نون أخرى .

وزن « أفعل » — إذا رجعنا لهذا الوزن وجدناه أكثر ما يكون في أفعل التفضيل ، وأفعل التفضيل يستعمل مصحوبا عن أو يكون مُعَرَّفًا ، واستصحابه عن نوع من التعريف ، بل إن الكلمة التالية لمن هي بمثابة التكملة لمعنى أفعل التفضيل ، فواضح أن « أفعل » مُحَرَّم التنوين إذا صحب « من » ، لأن فيه حظاً من التعريف ، ولأنه يجب أن يكون شديد الانصال بمن إذ كانت تكملة له ؛ والتنوين كما يدل على التنكير يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها ، ولذلك رَوَى الكوفيون أن هذا الباب لا يصرف ، في ضرورة ولا في غيرها . أما غير أفعل التفضيل مما جاء وزنه على أَفْعَل فإنه حُمِلَ عليه ، وربما كان أصل كل « أَفْعَل » هو التفضيل ، ثم كثر استعماله مع نسيان التفضيل ، وبقاء أصل الوصف ؛ ودليل ذلك أنك لا تجد فعلا يشتق منه

أفعل وصفاً ، ثم يشتق منه أفعل التفضيل .

وبذلك استقامت لنا القاعدة بشرطها :

الشرط الأول : أن الأصل في العلم ألا ينون إلا أن

يدخله شيء من التنكير .

والشرط الثاني : أن الصفة تنون ، ولا تحرم من التنوين

إلا إذا كان فيها نصيب من التعريف .

والصفة التي يُمنع صرفها باطراد هي « أفعل من » ثم

« أفعل » مطلقاً .

ولم يبق من موانع الصرف إلا العلة التي تقوم مقام

المتين ، كما يقول النحاة ، وذلك في موضعين :

الأول : ألف التأنيث مقصورة وممدودة ؛ والثاني :

صيغة متتهى الجموع .

أما ألف التأنيث المقصورة ، فالتنوين يستدعي حذفها ،

وقد آتت لغرض يهتم به العرب ويُعتنَون به فوق عنايتهم

بالتعريف والتنكير ؛ وهو التأنيث . فإننا نعلم من مراقبة

الكلام أن العريضة أميل إلى الاحتفاظ بإشارات التأنيث

والتذكير ، وأحرص على التمييز بين النوعين بأكثر مما تحرص على التعريف والتذكير ؛ فللتأنيث علامات متعددة : منها الكسرة في ذ ، و ت ، وأنت ؛ والياء أو الكسرة الممدودة في ا كتي واضحى ، وتكتين وتفهمين ؛ والألف في ذكرى وبشرى ؛ والألف الممدودة في صحراء ويبدأ ؛ والتاء في فتاة .
ولجمع المذكر صيغة ، ولجمع المؤنث صيغة أخرى ؛ والتزمت في الفعل إشارات التأنيث للفاعل . وقد ترى من عنايتهم بالتفريق بين المذكر والمؤنث غير ما ذكرنا من الأمثلة . فإذا جئت إلى التعريف والتذكير لم تجد الأمر بين التفصيل وكثرة الأدوات ؛ والعناية بالفرقة بين المعرّف والمنكر كما رأيت في التذكير والتأنيث .

فالمعارف كثيرة ، وليس لهم من أداة للتعريف غير «أل» ولا من علامة على التذكير إلا التنوين ، فإذا زدت الأمر بحثا وجدت أن هاتين العلامتين لم يبلغ استعمالهما من الدقة ما بلغته التفرقة في النوع ؛ فعلم التذكير لم يفتن له النحاة إلا قليلا في المبنى كما علمت ، وحسبك هذا دليلا على خفاء استعماله ، وضعف العناية باستخدامه .

وعلامة التعريف وهي (أل) قد تدخل على الكلمة وفيها معنى التنكير ؛ ولها حكم النكرة كما رَوَوْا في بيت السُّلُوى :
 ولقد أمرَ على اللّثيم يسبنى فضيت ثمت قلت لا يعنيني
 غضبانَ ممتلئا على إهابه إني وحقك سخطه يرضيني
 وقد تكون الكلمة خالية منها . وهي مشيرة إلى معرفة
 كقوله تعالى : « وَيَلُكُلْ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا
 وَعَدَّدَهُ » [١ ، ٢ : ١٠٤] . قالوا : وُصِفَت النكرة وهي
 « هُمَزَةٌ » بالمعرفة ، وهي « الذي » لما كان « همزة » يشير
 إلى معهود يعرفه السامعون .

بعد ذلك نراه منسجما مع طبيعة العربية أن يُضْحَى
 بالتنوين حرصا على علم التأنيث ، فتقول : دنيا ، وعليا ، وفضلى
 فهذا واضح في الألف المقصورة ؛ والألف المدودة هي من
 المقصورة فاستصحب حُكمها .

الموضع الثانى : صيغة متعهى الجموع .

وإنما حذف التنوين منه عندنا لما فيه من معنى التعريف ،
 وقد يَتَنَّا من قبل أن العرب تريد بالمتكسر الفرد الشائع
 والواحد من المتعدد ، فأذا قصدت إلى الإحاطة والشمول

جملته من مواضع التعريف . ورأينا ذلك في (أ ل) التي
يجمعونها للاستفراق والإحاطة ، ويحيى الاستثناء بعدها ، قال
الله تعالى : « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ » [١٠٢ : ٣ ، ٢ ، ١] ورأينا تعريف الاستفراق كذلك بعد
« لا النافية » . وهنا واضح في الجمع إذا أريد به الاستفراق
وشمول جميع الأفراد ؛ والنحاة يقولون إن هذه صيغة متعدي
المجموع ففيها معنى الاستفراق وتام الإحاطة .

والذي نرى هنا : أنه إذا قصد بالجمع الاستفراق والدلالة
على الإحاطة مُنْع التثنية ، لما فيه من معنى التعريف على
طبيعة العربية ومجراها في التعريف والتكثير ؛ فإذا لم يُقصد
إلى الاستفراق والإحاطة فالاسم منون . وقد نقل الأمام
الرضي « أن من العرب من ينون هذه الصيغة مختارا » وهذا
تصديق ما قلنا : من أن الأمر في التثنية وتركه منوط بإرادة
الشمول أو عدمه . فهذا حكم التثنية فيما لا ينصرف .

أما إعرابه بالفتحة نية عن الكسرة ، كما يقول
النحاة ، فقد أشرنا إليه من قبل عند الكلام في العلامات
الفرعية ، وتستطيع الرجوع إليه .

خاتمة

والحمد لله أى حمد ؛ فقد تم ما أردت بيانه ، وإطمأنتت
أنى أقدم للقارئ فكرتى فى النحو ، وفى إعراب الاسم ،
مكتوبة مسوأة ملمومة النواحي . وأمنت أن تصف عاصفة ،
فتذرهما مذكرة فى جذاذ ، أو طرفا من فكرة فى نفس
مستمع .

لقد حرصت على الإيجاز ، وطرحت من تفصيل المسائل
ما خشيت أن يغطى على الفكرة ، أو يبعد بين أطرافها ،
وآثرت أن أرسل هذا البحث خاصا بإعراب الاسم ، لأن
ذلك أدنى إلى بيانه ، وأبسط على درسه ؛ ولأن إعراب الاسم
يقوم منفردا مستقلا فى بحثه وبيانه عن إعراب الفعل ،
ولأنى أرجو أن أجد من نقد الناقدين ، وبحث الباحثين ،
ما عسى أن أتفع به فى درس الفعل ، أو عرضه من بعد .

لذلك كله رأيت أن أستأخر بإعراب الفعل زمنا ، وأتقدم
إلى الناس فى هذا البحث بإعراب الاسم وحده ، وأنا أرجو

أن يكون وضوح الفكرة وقربها وسيلة إلى تقديرها وتقديرها ؛
فإن لم يجد من الناقدين تأييداً أو تقويماً ، فإنى لأكره أن
تمضى سهلاً في غير نقض ولا تهديم .

ومهما يكن استقبال الناس إياها ، ومهما يتجهوا لها
أو يبدشروا بها ، فلن يستطيع النجاة من بعد ، أن يركنوا
إلى نظريتهم العتيقة السابقة ، « نظرية العامل » ، وقد بنيت
عليها من قبل أصول النحو ، واستقرت قواعده ، وشغلت
النجاة ألف عام أو يزيد ، وملأت مئات من الكتب النحوية
خلافاً وفلسفة وجدلاً . بل تمثلت لها فلسفة خاصة ، أفردت
بالتأليف ، وتستطيع أن تقرأها في كتابي « أصول النحو »
و « جدل الإعراب » للإمام أبي بكر بن الأنباري^(١) .

لن تجد هذه النظرية من بعد ، سلطانها القديم في
النحو ، ولا سحرها لمقول النجاة ؛ ومن استمسك بها
فسوف يُحس ما فيها من تهافت وهلهلة ، وستخذله نفسه

(١) من مخطوطات المكتبة الملكية ، ومكتبة تيمور باشا رحمه الله

حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء ،
أو الاختصاص ، أو النداء ؛ ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء .
تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها ، هو عندي
خير كثير ، وغاية تقصد ، ومطلب يسمى إليه ، ورشاد
يسير بالنحو في طريقه الصحيحة ، بعد ما انحرف عنها آماداً ،
وكاد يصد الناس عن معرفة العرية ، وذوق ما فيها من قوة
على الأداء ، ومزية في التصوير .

لم أزل أضمر لنظرية العامل بقية من البحث ، تجمع
أطرافها ، وتنظم أجزائها ، وتحيط بنواحيها ؛ ولكنه كما
تجمع آثار الماهل الظالم ، لتمد في زاويتها من متحف تاريخي .
والفكرة التي شرحناها تيسر النحو وتقربه إلى الطالب ،
وتقتصد عدداً من أبوابه ، وتستغنى عن كثير من مباحثه ،
ثم تضع القواعد على أساس مستقر من الصلة بين الأعراب
والمعنى ؛ فإذا أخذ الطالب بمراقبة تلك الصلة ونبه إليها ،
كان قريباً أن تكون منه بمنزلة السليقة . وقد ينت من
قبل أن المتكلم لا يكاد يخطئ في النوع والمدد ، ولا في

رعاية أحكامهما ، وأن ذلك لحسه بما في إشارات النوع والعدد من معنى ؛ فإذا كان كذلك الأعراب ، أمن الزلل فيه أو قل ولم يكن من سبيل إلى هذا الخلاف الكثير ، والجدل الطائر الشرر بين النحاة . فإن الحكم المعنى لا نظريات من الفلسفة تدعى ، وإذا كان النحو من تلك الجهة ، قد تيسر على الدارس ، وقلت مباحثه ؛ فإنه من جهة أخرى أصبح يستدعى من النحاة جدًّا وذأبًا ، ويوجب عليهم أن يعودوا إلى اللغة ، ويطيأوا لمحصها ، وينموا في مراقبة أساليبها ، ليجمعوا خصائصها في التنوير والتغيير ، ويبنوا أساليبها من النقى والإثبات والتأكيد والتوقيت وغيرها من أغراض اللغة ، ولن ينال من ذلك شيئًا إلا من وهب ذوقًا في اللغة وحننًا بأساليبها ، وأنواع الدلالات المختلفة فيها . ولا ينبغي أن أن يعمل في النحو إلا أديب مرهف الحس ، صحيح الفوق ، حتى تدون القواعد الجديدة ؛ وسيعبد هؤلاء النحاة المدد الوافر ، والقص الكافي في القرآن الكريم ، سيكون لهم البادية والحاضرة السليمة النقية . يتقنون فيه أحكام العبارة

وأساليب الأداء ، وينتفعون بقراءاته ورواياته ، ما سمى منها متواتراً ، وما سمى شاذاً . ولقد يكون الجاهل من أوثق ما روي في الأدب ونصوصه ، والشعر وقصائده . ومثل الكتاب في المقدار كاف أن يكون الأصل لتدوين القواعد وتحريرها .

ستكون بيئة جديدة ، على أن الكتاب الحكيم لا يبلى جديده ، ولا يحد مدى برسته لهذه الأمة ، وللأمم جميعاً .

تم تحرير الكتاب بأرمان الجيزة مع تمام سنة ١٩٣٦ ، وتم طبعه بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة في يناير سنة ١٩٣٧ ، وقام بتصحيح طبعه ، وترتيب وضعه ، حضرة محمد أفندي مصطفى الفقيه

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
ج-ع تقديم الكتاب .	
١-ج المقدمة .	
١ حد النحو كما رسمه النحاة :	
غاية النحو الأعراب - ٢ - النحو قانون نظم الكلام -	
٣ - إجمال النحاة طرق الاثبات والنفي والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير وغيرها من صور الكلام .	
٩ وجهات البحث النحوى :	
عناية العرب بالأعراب - ١٠ - كشف علل الأعراب أو علل النحو - ١١ - مجاز أبي عبيدة - ١٦ - نظم عبد القاهر الجرجاني .	
٢٢ أصل الأعراب :	
أصل الأعراب عند النحاة العامل - ٢٣ - فلسفة العامل - ٣١ - منشأ هذه الفلسفة - ٣٤ - نقد مذهب النحاة في العامل - ٤٣ - رأى المستشرقين في أصل الأعراب - ٤٥ - نقد منهم .	

الصفحة	الموضوع
٢٨	معاني الإعراب
٥٣	الضمة علم الإسناد :
٦٤ -	الابتداء والفاعل ونائب الفاعل - ٦١ - المنادى - ٦٤ -
	اسم إن .
٧٢	الكسرة علم الإضافة :
٧٥ -	معاني الإضافة .
٧٩	الفتحة ليست علامة إعراب :
	الفتحة أخف الحركات - ٨١ - الفتحة أخف من السكون
	٨٧ - الوقف بالنقل يشهد بأن الفتحة ليست علم إعراب -
	٨٩ - الروم أيضاً - الأقواء والاصراف وشهادتهما بأن الفتحة
	ليست علم إعراب - ٩٦ - من كلام النحاة ما يدل على أن الفتحة
	ليست بعلم إعراب .
١٠١	« الأصل في المتنبي أن يسكننا » :
١٠٤ -	إحصاء حروف المعاني .
١٠٨	العلامات الفرعية للإعراب :
	الأسماء الخمسة - ١١١ - جمع الذكر السالم - ١١٢ - ما لا ينصرف .

الموضوع

الصفحة

١١٤ التوابع :

١١٥ - العطف - ١١٨ - بقية التوابع - ١٢٤ - النعت
السبب - ١٢٦ - الخبر .

١٢٩ تكملة البحث في مواضع أجاز النحاة فيها وجهين
من الأعراب :

١٣٠ - باب « لا » - ١٣٤ - استعمال « لا » في الكتاب
الكريم - استعمالها مع الفعل - ١٣٧ - استعمالها مع الاسم -
١٤٠ - خلاصة القول في « لا » وإعراب اسمها - ١٤٤ - باب
« ظن » - ١٥١ - باب الاشتغال - ١٥٨ - المفعول معه .

١٦٤ الصرف :

١٦٥ - معنى تنوين التنكير - ١٦٦ - مناقشة تعليل النحاة في
منع الصرف - ١٦٩ - مناقشة الأسباب التي وضعوها لمنع
الصرف - ١٧٤ - رأينا في الصرف - ١٨١ - عود إلى
مناقشة علل النحاة في منع العلم من الصرف - ١٨٦ - مناقشة
النحاة في منع الصفة من الصرف - ١٨٩ - مناقشة العلة التي
تقوم مقام العلتين عند النحاة - ألف التأنيث - ١٩١ - صيغة
منتعى الجموع .

١٩٣ خاتمة

Biblioteca Alexandrina



0433320